الموازنة بين كتاب: "نتيجة الفِكَر في إعراب أوائل السور" لابن عتيق عبيد بن الصديقي، وكتاب: "الدرر في إعراب أوائل السور" لأحمد السجاعي

إعداد
فاطمة محمد حسن إسماعيل

المشرف
الأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

نيسان، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة (**الموازنة بين كتاب: "نتيجة الفِكَر في إعراب أوائل السور" لابن عتيق عبيد بن الصديفي، وكتاب: "الدرر في إعراب أوائل السور" لأحمد السجاعي**) وأجيزت بتاريخ /٣/٢٠١٠.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
• **الأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، مشرفاً** أستاذ فقه اللغة واللسانيات	--------------
• **الدكتور جعفر نايف عبابنة ، عضواً** أستاذ الصوتيات	--------------
• **الدكتور عبد ا نايف ، عضواً** أستاذ اللسانيات	--------------
• **الأستاذ الدكتور محمد أمين الروابدة ، عضواً** أستاذ اللغة والنحو (جامعة مؤتة)	--------------

الإهداء

إلى والديّ الكريمين

إلى زوجي العزيز أحمد راشد أبو عليم
إلى ابني الغالي راشد أبو عليم

إلى إخواني: مالك، وإسماعيل، وعمر
إلى أخواتي: ملك، وعاتكة، وحذام، وديمة، وأريج
إلى زوجة أخي مالك السيدة رزان القفاف

إلى خالتي: أم فرحان أبو عليم
إلى عميّ المقدم فرحان أبو عليم، والمقدم محمد أبو عليم، وإخوتي عبد ا
وغسان أبو عليم.

إلى أختيّ عبير وأمل عليمات

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أتوجه بخالص شكري، وعميق إجلالي واحترامي، لأستاذي المشرف الإنسان، الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة، الذي رعاني بعلم العالم، وحنو الأب، وكان ولم يزل مثالاً عاليا للأستاذية الحقة، والإنسانية الرفيعة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور جعفر نايف عبابنة، أستاذ الصوتيات بقسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية – ورئيس القسم، والدكتور عبد ا نايف عنبر، أستاذ اللسانيات، بقسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية، والدكتور محمد أمين الروابدة، أستاذ اللغة والنحو بقسم اللغة العربية وآدابها – جامعة مؤتة. لقاء تفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة. وسوف تغتني رسالتي بما يوقعون عليها من ملاحظات.

كما أقدم وافر الشكر لوالدي الذي قدم لي كل مساعدة ممكنة.

فهرس المحتويات

الموازنة بين كتاب: "نتيجة الفِكَر في إعراب أوائل السور" لابن عتيق عبيد بن الصديقي، وكتاب: "الدرر في إعراب أوائل السور" لأحمد السجاعي

إعداد
فاطمة محمد حسن إسماعيل

المشرف
الأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة

الملخص

تقوم هذه الدراسة على أساس الموازنة بين كتاب ابن عتيق عبيد بن الصديقي "نتيجة الفِكَر في إعراب أوائل السور" ، وكتاب: "الدرر في إعراب أوائل السور" لأحمد السجاعي. وكلاهما كتاب يتناول جانبا من جوانب إعراب القرآن الكريم. ومن المعلوم أن علم إعراب القرآن، قد احتفى به علماء العربية قديما وحديثا، وأفردوا له كتبا مستقلة مثل كتاب "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس، ت ٣٣٨هـ ـ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، ت ٣٧٠هـ ـ ـ ، و "مشكل أعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب، ت ٤٣٧هـ ـ ، والبيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ ـ ، و التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت ٦١٦هـ ـ ـ ، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، لتاج الدين الاسفراييني، ت ٦٨٤هـ ـ ، وإعراب القـ ـرآن الكـ ـريم وبيانه لمحي الدين درويش، و"الإعراب المفصل لكتاب ا المرتل"، لبهجت عبد الواحـ ـد صـ ـالح، وتفسير القرآن الكريم، وإعرابه، وبيانه، لمحمد علي طه الدرة، و "الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه" لمحمود صافي. وغيرها كثير. وقد لاحظت أن الكتب التي ألفت في إعراب القرآن كثيرة جدا، ولاحظت أن مناهج مؤلفي هذه الكتب متعددة، فمنهم من أعرب القرآن كاملا، ومنهم من وقف عند المشكل منه، ومنهم من وقف عند الغريب من إعرابه، ومنهم من اقتصر على إعراب طائفـ ـة من سور القرآن الكريم، ومنهم من اقتصر على سورة واحدة، ومنهم من اقتصر على إعراب أوائل السور. ورأيت أن خير من تناول كتب إعراب القرآن ومناهجها بالتأليف من المحدثين. ثلاثة كتـ ـب ألفها محدثون هي:

١. النحو وكتب التفسير: للدكتور إبراهيم عبد ا رفيدة.

٢. إعراب القرآن الكريم ومصادره، ومذاهب النحاة فيه، للدكتور قاسم محمد صالح الحمد.

٣. علم إعراب القرآن، بيان وتأصيل، للدكتور يوسف بن خلف العيساوي.

وقد جعلت التمهيد معقوداً لهذه الكتب الثلاثة فتناولتها بالعرض والدرس، والتحليل والنقد، ورأيت أن الكتابين الأول والثاني اقتصرا على ذكر كتب إعراب القرآن التي ألفها متقدمون. أما الكتاب الثالث فكان شاملا للمؤلفات التي ألفت في إعراب القرآن قديما وحديثا.

وقد خرجت من التمهيد ببعض النتائج منها: أنّ علم معاني القرآن ليس تفسيراً بالمعنى الاصطلاحي للتفسير، وإن علم إعراب القرآن علم مستقل بذاته.

كما أن علم "معاني القرآن" علم مستقل بذاته، كما أن علم القراءات، علم قائم بذاته، وأن علم التفسير علم قائم بذاته، وإن كان ثمة تقاطع بين هذه العلوم. وسيجد القارئ دراسة نقدية لهذه الكتب الثلاثة تذكر ما لها وما عليها.

وعقدت الفصل الأول للحديث عن منهج ابن عتيق الصديقي ت ١٠٨٨هـ في كتابه "نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور" ورأيت أن هذا الكتاب أول كتاب – في حدود علمي – يعقد لإعراب أوائل السور، وقد ضم بين دفتيه، مادة علمية جيدة، منقولة عن الذين سبقوه، وبخاصة تفسير "أنوار التنزيل للبيضاوي" ت ٧١٩هـ، و "البرهان في علوم القرآن" للزركشي ت ٧٩٤هـ، ونقل عن آخرين كثيرين.

ويلاحظ أن ابن عتيق قد أقام كتابه على خمسة مباحث ليست جميعا في إعراب القرآن، فالمبحث الثالث: هو بحث تفسيري، في تفسير أوائل السور، ساق المؤلف فيه عشرة أقوال نقلا عن البيضاوي. كما أن المبحث الخامس معقود للطائف وأسرار صوتية. وسيرى القارئ ذلك مفصلا في مكانه. ومع أن هذا الكتاب يعتمد مادة علمية منقولة عن آخرين، لكنه في الوقت نفسه كتاب قدّم مادة علمية متناثرة في بطون الكتب وتضاعيفها. فمن هذا الجانب يسر الكتاب للقارئ الانتفاع بما ضمه من علم لا يتسنى للقارئ الانتفاع بهذا العلم متناثرا في بطون الكتب إلا بعد لأي وعناء.

وعقدت الفصل الثاني للحديث عن منهج أحمد السجاعي ت ١١٩٧هـ في كتابه "الدرر في إعراب أوائل السور" ورأيت أن هذا الكتاب كسابقه يضم مادة علمية منقولة عن آخرين، وبخاصة تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل"، وحاشية السيوطي ت ٩١١هـ على هذا التفسير، وحاشية أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري ت ٩٢٦هـ، على هذا التفسير أيضا، وحاشية الشهاب الخفاجي أحمد بن محمد ت ١٠٦٩هـ، على هذا التفسير أيضا وغيرها. كما لاحظت أن الكتاب يضم قدرا قليلا من الإعراب الذي هو قصد المؤلف الأساسي، وأنه يضم بين دفتيه، مباحث تفسيرية، ومباحث

فقهية، ومباحث صوفية عن بعض العارفين، وحكم التفسير شرعا، وحكم النظر في المتشابه شرعا، كما ضم بعض الفتاوى وغير ذلك. فالاضطراب المنهجي في هذا الكتاب أوضح من سابقه "نتيجـة الفكر".

وعقدت الفصل الثالث للموازنة بين الكتابين، ورأيت أن "نتيجة الفكر" و "الدرر" كتابان في إعراب أوائل السور، يضمان مادة علمية منقولة، ويعتمدان تفسير البيضاوي أساساً لهما فضلا عن كتب أخرى، وأن الجديد في الكتابين تقديم مادة بين دفتي كتاب كانت من قبل تفاريق، ونثـارا فـي بطون الكتب، ورأيت في الكتابين وجوها من الافتراق منها أن "نتيجة الفكر" أسبق فـي الزمـان، وأغزر مادة علمية، وأقل اضطرابا منهجيا، وخروجا عن القصد الأساسي مـن الكتـاب، وأكثـر تنظيما وتبويبا من كتاب السجاعي، وأكثر أمانة علمية، كما لاحظت أن الـسجاعي سـاق المـادة العلمية بلا تقسيم إلى مباحث، وبلا تبويب، كأنها قطعة واحدة، فضلا عن أن كتاب السجاعي أصغر حجماً، وأقل فائدة. وكلا الكتابين ينتمي إلى العصور المتأخرة التي خلت من الإبداع إلى حد كبيـر، واعتمدت على جهود السابقين في الجمع والتقميش.

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا **فاطمة محمد حسن إسماعيل** ، أفـوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي / أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع :

التاريخ :

The University of Jordan
Authorization Form

I, **Fatima Mohammad Hasan Ismael**, authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis / Dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:
Date:

المقدمة

المقدمة

تعالج هذه الدراسة موازنة بين كتاب "نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور" لابن عتيق الصديقي ت ١٠٨٨هـ، وكتاب "الدرر في إعراب أوائل السور" لأحمد السجاعي، ت ١١٩٧هـ، واقتضت الدراسة أن تجري في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

فأما التمهيد فقد عقدته للتأليف في إعراب القرآن، ورأيت أن خلقاً كثيرا أفردوا لهذا العلم كتبا مستقلة من القدماء والمحدثين، فمنهم من أعرب القرآن كاملاً، ومنهم من وقف عند إعراب المشكل منه، أو الغريب منه، ومنهم اقتصر على إعراب بعض سور القرآن، ومنهم من اقتصر على إعراب سورة واحدة منه، ومنهم من اقتصر على إعراب أوائل السور. وقد وقفت عند ثلاثة كتب تمثل التأليف في إعراب القرآن، ألفها محدثون هي:

١. النحو وكتب التفسير، للدكتور إبراهيم عبد ا رفيدة.

٢. إعراب القرآن، مصادره، ومذاهب النحاة فيه، للدكتور قاسم محمد صالح الحمد.

٣. علم إعراب القرآن، للدكتور يوسف بن خاف العيساوي.

وقد عرضت هذه الكتب الثلاثة في التمهيد، ودرستها دراسة تحليلية نقدية، وذكرت ما لها وما عليها.

وعقدت الفصل الأول:

للحديث عن منهج ابن عتيق عبيد بن الصديقي ت ١٠٨٨هـ في كتابه "نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور" وبينت في هذا الفصل أن هذا الكتاب أول كتاب – في حدود علمي – يفرد لإعراب أوائل السور، وأنه يضم علما منقولا عن آخرين وبخاصة البيضاوي في تفسيره "أنوار التنزيل" و الزركشي في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، ورأيت أن هذا الكتاب – مع أنه يضم مادة منقولة – فهو أول كتاب يضم شتات مادته المتناثرة في بطون الكتب المختلفة، بين دفتيه. ورأيت كذلك أن الكتاب فيه حسن تنظيم وتبويب، وغزارة في المادة العلمية، وخروج عن القصد الأساسي في المبحثين الثالث والخامس. فالمبحث الثالث معقود لتفسير أوائل السور لا إعرابها، والمبحث الخامس معقود لبعض اللطائف والأسرار الصوتية.

ثم عقدت الفصل الثاني:

للحديث عن منهج أحمد السجاعي، ت ١١٩٧هـ، في كتابه "الدرر في إعراب أوائل السور". ولاحظت أن هذا الكتاب أيضاً يضم بين دفتيه مادة علمية منقولة عن علماء آخرين، وبخاصة تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل" و "الاتقان في علوم القرآن" للسيوطي، ت ٩١١هـ، وبعض حواشي تفسير البيضاوي، كحاشية السيوطي، وحاشية أبي يحيى زكريا الأنصاري، ت ٩٢٦هـ، على تفسير البيضاوي، وحاشية الشهاب الخفاجي، ت ١٠٦٩هـ، على تفسير البيضاوي أيضاً. وغيرها ولوحظ على كتاب الدرر أنه يفتقر إلى التبويب والتنظيم، فلم يقسم إلى مباحث أو فصول، بل ساقه مؤلفه كأنه مقالة طويلة واحدة، أو مبحث واحد، ولوحظ أنه يخرج عن مقصده الأساسي المعقود له وهو "إعراب أوائل السور" إلى ألوان في التفسير، وألوان في الفقه، وألوان في التصوف عن العارفين، وأحكام شرعية في علم التفسير، والنظر في المتشابه من القرآن، وغير ذلك.

وعقدت الفصل الثالث:

للموازنة بين الكتابين، ورأيت أن "نتيجة الفكر" أسبق في الزمان من "الدرر" وأنه أغزر في المادة العلمية وأكثر أمانة في توثيق النصوص وردها إلى أصحابها، وأحسن تبويبا، وتنسيقا، وأقل خروجها عن المقصد الأساسي من تأليف كتابه، وهو إعراب أوائل السور، خلافا لأحمد السجاعي. ويتفق الكتابان في أنهما كتابان في إعراب القرآن تناولا إعراب أوائل السور، ويتفقان في أنهما اعتمدا تفسير البيضاوي أساسا في كتابيهما، وتكاد تكون مصادرهما واحدة. ويتفقان في انتمائهما إلى العصور المتأخرة التي خلت إلى حد ما من الإبداع، وركنت إلى جهود السابقين تستخرج منها كتباً. ثم ختمت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وفي الختام:

أوجه خالص الاحترام لأستاذي المشرف العالم الأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، الذي رعاني بعلمه، وعطفه الأبوي، فجزاه ا عني خير الجزاء. كما أوجه خالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة أساتذتي الكرام: الدكتور جعفر نايف عبابنة، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها، أستاذ الصوتيات في قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية.

كما أوجه خالص الاحترام لأستاذي الدكتور عبد ا نايف عنبر، أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية.

كما أشكر شكرا خالصا أستاذي الدكتور محمد أمين الروابدة، أستاذ اللغة والنحو في كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة.

أشكرهم جميعا لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، وسوف تغتني رسالتي بملاحظاتهم القيمة.

تمهيد

التأليف في إعراب القرآن

تمهيد

احتفى علماء العربية بمعاني القرآن وإعرابه قديما وحديثا احتفاء ظاهراً ملحوظاً وأفردوا لهذين العلمين عشرات من الكتب منها ما اقتصر على المعاني، ومنها ما اقتصر على الإعراب، ومنها ما اقتصر على غريب إعراب القرآن، أو مشكل إعراب القرآن، ومنها ما أعرب القرآن إعراباً كاملاً، ومنها ما اقتصر على إعراب سور منه، أو سورة منه، أو آية منه. ونذكر من هذه الكتب على جهة المثال لا الحصر: "معاني القرآن" للفرّاء، ت ٢٠٧هـ، و "معاني القرآن" لأبي الحسن سعيد بم مسعدة الأخفش، ت ٢١٥هـ، و "معاني القرآن وإعرابه" لأبي اسحق الزجاج، ت ٣١١هـ، و "معاني القرآن" لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت ٣٣٨هـ، و "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس، ت ٣٣٨هـ، و "إعراب ثلاثين سورة من سور القرآن الكريم" لأبي عبد ا الحسين بن أحمد بن خالويه، ت ٣٧٠هـ، و "مشكل إعراب القرآن" لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ، و "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ، و "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء محب الدين عبد ا بن الحسين العكبري، ت ٦١٦هـ، و "فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة"، لتاج الدين محمد بن محمد الاسفراييني، ت ٦٨٤هـ، و "إعراب القرآن الكريم وبيانه" لمحي الدين درويش، ويقع في تسعة أجزاء، و "الإعراب المُفصل لكتاب ا المرتل" لبهجت عبد الواحد صالح، ويقع في أثني عشر جزءاً، و "تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه" لمحمد علي طه الدُرّة، ويقع في ستة عشر جزءاً، و "الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه" لمحمود صافي، ويقع في ستة عشر جزءاً، وغيرها كثير.

وقد وقفت على ثلاثة كتب تناولت كتب إعراب القرآن الكريم بالدرس والتحليل في زماننا هذا هي:

١. "**النحو وكتب التفسير**" لإبراهيم عبد ا رفيدة، وسنرى أن هذا الكتاب يتحدث عن إعراب القرآن الكريم وكتبه بصفته جزءاً من عمله الضخم الذي تناول فيه أثر النحو في كتب التفسير، وأثر التفسير في كتب النحو، وبين هذين الغرضين موضوعات متعددة تدل على الجهد الشاق المضني الذي بذله الباحث في كتابه هذا. وسنرى أيضاً أن هذا الكتاب لم يتطرق إلى التأليف في إعراب القرآن حديثاً.

٢. أما الكتاب الثاني فهو "**إعراب القرآن الكريم، مصادره، ومذاهب النحاة فيه**"، لقاسم محمد صالح الحمد، وقد تحدث فيه عن ثمانية كتب في إعراب القرآن ألفها متقدمون. وأغفل الباحث المؤلفات الحديثة في إعراب القرآن، كما أغفلها الباحث الأول.

٣. أما الكتاب الثالث فهو "**علم إعراب القرآن: تأصيل وبيان**" ليوسف بن خلف العيساوي الذي درس مصادر إعراب القرآن، ومناهج هذا العلم بالتفصيل قديما وحديثا. ورأيت أن أقف عند هذه الكتب الثلاثة لعل هذه الوقفة تعطي صورة واضحة عن التأليف في إعراب القرآن قديما وحديثا.

الكتاب الأول

النحو وكتب التفسير

هذا كتاب ألّفه إبراهيم عبد ا رفيدة ويقع في مجلدين، نال عليه صاحبه درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٩٧٦م. وقد صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عن المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان/ الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية، ١٩٨٠م. هذا الكتاب مثال حي للعمل المخلص الدؤوب الجاد المثمر، وهو ثمرة الصبر الطويل في النظر في بطون الكتب منها ما هو في التفسير، ومنها ما هو في كتب النحو، ومنها ما هو في كتب معاني القرآن، ومنها ما هو في كتب إعراب القرآن، ومنها ما هو في كتب القراءات وغير ذلك، ويدل على هذا الجهد الشاق ثبت المصادر والمراجع، فقد بلغ هذا الثبت ثلاثمائة وستة عشر مصدراً ومرجعا. وقد سار الكتاب في اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول: دراسة النحو في كتب التفسير وأثر النحو على المفسرين، والاتجاه الثاني: دراسة أثر المفسرين في كتب النحو. وقد صرح الباحث بأن الاتجاه الأول أكثر سعة وغنى من الاتجاه الثاني. وهذا شيء طبيعي في نظر الباحث، لأن مرجع المسائل النحوية كتب النحو لا كتب التفسير، في حين نجد النحو وسيلة المفسرين إلى فهم النص القرآني[1].

وقد درس الباحث في الاتجاه الأول طائفة من كتب التفسير قديما وحديثا نوردها بالترتيب الذي اختاره الباحث:

١. الجامع في علوم القرآن، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني ت ٣٨٤هـ[2].

٢. شفاء الصدور في تفسير القرآن الكريم، لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش ت ٣٥١هـ[3].

٣. جامع البيان من تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ[4].

٤. البرهان في علوم القرآن، لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحوفي، ت ٤٣٠هـ[5]

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفسـ ، ١٤/١، ١/ ١٥٤، ١/ ٥٦٩، ١/ ٥٧٣، ٥٧٥/١، ١٢٣٧/٢ وما بعدها.
2) نفسه، ١/ ٥٩٢.
3) نفسه، ١/ ٥٩٣.
4) نفسه، ٥٩٥/١-٦٦٣.
5) نفسه، ٦٦٣/١-٦٧٦.

٥. التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي، ت ٤٤٠هـ[1].

٦. تفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ت ٤٦٨هـ[2].

٧. تفسير الكشاف، لمحمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ[3].

هذه هي **المرحلة الثانية** من مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير – كما يرى الباحث – ويلاحظ أنه قدم في الحديث تفسيري النقاش والرماني على تفسير الطبري مع أن الطبري أسبق منهما في الوفاة، فقد توفي الطبري ٣١٠هـ، وتوفي النقاش ٣٥١هـ، وتوفي الرماني ٣٨٦هـ، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى حديثه الموجز جدا عن تفسيري النقاش والرماني لأن اهتمامهما بالنحو ضعيف بالقياس إلى الطبري، لذلك مر بهما مروراً سريعا، ووقف وقفة مطولة نسبيا عند تفسير الطبري[4]. يقول الباحث عن تفسير النقاش "وهو تفسير عام يعتمد على الآثار وليس بالمرضي عنه في إسناده، ولا يتعرض للنحو إلا نادراً"[5]. ويصرح في موضع ثانٍ بأن الذي يعنيه من كتب التفسير "التفاسير التي عنيت بالنحو والقراءات"[6]. وأما **المرحلة الأولى** من مراحل التفسير عند الباحث فهي كتب معاني القرآن. يقول الباحث "المرحلة الأولى: كتب المعاني. ويمثل هذه المرحلة النحويون مؤلفو كتب معاني القرآن"[7]. وسيأتي الحديث عن حديث الباحث عن كتب المعاني التي مدّها كتبا في التفسير اللغوي[8].

أما **المرحلة الثالثة** من مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير فتضم التفاسير الآتية:

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٦٧٧/١-٦٨٩.

2) نفسه، ٦٨٩/١-٧٠٤.

3) نفسه، ١/ ٧٠٥-٧٠٧.

4) نفسه، ١/ ٥٩٥-٦٦٣.

5) نفسه، ٥٩٣/١.

6) نفسه، ٥٩٣/١.

7) نفسه، ١/ ٥٨١.

8) نفسه، ٥٦٦/١ – ٥٦٧، وانظر: ١٥٤/١-١٥٥.

١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الغرناطي الأندلسي ت ٥٤٦هـ[1].

٢. مجمع البيان لعلوم القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسين بن الفضل الطّبّرسي ت ٥٤٨هـ[2].

٣. التفسير الكبير (مفاتح الغيب) لأبي عبد ا محمد بن عمر فخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ[3].

٤. الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد ا محمد بن أحمد القرطبي، ت ٦٧١هـ[4].

٥. تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر في تفسير القرآن العزيز، لأحمد بن يوسف الكواشي، ت ٦٨٠هـ[5].

٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي عبد ا بن عمر البيضاوي، ت ٧١٩هـ[6].

٧. مدارك التنزيل وحقائق التأويل: لأبي البركات عبد ا النسفي، ت ٧٠١هـ[7].

يرى الباحث أن تفاسير هذه المرحلة موسوعات علمية شاملة لكثير من المعارف الإسلامية والعربية[8].

ويضيف الباحث بأن مفسري هذه المرحلة "عنوا في تفاسيرهم بالبحوث النحوية. تعتبر البحوث فيها بمثابة الرواية المنقولة عن المتخصصين فيها، فهم يعتمدون في ذلك على أقوال السابقين من أئمة النحو، ولا يعتبرون هم أنفسهم من النحويين الذين تغلب عليهم هذه الصناعة، أو يشتهرون بها فيثرون بذلك جهود السابقين، ويضيفون إلى أقوالهم جديداً.... ولكنهم علماء

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفسير، ٢/ ٧٨١-٨٠٥.
2) نفسه، ٨٠٩/٢ – ٨٣٥.
3) نفسه، ٢/ ٨٣٧ – ٨٧٩.
4) نفسه، ٨٧٩/٢-٩٠٢.
5) انظر، نفسه، ٩٠٣/٢.
6) انظر، نفسه، ٢/ ٩٠٣.
7) نفسه، ٩٠٣/٢
8) نفسه، ٥٨٢/١

كبار غلبت عليهم أنواع أخرى من العلوم الإسلامية مثل الفقه، والأصول، والكلام، والفلسفة، وإلى جانب ذلك لهم اطلاع واسع في علوم العربية"[1]. ويرى الباحث أيضاً أن تفاسير هذه المرحلة كثيرة جدا ويصعب حصرها، والتفاسير التي ساقها ووقف عندها تعد أهم تفاسير هذه المرحلة وأكثرها شهرة بين العلماء، وهي تمثل موسوعات التفسير الواسعة الجامعة في جانبها النحوي[2].

أما **المرحلة الرابعة** من مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير فتتمثل في ثلاثة تفاسير هي[3]:

١. "**الكفيل بمعاني التنزيل**" لأبي الحسين بن أبي بكر المالكي الإسكندري، ت ٧٤١هـ.

ويظهر لي أن الباحث لم يعط هذا التفسير حقه أو لم يطلع عليه الاطلاع الكافي، بدليل أن حديثه عنه كان قصيرا جداً من ٩٣٧/٢-٩٤٧/٢ مع أنه يصرح بأن التفسير يقع في ثلاثة وعشرين مجلداً[4]. ويدل على عدم اطلاع الباحث على هذا التفسير اطلاعاً كافيا كما أسلفت أن وصفه لهذا التفسير جاء نقلا عن صاحب كشف الظنون، والأصل أن يصف هو التفسير لا أن ينقل وصفه عن غيره[5]. ويدل أيضا على ما قلناه، قول الباحث "وهذا القول – أي قول صاحب كشف الظنون – صادق كل الصدق على النسخة التي اعتمدت عليها، وإن كان الجزء الأول غير موجود، مما جعلنا نفقد مرجعا مهماً في الحديث عنه وعن منهجه"[6].

وواضح من كلام الباحث أن فقدان الجزء الأول أفقده مرجعا مهما في الحديث عن التفسير، مع أن التفسير يقع في ثلاثة وعشرين مجلداً. ومع تقديري البالغ لصدق الباحث وإخلاصه في عمله، وتتبعه الدقيق لكتب التفسير، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن، وكتب القراءات، وكتب البلاغة، إلا أن شيئا واحداً لا بد من الإقرار به، هو أن التصدي لعناوين متسعة في الإطارين الزماني والمكاني يرهق الباحث، وينال من عزيمته وصبره، وأن التحديد

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٧٨١/٢
2) انظر، نفسه، ٩٠٣/٢
3) انظر، نفسه، ٢/ ٩٣٧-٩٤٧
4) نفسه، ٢/ ٩٣٧.
5) نفسه، ٩٣٨/٢.
6) نفسه، ٩٣٩/٢.

أي تحديد الموضوعات في الإطارين الزماني والمكاني يجعل أحكام الباحث أقرب إلى الدقة وأدنى إلى الصواب.

٢. **البحر المحيط:** لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ت ٧٤٥هـ[1].

وقد أطال الباحث في الحديث عن هذا التفسير من ٩٤٧/٢-١٠٠١/٢، لأنه في نظره "قمة كتب التفسير التي عنيت بالنحو، وتوسعت في الإعراب، ورواية، القراءات، وتوجيهها، والاحتجاج لها"[2]. بل إن الباحث يرى أن **المرحلة الرابعة** من مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير تقوم "أساساً على الإمام أبي حيان الأندلسي، ولا يملك الباحث إلا أن يعتبره مرحلة متميزة بمكوناته الذاتية، وإمامته في النحو، ومنهجه الشامل في البحر المحيط، الذي يقوم بشكل فريد على العودة إلى المنهج اللغوي، وعلى حشد أقوال أئمة النحو الكبار حشدا زائداً عن الحاجة، مبالغاً فيه، وعلى الاختيار والترجيح، وعلى جمع القراءات جمعاً واسعاً، والاحتجاج لها، والدفاع عنها.......

يضاف إلى ذلك ما أحدثه تفسيره من حركة في ميدان الدراسات النحوية القرآنية، حيث ألف بعض تلاميذه كتباً في إعراب القرآن[3] تلخيصا منه"[4].

٣. الد**ر اللقيط من البحر المحيط**: لأبي محمد تاج الدين أحمد بن مكتوم القيسي النحوي ت ٧٤٩هـ[5].

وواضح من عنوان هذا التفسير أنه تلخيص للبحر المحيط، وقد نص الباحث على ذلك، وكان حديثه عنه لا يتجاوز سطوراً، وجاء الحديث عنه في تضاعيف الحديث عن البحر المحيط[6].

وقد أطلق الباحث على هذه المرحلة: مرحلة الشرح والتقويم والنقد[7].

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٩٤٧/٢-١٠٠١/٢.

2) نفسه، ٩٤٧/٢.

3) لعله يريد "اليد ي إعراب القرآن اليد" للصفاقسي، وسيأ ا ديث عنه.

4) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٥٨٤/١.

5) نفسه، ٩٩٨/٢.

6) انظر، نفسه، ٩٩٨/٢.

7) انظر، نفسه، ٩٣٢/٢.

أما **المرحلة الخامسة** "من مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير فإنها تعبر في نظر الباحث "عن الاتباع، والتقليد، والجمع، وتتميز بأسلوب الحواشي، والدوران حول تفسير السابقين خصوصاً الكشاف، وتفسير البيضاوي، والنسفي"[1].

كما تتميز هذه المرحلة – في نظر المؤلف – "بضعف اللغة العربية، وذبول آدابها كظاهرة عامة، وقلة الرجوع أو الاتصال بمنابعها الأصلية، والاكتفاء من ذلك بكتب المتأخرين[2]. وتضم هذه المرحلة التفاسير الآتية:

١. عيون التفاسير للفضلاء السماسير، لشهاب الدين أحمد بن محمد السيواسي ت ٨٠٣هـ[3].

٢. تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي ت ٨٦٤هـ، وجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ[4].

وواضح أن جلال الدين المحلي قد فسر شيئا من القرآن ثم أتمه جلال الدين السيوطي. يقول الباحث عن جلال الدين المحلي "وقد كتب من أول سورة الكهف، إلى آخر القرآن الكريم، كما كتب في تفسير سورة الفاتحة شيئا، وشيئا من تفسير سورة البقرة معتمداً في ذلك على تفسير الإمام الكواشي"[5]. ثم أتمه جلال الدين السيوطي على منهج الأول[6].

٣. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي، الجزائري المالكي، ت ٨٧٥هـ. وهو مختصر من تفسير ابن عطية، وفيه نقول من تفاسير أخرى[7].

٤. رياض الأزهار وكنز الأسرار في تفسير القرآن، لأبي عبد ا محمد بن علي الخروبي الطرابلسي، ت ٩٦٣هـ[8].

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفسـ ، ٥٨٤/١.
2) نفسه، ١٠٠٥/٢.
3) نفسه، ١٠٠٧/٢.
4) نفسه، ١٠١٠/٢.
5) نفسه، ١٠١٠/٢.
6) نفسه، ١٠١٠/٢.
7) نفسه، ١٠١٢/٢-١٠١٧/٢.
8) نفسه، ١٠١٨/٢-١٠٢١/٢.

٥. السراج المنير في الإعانة على معرفة كلام ربنا الحكيم الخبير، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني ت ٩٧٧هـ[1].

٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد ت ٩٨٢هـ[2].

ويلاحظ أن حديث الباحث عن تفاسير هذه المرحلة حديث موجز تجاوز الثلاثين صفحة بقليل، مع أنه يصرح بأن تفسير "رياض الأزهار" فيه "نماذج كثيرة من الإعراب والقراءات السبع وغيرها والاحتجاج لها"[3]، كما يصرح أيضا بأن تفسير الجواهر الحسان للثعالبي فيه نماذج من الإعراب كثيرة، وفيه نقول عن ابن عطية، والصفاقسي في "إعراب القرآن" الذي اختصره من البحر المحيط[4].

كما يصرح بأن تفسير أبي السعود قد حظي بالرواج والانتشار بين العلماء، وأنه اعتمد على "الكشاف" للزمخشري، و "أنوار التنزيل" للبيضاوي، وفيه قدر من العناية بالإعراب، وتوجيه القراءات[5]، كذلك يصرح بأن "السراج المنير" للشربيني لم يخل من الإعراب، وأنه "يأخذ من الإعراب ما يعين على فهم الآيات والتراكيب القرآنية"[6]. حتى تفسير الجلالين الميسر "نجد فيه بعض الإعراب، وذكر شيء من القراءات السبع"[7]. والتفسير الوحيد من هذه التفاسير الستة التي لا تدل مقدمته على عنايته بالنحو والقراءات هو تفسير: عيون التفاسير. أقول هذا الكلام لأقف على سر حديث الباحث الموجز عن هذه التفاسير التي عنيت بالنحو والقراءات ولو أنها لم تطل مع أن نماذج الإعراب كثيرة كما صرح الباحث من قبل، ومع أن الباحث يصرح

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٠٢٦/٢-١٠٣١.
2) نفسه، ١٠٣٢/٢-١٠٣٩/٢.
3) نفسه، ١٠٢٥/٢.
4) نفسه، ١٠١٣/٢.
5) نفسه، ١٠٣٣/٢.
6) نفسه، ١٠٢٦/٢-١٠٢٧.
7) نفسه، ١٠١٠/٢.

غير مرة في كتابه بأن التفاسير التي يُعنى بها هي التفاسير التي عنيت بالنحو والقراءات[1]، والعلة في هذا الإيجاز إما أن تعود إلى صورة رسمها الباحث في ذهنه عن هذه التفاسير، وهي صورة تمثل هذه الجهود بأنها اختصار وجمع لجهود السابقين، وأن أسلوب الحواشي قد غاب عليها، فليس لها لذاك من البحث إلا ما رسمه الباحث، وهو هذا القدر القليل الذي أشرنا إليه، وإما أن يكون العَناء قد أدرك الباحث من طول نظره في بطون عشرات الكتب في التفسير وعلوم العربية، وطول تتبعه لموضوعات شتى أرهقته في نهاية المطاف. وقد أشرنا من قبل إلى أن عناوين الأبحاث يحسن أن تحدد زمانيا ومكانيا، لأن الزمان المفتوح والمكان المفتوح أمران يرهقان الباحث ويكرهانه على وقفة الطائر، والنظرة العجلى في مواضع دون مواضع. ويلاحظ أيضا أن الباحث بعد فراغه من هذه المرحلة ساق حديثا من ١٠٤١/٢-١٠٥٢/٢، عن بعض الحواشي على كتب بعض التفاسير مثل الكشاف للزمخشري، وأنوار التنزيل للبيضاوي، وتفسير الجلالين، ومدارك التنزيل للنسفي، وإرشاد العقل السليم، لأبي السعود.

المرحلة السادسة يرى الباحث أن هذه المرحلة تمثل التفسير في العصر الحديث، وقد برزت فيها نزعة التجديد والإحياء، وأطلق عليها الباحث مرحلة الإحياء والنقد في العصر الحديث[2].

ويلاحظ الباحث أن ثمة ثلاث نزعات في هذه المرحلة:

الأولى "نزعة سلفية"، ترضى عن النحو في كتب التفسير، وتأخذ منه بنصيب معقول بالأسلوب الرشيق، ويمثل هذه النزعة تفسير "فتح القدير" للشيخ محمد بن علي الشوكاني اليمني المتوفى ١٢٥٠هـ"[3].

والثانية: "نزعة سلفية" في حشو التفسير بالنحو والإكثار من مسائله. ويمثل هذه النزعة تفسير "روح المعاني" للسيد أبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي المتوفى ١٢٧٠هـ"[4].

---

1) انظر، رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٥٩٣/١

2) نفسه، ١٠٥٣/٢-١١٠٧/٢.

3) نفسه، ١٠٥٦/٢.

4) نفسه، ١٠٥٦/٢-١٠٥٧.

والثالثة: "نزعة النقد للنحو في كتب التفسير، والإقلال منه جدا فيها. ويمثل هذه النزعة الأستاذ محمد عبده المتوفى ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، و "تفسير النار" الذي كتبه تلميذه رشيد رضا بالاعتماد على دروسه"[1].

وتضم هذه المرحلة التفاسير الآتية:

١. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ[2].

٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للسيد أبي الفضل محمد الآلوسي، ت ١٢٧٠هـ[3].

٣. تفسير التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، وقد طبع الجزء الأول من هذا التفسير سنة ١٩٦٤م، وطبع الجزء الثاني سنة ١٩٦٥م[4].

ويلاحظ أن الباحث قد خص هذا التفسير بكلمة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسطر غير أنه أثنى عليه ووصفه بأنه "تفسير حافل قيم واسع"[5]، ويلاحظ كذلك أن حديثه عنه وقع بين تفسيري الشوكاني، والآلوسي، مع أنه متأخر في الزمان، وأحسب أن الذي دعاه إلى ذلك ما يسود تفسير الشيخ الطاهر من نزعة سلفية، وليكون علّة للباحث لإفراد حديث خاص عن مدرسة الإمام محمد عبده في التفسير، هذه المدرسة التي نأت عن مسائل النحو ووجهت التفسير وجهة جديدة. يقول الباحث: "ومدرسة الإمام محمد عبده هي المدرسة الحديثة في التفسير، التي كان لها أكبر الأثر في توجيهه، وتجديد منهجه، وتخليصه من كثير من ألوان الاضطراب في الأسلوب، والمنهج، ومن حشو التفسير بأنماط من المعارف المختلفة المضعفة من القدرة على فهم كتاب ا تعالى، والتجرد لتلقي هدايته، والاستعداد، والصفاء لحمل نوره..." [6]. ويمثل هذه المدرسة:

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٠٥٧/٢.
2) نفسه، ١٠٥٩/٢-١٠٧١.
3) نفسه، ١٠٧٣/٢-١٠٨٩/٢.
4) نفسه ، ١٠٧٢/٢.
5) نفسه، ١٠٧٢/٢.
6) نفسه، ١٠٩١/٢

١. تفسير المنار، الذي كتبه الشيخ رشيد رضا بالاعتماد على دروس الأستاذ الإمام محمد عبده[1].

٢. محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي، ت ١٣٣٢هـ/١٩١٤م[2].

٣. تفسير المراغي، للشيخ محمد مصطفى المراغي ت ١٩٤٥م[3].

ويلاحظ أن حديث الباحث عن هذا التفسير قصير جداً لا يتجاوز ستة أسطر، ويلاحظ أن اسم مؤلفه وقع أحمد مصطفى المراغي، والصواب ما أثبتناه محمد مصطفى المراغي. كذا ذكره محمد حسين الذهبي "في التفسير والمفسرون". وذكر في الحاشية أنه ولد سنة ١٨٨١م وتوفى سنة ١٩٤٥م، وكان شيخاً للأزهر[4].

أما أحمد مصطفى المراغي فهو من المشتغلين بالبلاغة، وله: تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، وقد صدر عن مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٥٠م. وله أيضا علوم البلاغة، وقد صدر عن دار القلم، بيروت، سنة ١٩٨٠م.

هذا هو **المسار الأول** أو **الاتجاه الأول** الذي سلكه الباحث في كتابه وهو دراسة النحو في كتب التفسير، وكان يتتبع اهتمام المفسرين في تفاسيرهم بالنحو والوجوه الإعرابية، وموقفهم من القراءات القرآنية، كما كان يسوق نماذج دالة على ما يريد من هذه التفاسير. ويلاحظ أن وقفات الباحث عند هذه التفاسير تتفاوت طولا وقصرا، ففي الوقت الذي ينفق عشرات الصفحات على تفسير الطبري[5]، أو الزمخشري[6]، أو أبي حيان[7]....، الخ نراه لا يتحدث عن بعض التفاسير غير أسطر معدودة. مثل حديثه عن تفسير الشيخ محمد مصطفى المراغي، وتفسير الشيخ الطاهر بن عاشور[8].

---

1) انظر، رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٠٩١/٢-١١٠٢.
2) انظر، نفسه، ١١٠٣/٢-١١٠٦/٢.
3) انظر، نفسه، ١١٠٧/٢.
4) انظر، الذه ، مد حس ، التفس وا فسرون، ٢٥٦/٣.
5) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٥٩٥/١-٦٦٣.
6) انظر، نفسه، ٧٠٥/١-٧٧٩/١.
7) انظر، نفسه، ٩٤٧/٢-١٠٠١/٢.
8) انظر، نفسه، ١٠٧٢/٢-١١٠٧/٢.

أما **المسار الثاني** أو **الاتجاه الثاني** للكتاب فقد درس فيه أثر المفسرين في كتب النحو ويلاحظ الباحث أن كتب النحاة لم تتضمن "نقولا كثيرة عن المفسرين سوى ما نراه في "مغني اللبيب". وهذا أمر طبيعي، فإن المرجع الحقيقي للآراء النحوية هو كتب النحو، وقد علمنا أن كتب التفسير بالرأي هي التي انتفعت بآراء النحويين ونقلتها، وأن نشأة هذا التفسير كانت مدينة لها، ثم إن عمل النحويين هو آلة ووسيلة فهم القرآن الكريم"[1].

وتحقيقا لهذه الغاية، أي بيان ما ذكره النحاة في كتبهم من أقوال المفسرين عقد حديثاً عن ثلاثة كتب من كتب النحو هي: الكتاب، لسيبويه[2]، والمقتضب، للمبرد[3]، والأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج[4]. ووقف الباحث وقفة متأنية عند كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري[5]. وقال الباحث إنّ كتاب "مغني اللبيب" يعد "أهم كتاب اهتم بآراء المفسرين النحوية، وبسط القول فيها، وفيه دلالة على مناهج المتأخرين في تناولهم للآراء النحوية، والمسائل الخلافية والمذهبية"[6].

هذان المساران أو الاتجاهان الأساسيان في كتاب إبراهيم رفيدة الغني بالموضوعات والغني بالمصادر والمراجع. ويدخل في تضاعيف هذين الاتجاهين أو المسارين موضوعات شتى منها نشأة النحو في رحاب القرآن الكريم، وأن الدافع الأساس في هذه النشأة ظهور اللحن، ومنها أن القرآن الكريم أصل من أصول النحو العربي، وأن أصول النحو العربي مرّت بأطوار: **الطور الأول** يراد بالأصول القوانين العامة التي تحكم النحو، **والطور الثاني**: ابتكار ابن جني لعلم أصول النحو على غرار علم أصول الفقه والكلام، **والطور الثالث**: تشكل علم أصول النحو على يد أبي البركات الأنباري في كتابه "لمع الأدلة"[7].

---

1) انظر، رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٢٣٧/٢.

2) انظر، نفسه، ١٢٣٩/٢-١٢٤٥/٢.

3) انظر، نفسه، ١٢٤١/٢-١٢٥٢/٢.

4) نفسه، ١٢٥٣/٢-١٢٥٤/٢.

5) نفسه، ١٢٥٥/٢-١٣٤٥/٢.

6) نفسه، ١٢٥٤/٢، وانظر موضعا آخر، ١٢٣٨/٢.

7) نفسه، من بداية الكتاب إ ٩٧/١.

كما عقد الباحث في **المجلد الثاني** مبحثا في "استشهاد النحويين بالقرآن الكريم والقراءات ونظرهم فيها"[1].

وقد تكلم في هذا المبحث عن ضوابط القراءة الصحيحة، والتواتر بين القراء والنحويين والمفسرين[2]. كما عقد حديثا للعلاقة بين النحاة والقراء، وأنها علاقة قوية، وثيقة الأسباب "نظراً وتطبيقاً. وفكرهم النحوي – أي النحاة – مبني على القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، فما يبدونه من رأي يجب أن ينظر إليه على أنه اجتهاد ممن يملكه، وله الحق فيه وفق المقاييس التي بنى عليها مذهبه"[3]. ووقف الباحث عند إجماع النحويين على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وبنائهم على الشائع الكثير.

قال الباحث "يظهر أن النحويين – خصوصا البصريين منهم – يبنون قواعدهم ومسائلهم، وأحكامهم النحوية، على الكثير الشائع من كلام العرب، وعليه يقيسون ويحكمون على المخالف له بالشذوذ، أو الضعيف القليل وغيرهما"[4]، ووقف الباحث أيضاً عند نصوص لبعض النحويين في عدم الاستشهاد ببعض الشواذ[5].

وبين أن مقولات بعض النحويين الدالة على "أن بعض شواذ القراءات الصريحة المخالفة للثابت الكثير الفصيح من كلام العرب، وفي مقدمته القرآن الكريم، لا يحتج به، فهنا ليس المقصود نقد القراءة، وإنما النص على عدم الاستشهاد بها، والقياس عليها"[6]. كما وقف الباحث وقفة متأنية عند حملة المحدثين على النحويين لموقفهم من القراءات ولخص هذه الحملة بما يلي[7]:

١. تقويل النحويين ما لم يقولوا.

٢. وصف النحاة بما لا يليق.

---

1) انظر، رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفسـ ، ١١١١/٢-١٢٣٤/٢.

2) انظر، نفسه، ١١١٣/٢.

3) نفسه، ١١١٨/٢.

4) نفسه، ١١٢٣/٢.

5) نفسه، ١١٧٥/٢-١١٨٧/٢.

6) نفسه، ١١٧٥/٢.

7) نفسه، ١١٨٧/٢.

٣. عدم التثبت في نقل النصوص وفهمها مما ينشأ عنه الخطأ في الفهم.

٤. الحرص على تلمس الأخطاء للمنقودين.

٥. الإعلاء من أقوال المخالفين للنحاة والناقدين، والأخذ منها بما يناسب السياق.

٦. عناوين بعض كتب هذه الحملة توحي بالتشهير. (كما وقف الباحث عن كتابين لأحمد مكي الأنصاري هما: سيبويه والقراءات، والدفاع عن القراءات ضد النحويين والمستشرقين، وقد علق الباحث على هذين الكتابين تعليقات مفيدة[1]، كما ناقش بعض الآراء الواردة في كتاب "أبو علي الفارسي" لعبد الفتاح شلبي لأنها تندرج في هذه الحملة[2].

وقد وقف الباحث موقفا هادئا متزنا واعيا من هذه المسألة أو من هذه الحملة، ووضع بحث مسألة نقد بعض النحاة لبعض القراء في حاق موضعه بإنصاف ونزاهة، وأماط اللثام عن هذه الحملة الآثمة، ضد النحاة وأن النحاة كانوا يحتجون بكلام ا وقراءاته، وأنهم "أقاموا صرح النحو وأسسه، ومسائله، على ذلك، إلى جانب كلام العرب الفصيح شعرا ونثرا"[3]. وأنهم "أقاموا نظرهم في القراءة على ضوابط كانت هي الموازين السائدة في العصور الأولى لقبول القراءة أو رفضها، وهم – بناء عليها – اجتهدوا، فكان نقدهم لبعض القراءات، وهذه الضوابط للقراءة يوافقهم في القول بها وفي تطبيقها قراء كبار من المتأخرين، وقد كانت هي السائدة عند المتقدمين ... علماؤنا القدامى الذين نقدوا القراءات كانوا أئمة مجتهدين، يؤسسون علوماً ويفرزون أنواع الرواية فيها، ويضبطون حقائقها، فكان من حقهم أن يستعملوا دون هوى – المقاييس التي انتهوا إليها في تمحيص القراءات وتقنين كلام الناس على ضوئها"[4].

هذه صورة كتاب "النحو وكتب التفسير" بصورة عامة، وقد أردت من بسط هذه الصورة بشيء من التفصيل ليكون حديثي عن الجانب الذي تناوله الباحث في كتابه ويخص معاني القرآن وإعرابه، حديثاً جليا غير غائم وليقف القارئ على مفهوم الباحث لمعاني القرآن وإعرابه، وقوفاً دقيقاً. فالإطالة في صفة الكتاب لم يرد بها الإطالة لذاتها، بقدر ما أريد بها أن

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفسـ ، ١١٨٧/٢-١٢١٧/٢.

2) نفسه، ١٢١٩/٢-١٢٢١/٢.

3) نفسه، ١٢٣١/٢.

4) نفسه، ١٢٣١/٢-١٢٣٢/٢.

ينظر إلى معاني القرآن وإعرابه الذي عالجه الباحث، وهو ما نحتاجه هنا – نظرة وافية شاملة دقيقة غير منقوصة.

تحدث الباحث عن معاني القرآن وإعرابه، وساق ثبتاً بأربعة وثلاثين كتابا ألفت في معاني القرآن، جلها مفقود. والمطبوع منها في زماننا هذا – في حدود ما أعلم – معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧هـ، ومعاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، ت ٢١٥هـ، ومعاني القرآن وإعرابه، لأبي اسحق الزجاج، ت ٣١١هـ، ومعاني القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت ٣٣٨هـ.

وقد عقد الباحث أحاديث مُفصلة علن "مجاز القرآن" لأبي عبيدة بصفته كتاباً من كتب المعاني[1]. قال الباحث "إن مجاز القرآن، اعتبر لدى المعاصرين لأبي عبيدة نوعاً من التفسير يدخله في كتب المعاني وإن كان يغلب عليه الجانب اللغوي"[2].

ويصرح الباحث في مواضع أخرى من كتابه بان كتاب مجاز القـرآن، كتـاب لغـة وغريب[3]، وقال "وكونه في غريب القرآن، ولغته، هو الأليق به، والأوضح فيه، وهو محـشو بذلك، ويشهد به كل قارئ متأمل له"[4]. فبالباحث يجعل كتاب مجاز القرآن من كتـب معـاني القرآن على استحياء، ويصرح بقوة بأنه كتاب لغة وغريب. والسؤال أين هذا من عنوان بحث الباحث "النحو وكتب التفسير"؟. هذا ما سنفصل فيه القول، فيما بعد، وسنرى أن كتـب معـاني القرآن تمثل علما قائما برأسه ولا يدخل في علم التفسير إلا إذا أخذنا التفسير بمعناه اللغـوي لا الاصطلاحي، وهذا أمر مخالف لما استقرت عليه العلوم من جهة اصطلاحية، وسنرى أيضاً أن مجاز القرآن كتاب لغة وغريب، وليس كتاباً في التفسير، ولا كتاباً في معاني القرآن مما يـشير إلى اضطراب منهجي عند الباحث، مع الإقرار بالجهد الضخم الذي بذله في كتابه. كذلك عقد الباحث حديثاً خاصاً عن "معاني القرآن"، للفراء[5]، كما عقد حديثاً آخر عـن "معـاني القـرآن وإعرابه" لأبي اسحق الزجاج[6]، كما وازن بين الفراء والزجاج[7].

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفسـ ، ١/١٥٧-١/١٨١.
2) نفسه، ١/١٦٠.
3) نفسه، ١/١٥٩-١/١٦٠.
4) نفسه، ١/١٦٠.
5) نفسه، ١/١٨٣-١/٣١٠.
6) نفسه، ١/٣١١-١/٤٥٣.
7) نفسه، ١/٤٢١-١/٤٤٧.

ويلاحظ أنّ الباحث قد وقف وقفات مطولة عند هذه الكتب التي اختارها، درس مناهجها، وآراء مؤلفيها النحوية، واتجاهاتهم الفكرية، ومواقفهم من القراءات.

يقول الباحث "فمعاني الفراء يعج بقواعد النحو، وأصوله، وشواهده، واللغة وروايتها، وشواهدها، والقراءات متواترة، وشاذة، وتوجيهها، والاحتجاج لها....، فهو في جملته كتاب نحو ولغة يؤسس مذهباً نحوياً في ظلال النص القرآني.... ولكنه إلى جانب ذلك نجد فيه مادة غزيرة من التفسير المأثور وأسباب النزول"[1].

أما معاني الزجاج فيقول فيه الباحث: "يبدو لي أن الزجاج كان مقصده الأول من تأليف "المعاني" إعراب القرآن، وخدمة الكتاب من الجانب اللغوي النحوي، ولكن ضميره الديني، وما جاء في القرآن الكريم من الحضّ على تدبر معانيه، دفعاه إلى بيان المعاني والتفسير مع الإعراب"[2].

ويقول في موضع آخر: "هذا المؤلف – يعني معاني الزجاج- يعتبر خطوة بارزة في تطور كتب "معاني القرآن" والتقاء التفسير الأثري اللغوي أو التفسير بالرأي، وهو كذلك يعد تعبيرا عن مدرسة البصرة النحوية، وترسيخاً لمصطلحاتها، وأصولها وآرائها النحوية"[3].

كما عقد الباحث حديثا خاصا عن كتاب "الإغفال في ما أغفله الزجاج من المعاني" لأبي علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ[4]. وحديثه عن الإغفال حديث غريب، لأن الإغفال ليس كتابا في المعاني، ولكنه كتاب نقد لكتاب "معاني القرآن وإعرابه للزجاج واستدراك عليه[5]، غير أنا لا نعدم تسويغاً عند الباحث للحديث عن هذا الكتاب، وهذا التسويغ يكمن في تقسيمه كتب المعاني إلى اتجاهات أربعة اتجاه كتب المعاني، واتجاه نقد ومراجعة كتب المعاني ككتاب الإغفال، واتجاه الفصل بين المعاني والإعراب، واتجاه: كتب الاحتجاج أي كتب القراءات[6].

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٤٢٣/١.

2) نفسه، ٣١٦/١.

3) نفسه، ٣١٣/١، وانظر، ٣١٥/١.

4) نفسه، ٤٥٨/١ وما بعدها.

5) انظر، الفارسي، أبا علي، ا سن بن أ د، الإغفال ما أغفله الزجاج من ا عا ، رسالة ماجست ، اعدّها: مد حسن إ اعيل، ١٩٧٤م، كلية الآداب، جامعة ع س.

6) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو والتفس ، ٤٥٢/١، ٤٥٣/١، ٤٨٣/١، ٥٠٩/١ وما بعدها.

والسؤال: ما الذي حمل الباحث على أن يعدّ كتب المعاني من كتب التفسير؟ وما الذي حمله على بذل هذا الجهد الزائد على مقتضيات عنوان بحثه؟ ولو أنه اقتصر على دراسة النحو في كتب التفسير التي تفهم التفسير بمعناه الاصطلاحي وهو "علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد، من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"[1]. لكان أولى. وعرّفه – أي التفسير - الزركشي بقوله: "التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلّى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه"[2]. صحيح أن النحو واللغة والتصريف، والبيان، والقراءات وغيرها من عدّة المفسر، لكنّ كلّ علم من هذه العلوم وحده لا يعد تفسيراً وصار من البديهي أن يقال إن النحو من وسائل فهم كتاب الله، نص على ذلك العلماء، والباحث نفسه. قال الزركشي "واستمداد ذلك – أي التفسير – من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ، والمنسوخ"[3]. وقال الباحث: "الإعراب وسيلة من وسائل فهم القرآن، وطريق إلى تحليل تراكيبه، لإصابة المعنى الصحيح، وعدم الزيغ في تفسيره"[4]. والإجابة عن السؤال الذي أوردناه من قبل، وهو: ما الذي حمل الباحث على زج كتب معاني القرآن، وكتب إعراب القرآن في كتابه الذي سمّاه "النحو وكتب التفسير"؟ الإجابة تتلخص في أن التفسير عند الباحث قسمان: التفسير الأثري وهو التفسير بمعناه الاصطلاحي المعروف، والتفسير اللغوي، وقد كشف عن هذا المفهوم مراراً في كتابه فقال في موضع "كتاب سيبويه، أقدم مؤلف يحمل تحليلا فنيا للآيات، وأقدم نص نحوي يتوافر لدينا هو كتاب سيبويه. ومعلوم أن الكتاب كتاب نحو يتناول نص القرآن الكريم، باعتباره الدليل الأول من أدلة النحو ... ولكننا لا نعدم فيه تحليلاً فنيا لمعاني بعض الآيات القرآنية، مما يعتبر مقدمة، ومن المحاولات الأولى لنشأة التفسير الفني"[5]. واضح من كلام الباحث أن كتاب سيبويه يعد البداية للتفسير اللغوي، وواضح أيضاً أن كتاب سيبويه كتاب نحو، وما يتضمنه من آيات إنما جيء بها على جهة الاحتجاج بالقرآن، لأن القرآن أصل من أصول النحو، لا على جهة التفسير بمعناه الاصطلاحي، ولا بمعناه اللغوي، لأن سيبويه لم يقصد تفسير الآيات لذاتها،

---

1) الذه ، مد حس ، التفس وا فسرون، ١٥/١.
2) الزركشي، بدر الدين مد بن عبد ا ، ال هان علوم القرآن، ١٣/١.
3) نفسه، ١٣/١.
4) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٥٥/١.
5) نفسه، ١٠٧/١.

وإنما خدمة لغرضه الكبير وهو إقامة القواعد الكلية للسان العربي. هذا ما نراه خلافاً للباحث الذي يحاول جاهداً أن يجعل من كتاب سيبويه بداية للتفسير اللغوي.

ويقول في موضع آخر "الكتاب حمل لنا البذرة الأولى لتفسير القرآن الكريم من خلال النص، ولفهمه اعتماداً على تركيبه اللغوي وأساليبه العربي...... وهو الذي مهد الطريق لكتب المعاني الناضجة"[1].

ونكرر ما قلناه بأن كتاب سيبويه كتاب نحو لا كتاب تفسير، وإذا كان مراد المؤلف بالتفسير المعنى اللغوي له، وهو الكشف، فإن جميع العلوم - بناء على ذلك - كتب تفسير، لأن كل علم يتضمن كشفا أو تفسيرا أو تعليلا لمسائله. ويقول في موضع ثان مفرّقا بين ضربي التفسير "اللغوي والأثري" معاني القرآن، كأن هذا التركيب يعني به ما يشكل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه.... ويزيل الغموض والإشكالات التي كانت تثار لفهم النصوص القرآنية.... بخلاف التفسير بالمأثور الذي كان هو الشائع في القرون الإسلامية الأولى"[2].

وكتب معاني القرآن – في نظر الباحث – تمثل المرحلة الأولى مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير. ذكر هذا غير مرة[3].

ويرى الباحث أيضاً أن كتب "معاني القرآن" قد تطورت – مع الزمن – حتى أخذت صورة التفسير المتكامل. يقول: لقد تطورت كتب المعاني "إلى أن أخذت شكل كتب التفسير المتكامل"[4]. ويقول أيضاً: إن كتب معاني القرآن قد تطورت تدريجيا من "مؤلفات تعالج النص القرآني من النواحي اللغوية، وتلم بالمعاني إلماماً سريعاً إلى كتب تفسير تتوسع في الشرح، وتتعمق في تفسير الآي، وتخوض بعمق في المسائل الفقهية والعقدية وغيرهما... والزجاج يمثل الطرف الأعلى في هذا التحول، والبداية الحقيقية لكتب التفسير التي تعتمد على اللغة، في

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١١٢/١.

2) نفسه، ١٤٩/١.

3) نفسه، ١٥٤/١، ١٥٥/١، ١٤٩/١، ٥٠٩/١، ٥٤٤/١، ٥٥٣/١، ٥٦٦/١، ٥٦٧/١، ٥٨١/١.

4) نفسه، ٥٦٦/١-٥٦٧، ٥٤٤/١-٥٤٧، ٤٨٦/١.

فهم النص، وتستعمل العقل في توجيهه، وتستعين بالآثار في تفسيره بخلاف ما كانت عليه التفاسير قبله"[1].

ويصف الباحث "معاني القرآن" للفرّاء أنه "أقدم التفاسير التي وصلت إلينا أو هو أقدمها، وأنه من كتب المعاني الرائدة"[2]. ويقول في موضع آخر عن معاني الفراء "فهو تفسير نحوي لتأصيل النحو، ودعم المذهب الكوفي، انطلاقا من النص القرآني"[3]. فكتب المعاني – أي معاني القرآن – في نظر الباحث، هي كتب تفسير، لذلك تناولها بالحديث في كتابه الموسوم بـ "النحو وكتب التفسير"، كما تحدث عن كتب إعراب القرآن ورأى أنها متفرعة عن كتب المعاني. يقول الباحث "من الواضح القول إنّ "إعراب القرآن" ما هو إلا فرع من فروع كتب المعاني"[4]، كما فرق الباحث بين الإعراب والمعاني بقوله "كتب الإعراب تتناول الجانب النحوي فقط مما تتناوله كتب المعاني، إذ يتناول المعرب القرآن الكريم سورة سورة فيعربها، ويبين الحكم الإعرابي للمفردات أو الجمل، أو يبين الغامض المشكل من ذلك"[5].

وثمة مسلك آخر في إعراب القرآن سلكه مؤلف كتاب "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج[6]، وهو مسلك "لا يتناول القرآن بترتيب سوره، وآياته، كلا أو بعضا، وإنما يعقد أبواباً من النحو، ويدرج فيها ما يناسبها من الآيات الكريمة مبينا ما لها من أحكام نحوية، وتقديرات إعرابية"[7]. ويقول في موضع آخر "ومن هذا يتضح أنّ الذي تتناوله كتب الإعراب هو الجانب اللفظي النحوي مع توجيه القراءات، وذكر ما يترتب على اختلافها من اختلاف الإعراب، ولا تتعرض هذه الكتب للمعاني إلا بقدر ما تقضي به الصناعة النحوية، وتبعا لها، وفي أضيق الحدود، بل إنني استشف من عبارات المعربين أن خير الإعراب ما كان مستقلا عن المعاني[8]، في حين يرى الباحث أن كتب "معاني القرآن" "تدرس النص القرآني من جميع جوانبه، لإبراز

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٤٥١/١، وانظر: ١٤٩/١، ٥٦٦/١، ٥٦٧.

2) نفسه، ١٨٦/١.

3) نفسه، ١٨٦/١.

4) نفسه، ١٥١/١، وانظر، ١٥٣/١-١٥٤، ٤٨٦/١.

5) نفسه، ١٥٢/١.

6) سنرى أن هذا الكتاب ليس للزجاج، وإ ا هو لنور الدين أ ا سن علي بن ا س الضرير الباقو ، ا لمقب امع العلوم النحوي ا تو سنة ٥٤٣هـ، وكتابه ا ه ا واهر، انظر، الباقو ، ماءات القرآن مقدمة ا قق، ص ١٠-١٤.

7) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٥٣/١.

8) نفسه، ١٥٣/١.

المعنى، وتأصيل القواعد النحوية، وتثبيتها، وهي في سبيل ذلك تتناول كثيراً من الآيات، أو بعضها بالإعراب المجمل، والتوجيه، ولذلك اعتبر كتب "إعراب القرآن" متفرعة عنها، لأنها تتناول فرعا مما اهتمت به كتب المعاني"[1]. ويرى الباحث أن الإعراب والمعاني في البداية قد امتزجا ثم تحقق الفصل الناضج على يد النحاس، وبداية الفصل على يد قطرب[2].

ويقر الباحث بأن النحاس قد خلط بين الإعراب والمعاني إلى حد ما مع أنه يمثل الفصل الناضج بين الإعراب والمعاني – في نظر الباحث -[3]، كما يقر الباحث بأن العكبري قد خلط بين المعاني والإعراب في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" وهو المتوفى ٦١٦هـ[4]، أي بعد النحاس بزمن طويل، النحاس الذي عدّ الباحث كتابه "نضج الفصل بين معاني القرآن وإعرابه"[5].

والإعراب – في نظر الباحث – الذي تحمله الكتب المختلفة يحمل على معناه اللغوي، والتدرج به إلى المعنى الاصطلاحي، يقول الباحث: "وإذن لا إشكال في حمل إعراب القرآن على معناه اللغوي، والتدرج به إلى المعنى الاصطلاحي، ولا داعي لحمله على التوضيح وفهم الغريب كما فعل صاحب "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"[6]، ولا على البيان والتفسير، كما جاء في الاتقان[7]"[8]، ولأن كتب المعاني كتب تفسير تحدث الباحث عنها في كتابه، كما أسلفت، ولأن الإعراب فرع عن المعاني -في نظر الباحث- ساق الباحث ثبتا بكتب إعراب القرآن، وقد بلغ هذا الثبت ثمانية وعشرين كتاباً ويضيف إلى هذا العدد كتاب "الإغفال في إعراب القرآن" وهو كتاب ذكره الباحث لكن لم يجعل له رقما فيصير عدد كتب إعراب القرآن تسعة وعشرين كتابا. قال الباحث يصف كتاب "الإغفال في إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى أبي علي الفارسي، وهو غير الإغفال في ما أغفله الزجاج من المعاني الذي ألّفه أبو علي الفارسي حقا "الإغفال في إعراب القرآن، وهو مختصر لكتاب: مكي بن أبي طالب مشكل

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٥٣/١، وانظر، ١٤٦/١.

2) نفسه، ١٥٤/١.

3) نفسه، ٤٨٦/١.

4) نفسه، ١٥٣/١.

5) نفسه، ٤٨٦/١.

6) يريد عبد العال سا مكرم.

7) الاتقان علوم القرآن، كتاب للسيوطي.

8) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٠٤/١.

إعراب القرآن نسب خطأ في فهرس مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب، لأبي علي الفارسي المشهور، وقد أخرجه أحمد[1] محمد عمايرة عن مصورة هذه النسخة بمعهد إحياء المخطوطات العربية، لنيل درجة الماجستير، وأثبت هذا الخطأ، وأنه مختصر من المشكل، وهو حق، ولكن المشكوك فيه، ما ذكره من أنّ مؤلفه هو مكي، فهو لم يأت بدليل مقنع يثبته[2].

ويلاحظ في هذا الثبت أن تسعة عشر كتابا من هذه الكتب التي ضمها الثبت مفقودة وهناك كتب مطبوعة وهي "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ حققه الدكتور زهير غازي زاهد ١٩٧٨م، وصدرت الطبعة الأولى عن مطبعة العاني، بغداد.

ويذكر أن هذا الكتاب حين اعتمده الباحث كان مخطوطاً، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" لابن خالويه ت ٣٧٠هـ، حققه عبد الرحيم محمود، وقد اعتمدت على هذه الطبعة المصورة التي أخرجتها دار الحكمة /دمشق. و "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ، وله طبعتان: الأولى بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، والثانية بتحقيق ياسين محمد السواس. ومن الكتب المطبوعة أيضاً "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ، حققه طه عبد الحميد طه، وراجعه مصطفى السقا، في مجلدين، وصدر عن الهيئة العامة للتأليف والنشر (دار الكاتب العربي) ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م، و "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج" ت ٣١١هـ، حققه إبراهيم الأبياري في ثلاثة مجلدات، وصدر عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣م. وقد أبدى إبراهيم الأبياري شكّه في نسبة الكتاب إلى الزجاج، لأن الكتاب يتضمن أعلاماً وأخباراً لاحقة لزمان الزجاج، واجتهد إبراهيم الأبياري أن يكون الكتاب لمكي بن أبي طالب القيسي[3]. وارتياب إبراهيم الأبياري صحيح، غير أن نسبة الكتاب إلى مكي بن أبي طالب ليست ثابتة. وقد أيد إبراهيم رفيدة، الأبياري، في شكه، وخالفه في نسبة الكتاب إلى مكي، قال: "وقد رجح الأستاذ إبراهيم الأبياري أن يكون من تأليف مكي، لأدلّه ساقها، ما أراها صحيحة، فهو ليس للزجاج، لأنا لا نجد في المراجع التي بين أيدينا كتابا في إعراب القرآن منسوبا للزجاج، مع

---

1) الصواب: خليل أ د عمايرة، وقد نال على قيق هذا الكتاب درجة ا اجست النحو، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٥م.
2) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ١٤١/١.
3) الزجاج، أبو اسحق، إبراهيم، إعراب القرآن ا نسوب إليه، ١٠٩٠/٣.

شهرته الواسعة، ومكانته العلمية الكبيرة، وشهرة كتابه "معاني القرآن"[1]. والذي انتهى إليه العلماء في العصر الحديث أن الكتاب اسمه الجواهر، ومؤلفه نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الضرير الباقولي، الملقب بـ "جامع العلوم النحوي" المتوفى ٥٤٣هـ. وكان الرائد الأول في بيان هذه الحقيقة أحمد راتب النفاخ في بحثه الذي نشره في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٣م يليه حاتم الضامن في مقدمة تحقيقه كتاب "مشكل إعراب القرآن" لمكي، الصادر ١٩٧٣م، ثم تلاهما محمد الدالي في بحث له نشره في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩١م، ومحمد خليل الحربي في مقدمة تحقيقه كتاب "شرح اللمع" لجامع العلوم، وعبد القادر السعدي في تحقيقه كتاب ماءات القرآن، لجامع العلوم[2]، ويوسف بن خلف العيساوي في كتابه "علم إعراب القرآن، تأصيل وبيان"[3]، ومن الكتب المطبوعة أيضاً إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبرى المتوفى ٦١٦هـ. كذا ورد عنوان الكتاب، وقد طبع يوما ما بهذه الصورة[4]، وهو خطأ[5]، ثم طبع بعنوان: "التبيان في إعراب القرآن" بتحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة ١٩٧٦م، ثم طبع في دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م، وهو الصواب[6]. وطبع هذا الكتاب بهذا الاسم "التبيان في إعراب القرآن" منسوبا لأبي البقاء موفق الدين بن يعيش المتوفى ٦٤٣هـ في طهران ١٨٥٦م[7]، وذكره العيساوي منسوباً إلى ابن يعيش. وعلق على ذلك في حاشية ٤ ص ١٣٣ من كتابه "علم إعراب القرآن" قائلاً "لم أقف عليه. جاء في معجم الدراسات القرآنية[8] ١٠٨: "التبيان في إعراب القرآن (ومعه كشاف الآيات) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، طهران ١٨٥٦". "وذكره الدكتور محمد صفوت مرسي (إعراب فاتحة الكتاب والبقرة): ك، وسماه "تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن، لابن

---

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفسـ ، ١٤١/١.

2) الباقو ، أبو ا سن علي بن ا سـ الضرير ا لقب امع العلوم النحوي، ماءات القرآن، ص ١٢-١٥.

3) العيساوي يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٥٩.

4) الفضلي، عبد ا ادي، فهرس الكتب النحوية ا طبوعة، ص ٤٥.

5) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١١٢.

6) انظر، الفضلي، عبد ا ادي، فهرس الكتب النحوية ا طبوعة، ص ٥٣، والعيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٣٣.

7) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٣٣، و ص١١٢.

8) مؤلفة هذا ا عجم: ابتسام مرهون الصفار.

يعيش ت ٥٥٠هـ - كذا – وهو غريب!!" [1]، وأنا مع عبد الهادي الفضلي في نفي نسبة هذا الكتاب إلى ابن يعيش، وأنه للعكبرى ليس غير. قال عبد الهادي الفضلي "وقد طبع الكتاب بالعنوان المذكور هنا منسوباً لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ في طهران عام ١٨٥٦م، ولعل ذلك قد جاء من اشتباه الكنية"[2]. أي اشتباه كنية ابن يعيش وهي أبو البقاء، بكنية العكبري وهي أبو البقاء.

ومن الكتب المطبوعة: "المجيد في إعراب القرآن المجيد" لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي المتوفى ٧٤٢هـ حققه موسى محمد زنين، وصدر عن كلية الدعوة الإسلامية / طرابلس، سنة ١٩٩٢م، وجدير بالذكر أن هذا الكتاب حين اعتمد عليه إبراهيم رفيدة كان مخطوطاً. وجدير بالذكر أيضاً أن الكتاب لم يطبع كاملاً[3]. ومن الكتب المطبوعة: "الفريد في إعراب القرآن المجيد" لأبي يوسف حسين، المعروف بالمنتجب الهمذاني ت ٦٤٣هـ، وحقق الكتاب فؤاد علي مخيمر، وفهمي حسن النمر، وصدر عن دار الثقافة، الدوحة، قطر، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

وجدير بالذكر أن هذا الكتاب أورده إبراهيم رفيدة في سياق الكتب المفقودة. ومن الكتب المطبوعة أيضاً "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ، وقد حقق الكتاب: أحمد محمد الخراط في أحد عشر جزءاً وصدر عن دار القلم – دمشق، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م. وجدير بالذكر أن هذا الكتاب ذكره إبراهيم رفيدة في سياق الكتب المخطوطة.

هذه هي الكتب المفقودة والمطبوعة، وما لم أذكره من الثبت الذي ساقه إبراهيم رفيدة فهو مخطوط. ووقف الباحث وقفة خاصة مطولة عند كتاب "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس، المتوفى ٣٣٨هـ، لأنه يمثل في نظره نضج الفصل بين معاني القرآن وإعرابه، وأبان عن منهج النحاس في هذا الكتاب من حيث إن الإعراب مقصده الأول، ومن حيث عنايته بالقراءات، واحتجاجه لها، وإعرابها، فضلاً عن ذكر الخلاف بين النحويين، وقضايا أخرى[4].

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، حاشية رقم ٤، ص ١٣٣.
2) الفضلي، عبد ا ادي، فهرس الكتب النحوية ا طبوعة، ص ٥٣.
3) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، حاشية رقم ٧ ص ١٣٤.
4) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٤٨٣/١-٥٠٧.

هذا هو حديث الباحث عن إعراب القرآن، والكتب التي أُلفت في هذا الفن، ونكرر ما قلناه سابقا من أن حديث الباحث عن كتب معاني القرآن في كتاب موسوم بـ "النحو وكتب التفسير" آت من إيمانه بأن كتب المعاني إنما هي كتب تفسير، وحديثه عن كتب إعراب القرآن، آت من إيمانه بأن كتب إعراب القرآن، متفرعة عن كتب المعاني، كذلك يتحدث الباحث عن كتب الاحتجاج وهي كتب القراءات، ومع أن القراءات شيء والتفسير شيء آخر في نظري مع الإقرار بأن علم القراءات من عدة المفسر ولوازمه، إلا أن الباحث يحاول تسويغ حديثه عن كتب القراءات ضمن كتب التفسير فنراه يقول: "من الواضح الآن أن الصلة بين كتب المعاني، وكتب الاحتجاج، وثيقة قوية، فهذه الأخيرة انطلقت في الاحتجاج من المنهج الذي أرسته الأولى، واشتملت عليه ضمن الأصول التي عنيت بها، وتناولته تناولا غير مستقل، فجاءت كتب الاحتجاج تتوسع فيه، وتستقل، وترسخ مناهجه، وعملها قائم على توجيه القراءة، وبيان العلة في الأخذ بها، ووجهها اللغوي، لغة وإعراباً، وما يشهد لها من القراءات الأخرى، وصحة المعنى، وفصيح كلام العرب"[1].

وقال في موضع آخر "ومما يؤكد الصلة بين كتب الاحتجاج والمعاني، أن الأولى تتعرض للمعاني كثيراً، لتوجيه القراءات، والاحتجاج لها، وبيان المعنى الغريب في بعضها"[2]. ويقول أيضاً: "ومن هذا كله يتبين أن كتب الاحتجاج ليست غريبة عن كتب المعاني والتفسير، وسنرى.... أنها مرجع مهم من مراجع كتب التفسير إلى جانب كتب المعاني"[3]. تأمل قوله: "مرجع مهم". أي أن كتب القراءات من مراجع المفسر، ولكنها ليست كتب تفسير كما سنرى. وتحقيقاً لهذه الغاية تحدث الباحث حديثاً قصيراً عن "السبعة في القراءات" لابن مجاهد، والحجة في علل القراءات، لأبي علي الفارسي[4]. ووقف وقفة مطولة عند كتاب الحجة لابن خالويه، وأبان عن منهجه في هذا الكتاب"[5]. كما وقف وقفة مطولة أيضاً عند كتاب "المحتسب" لابن

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٥٤١/١.
2) نفسه، ٥٤١/١.
3) نفسه، ٥٤١/١.
4) نفسه، ٥٠٩/١-٥١١.
5) نفسه، ٥١٣/١-٥٢٧.

جني ت ٣٩٢هـ، وأبان عن منهجه[1]، والذي نراه في خاتمة الحديث عن كتاب "النحو وكتب التفسير" أن كتب المعاني ليست من كتب التفسير بالمعنى الاصطلاحي للتفسير، وإن كانت من عدة المفسر ولا يجوز أن يعوّل على المعنى اللغوي للتفسير، لأن التعويل عليه يعني أن جميع العلوم، علوم تفسير، فما من علم إلا ويحتاج إلى تفسير ظاهرة من ظواهره، وتعليل قضية من قضاياه. ويعضد ما نقول أن الإمام أحمد بن حنبل نهى أبا عبيد من أن يتخذ أبا عبيدة والفراء إمامين في التفسير، وذهب هذا المذهب ابن تيمية حين جعل أكثر الخطأ في التفسير جعل إحدى جهتي الاعتماد على اللغة وحدها[2]. كذلك أنكر السيوطي أن تكون هذه الكتب – أي كتب المعاني والإعراب- من كتب التفسير قال: "ثم ألف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بترا، فدخل من هذا، الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل"[3]. وقال أيضاً "ثم صار من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل عنه من يجيء بعده ظاناً أن له أصلاً غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح"[4].

كذلك نُحِس إنكاراً في كلام حاجي خليفة صاحب "كشف الظنون" لعد كتب المعاني والإعراب من كتب التفسير قال: "ثم انتصب بعدهم – أي بعد المفسرين الأوائل – إلى تصنيف تفاسير مشحونة بالفوائد، محذوفة الأسانيد مثل أبي اسحق الزجاج، وأبي علي الفارسي، وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس فكثيراً ما استدرك الناس عليهما، ومثل مكي بن أبي طالب، وأبي العباس المهدوي"[5]. وإذن فكتب معاني القرآن ليست من كتب التفسير، وإنما هي كتب تمثل علماً قائما برأسه فيه النحو، واللغة، والغريب، والقراءة، والمعاني وغير ذلك، فكما يقال: علم النحو، يقال: علم معاني القرآن. وما يقال عن كتب معاني القرآن، يقال عن كتب إعراب القرآن، فهي بإقرار الباحث – كما سلف – متفرعة عن كتب المعاني. فإذا كان الأصل – وهو كتب المعاني – ليس من التفسير بمعناه الاصطلاحي، فمن باب أولى ألا تكون كتب إعراب القرآن من كتب التفسير فضلا عن إنكار العلماء الذي سلف ذكره في عد هذه الكتب من كتب التفسير. وقد أحسن يوسف بن خلف العيساوي صنعا حين قدم للمكتبة العربية كتاباً سماه "علم

1) رفيدة، إبراهيم عبد ا ، النحو وكتب التفس ، ٥٢٩/١-٥٤٧.

2) نفسه، ١٥٥/١-١٥٦.

3) نفسه، ٥٧٨/١.

4) نفسه، ٥٧٨/١.

5) نفسه، ٥٦٦/١، وانظر أيضاً، ٥٧٧/١.

إعراب القرآن" وعقد في تضاعيفه مبحثاً موسوماً بـ "علم إعراب القرآن: فن مستقل"[1]. وأنا أرى ما يراه يوسف العيساوي من أن إعراب القرآن علم مستقل. وكذلك كتب الاحتجاج أي كتب القراءات فهي تمثل علماً مستقلاً هو علم القراءات، وليس هو ضرباً من التفسير. لكن يجب أن يكون معلوما أن بين هذه العلوم وشائج لا تخفى، وتقاطعا لا ينكر، غير أن هذه الوشائج لا تجعلها من كتب التفسير، ولا تجعل العلم الواحد منها جزءاً من الآخر، بل كل علم من هذه العلوم مستقل بنفسه مفيد من غيره. وبناء على هذا، فالأصل في بحث إبراهيم رفيدة أن يكون "النحو وكتب التفسير" ويحذف منه الحديث عن كتب المعاني، والإعراب، والاحتجاج، أو أن يكون "النحو وكتب معاني القرآن وإعرابه" ويحذف منه الحديث عن النحو في كتب التفسير بمعناه الاصطلاحي، أو "النحو في كتب القراءات"، ويحذف منه ما تعلق بكتب المعاني، والإعراب، والتفسير بمعناه الاصطلاحي. والحق أن الكتاب جهد ضخم دال على إخلاص صاحبه وأمانته، ودقته، وتحريه الفائق، وصبره الطويل، غير أنه مضطرب منهجياً. وأراني أطلت في الحديث عن هذا الكتاب، وعذري في ذلك أن الكتاب ضخم يقع في مجلدين كبيرين. هذه واحدة، والثانية: أن من العسير عليّ أن أقتصر على حديث الباحث عن كتب إعراب القرآن، من غير أن نقف عن فلسفة الباحث ومنهجه في سوق كتب إعراب القرآن، وكتب معاني القرآن، وكتب الاحتجاج في كتاب موسوم بـ "النحو وكتب التفسير" من غير أن نبسط القول في صورة الكتاب العامة لتنجلي هذه الصورة بوضوح من غير نقص، أو بتر، أو غموض.

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ٩٤-٩٨.

الكتاب الثاني

إعراب القرآن الكريم: مصادره، ومذاهب النحاة فيه

هذا الكتاب ألفه قاسم محمد صالح الحمد، وهو الأطروحة التي نال عليها درجة الدكتوراه في الجامعة الأردنية – كلية الآداب / قسم اللغة العربية وآدابها، ١٩٩٧م، بإشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى. قسم الباحث كتابه أو أطروحته إلى ثمانية فصول:

تحدث في **الفصل الأول** عن مقدمة في تاريخ النحو، ومراحل تطور نشأة هذا العلم، والدوافع التي دفعت إلى ظهوره، وأبرز هذه الدوافع اللحن، والخوف من تسربه إلى القرآن الكريم. وامتد حديثه في هذا الفصل من ص ١- ص ١١.

أما **الفصل الثاني**: فقد عقده للحديث عن كتاب "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ، وبيان منهج أبي جعفر في كتابه هذا. وقد سار الباحث على نهج مطرد في الكتب التي درسها فكان يتحدث عن ثلاثة أمور:

١. الدراسة الوصفية للكتاب

٢. المنهج النحوي للمؤلف

٣. مسائل نحوية خلافية

وكان يسوق في كل كتاب مسألتين خلافيتين أو ثلاثا سوى "إعراب القرآن" للنحاس، فقد ساق فيه ثلاث مسائل، وسوى "إعراب ثلاثين سورة من القرآن" لابن خالويه، فلم يذكر شيئا من مسائل الخلاف، كما لم يذكر شيئا من مسائل الخلاف في الفصل الثامن الذي عقده للحديث عن مخطوط وسمه بـ "إعراب سورة الفاتحة" لمحمد صديق خان القنوجي الهندي.و والقِنوْجي – بكسر القاف، وفتح النون المشددة[1]. وامتد الحديث عن "إعراب القرآن" للنحاس من ص ١٢ – ص ٩٤.

وعقد الباحث **الفصل الثالث** للحديث عن كتاب "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" لابن خالويه ت ٣٧٠هـ، وبيان منهجه، وامتد الحديث من ص ٩٥-ص١٠٦.

---

1) انظر ضبط قِنوْج، ا م ي، مد بن عبد ا نعم، الروض ا عطار خ الأقطار، ص ٤٧٤، حاشية رقم ٢.

وعقد **الفصل الرابع** للحديث عن كتاب "مشكل إعراب القرآن الكريم" لمكي ابن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ، وبيان منهجه. وامتد الحديث من ص ١٠٦ – ص ١٨١.

وعقد **الفصل الخامس** للحديث عن كتبا "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ، وبيان منهجه. وامتد الحديث عن هذا الكتاب من ص ١٨١ – ص ٢٤٢.

وعقد **الفصل السادس** للحديث عن كتاب "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦هت، وبيان منهجه. وامتد الحديث من ص ٢٤٣ – ص ٣٠٨.

وعقد **الفصل السابع** للحديث عن كتاب "المجيد في إعراب القرآن المجيد" لأبي اسحق برهان الدين إبرهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي، ت ٧٤٢هـ، وقد اعتمد الصفاقسي في كتابه هذا على كتاب شيخه أبي حيان "البحر المحيط" وامتد حديث الباحث عن هذا الكتاب من ص ٣٠٩ – ص ٣٢٤.

أما **الفصل الثامن** فقد عقده للحديث عن مخطوط وسمه الباحث بـ "إعراب سورة الفاتحة" لمحمد بن صديق خان القِنوْجي الهندي، ت ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، والكتاب فيه جهد مشكور، ومنهج مستتب، فقد دأب الباحث على الحديث عن ثلاث قضايا في كل كتاب هي الدراسة الوصفية ومنهج المؤلف والمسائل الخلافية، باستثناء ما أشرت إليه فيما سلف. ويمكن تلخيص القضايا التي عني بها الباحث في دراسة كل كتاب. "التعريف بالكتاب، والمحتوى والمسائل الصرفية، والصوتية، والبلاغية، وبعض المسائل الدينية، والأصول النحوية من سماع، وقياس، وعامل، وتعليل، وتأويل، واستصحاب الحال، وكذلك الشواهد القرآنية، والشعرية، وشواهد الحديث، ولغات القبائل العربية"[1]. وهذه المسائل أو القضايا جميعا يضمها عنوان في كل كتاب وهو "الدراسة الوصفية للكتاب" أما دراسة منهج كل مؤلف فيشمل القضايا الآتية "ظاهرة الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، والحمل على الموضع، وحمل اللفظ على غير معناه، إضافة إلى القواعد النحوية، وخلافات المؤلف مع مختلف النحاة، وأسلوبه في الكتاب"[2].

1) ا مد، قاسم مد صا ، إعراب القرآن الكر ، مصادره، ومذاهب النحاة فيه، ص ط.

2) نفسه، ص ط.

"أما المسائل النحوية الخلافية، فقد تم اختيار مسألتين أو ثلاث مسائل لكل كتاب"[1]. وقد سبق قولنا إنه ذكر ثلاث مسائل خلافية عند حديثه عن "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس، وذكر مسألتين في باقي الكتب باستثناء كتابي ابن خالويه، والقنوجي فلم يذكر في هذين الكتابين شيئا من مسائل الخلاف. ثم أنهى الباحث دراسته بخاتمة وطائفة من الفهارس النحوية، وثبت بالمصادر والمراجع.

قلت: إنّ الباحث قد بذل في دراسته هذه جهداً مشكوراً، وبذل قصارى الوسع والطاقة، غير أن ثمة أموراً ينبغي الإشارة إليها:

١. لم يُعْنَ الباحث عناية قليلة أو كثيرة بكتب إعراب القرآن التي ألفها المحدثون.

٢. أغفل الحديث عن عدد من الكتب المطبوعة التي ألفها متقدمون مثل:

"إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج" والذي كشف البحث فيما سلف أن الكتاب اسمه الجواهر، ومؤلفه هو نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الضرير الباقولي الملقب بـ : "جامع العلوم النحوي" ت ٥٤٣هـ. كما أغفل الباحث الحديث عن كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي، ت ٧٥٦هـ. وهو الكتاب الذي حققه أحمد محمد الخراط في أحد عشر جزءاً وصدر عن دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

وأغفل الباحث الحديث عن "الفريد في إعراب القرآن المجيد" للمنتجب الهمذاني حسين بن أبي العز، ت ٦٤٣هـ. وقد حقق هذا الكتاب فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر وصدر عن دار الثقافة الدوحة، قطر، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

وأغفل الباحث الحديث عن كتاب "فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة" لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني، ت ٦٨٤هـ. وهذا الكتاب حققه عفيف عبد الرحمن، وصدر عن جامعة اليرموك، اربد – الأردن، ١٩٨١م.

٣. وقع الباحث في خطأ منهجي حين ترجم لكل مؤلف من المؤلفات التي عقد لها حديثا تحت عنوان اختاره وهو "دراسة المنهج النحوي للمؤلف" ودراسة المنهج تعني رسم منهج المؤلف في كتابه، ولا تعني الحديث عن سيرة حياته، فكان الأولى أن يفرد حيزاً خاصا لكل ترجمة من غير أن تقترن بالمنهج.

---

1) ا مد، قاسم مد صا ، إعراب القرآن الكر ، مصادره، ومذاهب النحاة فيه، ص ط.

وفي نهاية الحديث عن هذا الكتاب لا بد من وقفة عند المخطوط الذي وقع عليه اختيـاره وهو "إعراب سورة الفاتحة" لمحمد صديق خان القنوجي، ت ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م. يقول الباحث: "وقد تطلب البحث مني أن أتتبع المصادر المطبوعة في إعراب القرآن الكريم، إضافة لدراسة مخطوط واحد صغير أشار علي به الأستاذ المشرف"[1]. وواضح أنه لم يتتبع التتبع الكافي المصادر المطبوعة في إعراب القرآن الكريم، فقد سقنا طرفا مطبوعا منها طبع في وقت غير يسير قبل إعداد الباحث أطروحته. وثمة سؤال يلح عليّ وهو لماذا اختار الباحث هذا المخطوط دون غيره، مع أنه مخطوط صغير لا يزيد على سبع صفحات بقسميه النحوي والصرفي[2]، فضلا عن أنه مجهول العنوان، مجهول المؤلف؟ يقول الباحث: "كما قمت بدراسة واحد من المخطوطات المتعلقة بالبحث، وقد كان ذلك المخطوط مجهولا بلا عنوان، ولا مؤلف، ولا سنة التأليف، ومن خلال المطالعة توصلت إلى وجود قرينة داخل الكتاب، حيث أشار المؤلف إلى أحد كتبه الأخرى، فتتبعت ذلك، وتوصلت إلى اسم المخطوط واسم المؤلف. وهذا المخطوط تم الحصول عليه من إحدى الجامعات الفرنسية"[3].

مرة أخرى أتساءل ما الذي حمل الباحث على اختيار هذا المخطوط الصغير جداً، المجهول العنوان، المجهول المؤلف؟ وما الذي حمله على عناء الحصول عليه من الجامعات الفرنسية وهو لا يتجاوز سبع صفحات، في الوقت الذي كان بإمكان الباحث أن يختار غيره من جهة العنوان المعروف، والمؤلف المعروف، والغزارة العلمية، المتحققة؟ لو نظر الباحث في ثبت مؤلفي كتب إعراب القرآن الذي ساقه إبراهيم عبد ا رفيدة في كتابه "النحو وكتب التفسير". لكان أولى. وقد أشرنا إلى هذا الثبت فيما سبق، ومالنا نذهب بعيداً، وقد صرح الباحث بأنه استطاع الحصول على مخطوطات أخرى في إعراب القرآن، ولم يقع اختياره إلا على هذه المخطوطة الصغيرة المجهولة العنوان والمؤلف. يقول الباحث: "كما اطلعت على مخطوطات أخرى في إعراب القرآن، وكنت قد طلبت إحضارها من مختلف الجامعات في فرنسا، وبريطانيا، والمغرب وتركيا، وتونس، والهند، وقد تم إحضار هذه المخطوطات إلى مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، وهي موجودة على ميكروفيلم خاص، وقد قمـ ـت

---

1) ا مد، قاسم مد صا ، إعراب القرآن الكر ، مصادره، ومذاهب النحاة فيه، ص و.
2) انظر، نفسه، ص أ ، و أعقاب الكتاب.
3) نفسه، ص ط.

بدراسة مخطوط إعراب القرآن الكريم، دراسة تفصيلية وتوصلت إلى أن صاحب المخطوط هو محمد صديق خان القنوجي الهندي"[1].

تأمل قوله: "إعراب القرآن الكريم" وهو ليس مخطوطا في إعراب القرآن الكريم كما يصرح الباحث في غير موضع، بل هو إعراب سورة الفاتحة[2]. فهذا الكنز من المخطوطات التي أحضرها الباحث من أماكن مختلفة كيف يعدل عنه إلى مخطوط صغير مجهول العنوان، والمؤلف، فضلا عن نقص فيه، وتلف في أوراقه؟ كما يصرح الباحث بقوله: "إنّ هذا المخطوط ناقص، حيث لم ينته بإشارة واضحة. وربما يكون السبب في ذلك أن هناك عدداً من الأوراق في بدايته، ونهايته مفقودة"[3]. ويقول في موضع آخر: "ولم أتمكن من معرفة بقية المخطوط"[4]. والذي أراه أن هذه الصفحات التي ساقها الباحث ليست كتاباً في إعراب سورة الفاتحة، وإنما هي جزء من كتاب للمؤلف اسمه "خلاصة الكشاف" وقد ذكره الباحث في ثبت مؤلفات محمد بن صديق القنوجي[5]، وقد وازنت بين هذه الصفحات وما جاء في "الكشاف" للزمخشري ت ٥٣٨هـ، فوجدتها متناثرة في تضاعيف تفسيره[6]. وأنا أميل إلى ما ذكره يوسف بن خلف العيساوي من أن الكتاب اسمه "خلاصة الكشاف" كما ذكرت، وهو في إعراب القرآن مستخرج من الكشاف، وهو مطبوع أيضا وهو ما فات الباحث الوقوف عليه. قال العيساوي "خلاصة الكشاف (في إعراب القرآن) القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني (١٣٠٧هـ) ط" (أي مطبوع). ذكره الزركلي[7]، وذكر العيساوي في حاشية ٢ ص ١٣٧ ما يلي: "وجاء في كتاب (معجم الدراسات القرآنية): "خلاصة الكشاف، أو إعراب القرآن، مجهول، طبع حجر بالهند (ضمن مجموع) ١٢٨٩هـ"[8]، وجعله العيساوي في موضع آخر من كتابه من كتب إعراب القرآن المستخرجة من كتب أخرى – يعني أنه مستخرج من كشاف الزمخشري. قال العيساوي: "هناك من يعمد إلى كتاب لعالم ما، فيستخرج (إعراب القرآن) منه، ويرتبه على

---

1) ا مد، قاسم مد صا ، إعراب القرآن الكر ، مصادره، ومذاهب النحاة فيه، ص ح، د.
2) انظر، نفسه، ص ح، وانظر الفصل الثامن من الأطروحة حيث يتكرر اسم ا خطوط على النحو التا "إعراب سورة الفا ة".
3) نفسه، ص ح، أعقاب الكتاب.
4) نفسه، ص ي أعقاب الكتاب.
5) نفسه، ص س أعقاب الكتاب.
6) الز شري، مود بن عمر، الكشاف عن حقائق التـ يل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، ١/ من ٢٢ إ ٧٦.
7) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٣٧.
8) نفسه، حاشية ٢، ص١٣٧.

ترتيب السور، فيقدمه للقراء، تيسيراً لهم، وخدمة لجهود ذاك العالم...، ولعل كتاب القنوجي (خلاصة الكشاف: إعراب القرآن) من هذا النوع، ولكن لم أقف عليه"[1].

وبعد هذا كله من الوضوح والبيان في مسألة هذا المخطوط، وبعد الوقوف على صغر حجمه، وعنوانه المجهول، ومؤلفه المجهول عند الباحث، وما فيه من نقص وتلف، ثم ما تبين لنا من أنه خلاصة الكشاف في إعراب القرآن، وأنه مطبوع ١٢٨٩هـ ضمن مجموع، بعد هذا كله ما الذي حمل الباحث على هذا العناء الذي تكلفه، ومخطوطات إعراب القرآن متوافرة لديه، وقد قام بإحضارها من أقطار مختلفة؟ والجواب عن هذا السؤال يبسطه الباحث في قوله: "ومن هنا حرصت على أن يكون هذا المخطوط ضمن مادة بحثي لما يشكله من قيمة علمية كبيرة، في مجال الحاجة إلى تحقيق النصوص والمخطوطات في إعراب القرآن، علماً بأن هناك عددا لا بأس به من المخطوطات التي تحتاج إلى جهود علمية متواصلة، كي يكشف عما تحتويه من معلومات قيمة ومفيدة"[2].

ولا أدري ما القيمة العلمية التي تضمنتها أوراق سبع، ناقصة، يعتريها التلف، مجهولة العنوان، ومجهولة المؤلف، فضلاً عن أنها جزء من كتاب ثبت أنه مطبوع قبل ما يقارب المائة والخمسين عاماً، ولو أن الباحث التفت إلى المخطوطات الأخرى التي ذكر بأن منها عدداً لا بأس به، لكان أولى، وأصح سبيلا. ولكن الذي يبدو لي أن الدافع الرئيس الذي دفع الباحث إلى اختيار هذا المخطوط هو إشارة المشرف عليه القاضية باختياره. قال الباحث "وقد تطلب البحث مني أن أتتبع المصادر المطبوعة في إعراب القرآن الكريم، إضافة لدراسة مخطوط صغير، أشار علي به الأستاذ المشرف"[3]. لعل هذه الإشارة هي السبب الوحيد لاختيار هذا المخطوط ليس غير.

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٤٦-١٤٧.

2) ا مد، قاسم مد صا ، إعراب القرآن الكر ، مصادره، ومذاهب النحاة فيه، ص ف أعقاب الكتاب.

3) نفسه، الملخص، ص و.

الكتاب الثالث
علم إعراب القرآن: تأصيل وبيان

هذا الكتاب ألفه يوسف بن خلف العيساوي، وقدم له حاتم الضامن، وقد صدرت الطبعة الأولى منه عن مكتبة جيل المستقبل ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، وقد جعله مؤلفه في مقدمة وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع، وثبت بالمحتويات.

أما **المقدمة** فقد تحدث فيها عن قيمة الإعراب، وأنه "المرقاة إلى فهم الكتاب وبه يقرأ على نهج الصواب"[1]، وعرض الباحث في المقدمة فصول الكتاب، وأبان عن دواعي تأليف هذا الكتاب، وحصر هذه الدواعي في ستة دواع أبرزها – في نظري – أن هذا الكتاب "أول كتاب يفرد لهذا الفن – أي إعراب القرآن تأصيلا وبيانا – فالباحثون أشبعوا الفروع المعرفية الأخرى، فكتب عن التفسير، وآداب المفسر، وضوابط التفسير، وكتب عن (علم القراءات) و (علم الرسم)، وكذا كتب عن العلوم الأخرى غير علوم القرآن، فبقي هذا الفن (إعراب القرآن) وهو جدير بأن يفصل القول فيه"[2].

أما **التمهيد**، فقد عقده المؤلف للحديث عن إعراب القرآن بين المفهوم والحد[3]، وتحدث فيه عن معنى "إعراب القرآن" الوارد في بعض الآثار المروية عن النبي صلى ا عليه وسلم وصحابته، ورأي العلماء القدامى والمحدثين في معنى إعراب القرآن الوارد في هذه الآثار، فمنهم من حمل الإعراب على معناه اللغوي، ومنهم من حمله على معناه الاصطلاحي، ومنهم من وفق بين القولين، وتحدث الباحث عن حد إعراب القرآن عند المحدثين. ورأى أن الإعراب – لغة – الإبانة والإفصاح، واصطلاحاً ينصرف إلى وجوه ثلاثة هي[4]:

الأول: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب.

الثاني: تغير أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديراً.

الثالث: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة.

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ٩.

2) نفسه، ص ١٢ – ١٣.

3) نفسه، ص ١٩ – ٣٤.

4) نفسه، ص ٢٧.

ويبدو أن المؤلف ميال إلى الوجه الثالث بدليل قوله: "وهذا المعنى الثالث مهم عندنا"[1]، وبدليل تعريفه لإعراب القرآن بأنه "علم يبحث في تخريج تراكيبه على القواعد النحوية المقررة"[2]. وهو تعريف أفادة من الدماميني، وعبد الهادي نجا ت ١٣٠٥هـ في حواشيه على "المغنى"[3].

أما **الفصل الأول:** فقد عقده المؤلف للحديث عن إعراب القرآن، نشأته وأهميته، وجعله في مبحثين:

المبحث الأول: إعراب القرآن، نشأته وتطوره من ص ٣٦ – ٦٣:

ويؤكد المؤلف في هذا المبحث أن إعراب القرآن انطلق منطلقا قرآنيا، ومر في أربعة أطوار: **الطور الأول** معقود للحن وإعراب القرآن، **والطور الثاني** معقود لنقط الإعراب والقرآن الكريم، **والطور الثالث:** معقود للنحو وإعراب القرآن الكريم. ويرى الباحث أن إعراب القرآن الكريم قد نشأ مع النحو ثم أخذ يستقل "ويكون علماً مستقلاً قائماً بنفسه"[4]. ونقل في موضع أخر عن مقدمة تحقيق كتاب "التبيان في إعراب القرآن" للبجاوي قوله: "وهذا الفن الإعرابي، نشأ مع النحو، واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم المفسرة ثم أخذ يستقل، وكان استقلاله ينمو شيئا فشيئا، حتى صار غرضا قائما بذاته"[5].

أما **الطور الرابع**: فقد عقده المؤلف للحديث عن معاني القرآن وإعرابه، ويرى المؤلف وفاقاً لسيدي عبد القادر الطفيل في كتابه "الإعراب والاحتجاج للقراءات" أن "الذي يجمع بين كتب المعاني في الجملة، هو كونها موضوعة لبيان ما يظن أنه محتاج إلى البيان من الألفاظ الغريبة، أو الأعاريب المشكلة، أو التصاريف العويصة، أو الأساليب الغامضة، أو توجيه القراءات، أو أسباب نزول الآيات، أو غير ذلك من مختلف الموضوعات"[6].

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ٢٧.
2) نفسه، ص ٣٢.
3) نفسه، ص ٣٢.
4) نفسه، ص ٥٦.
5) نفسه، ص ٥٣.
6) نفسه، ص ٥٨.

ويرى الباحث أن الصلة وثيقة بين المعاني والإعراب "فأهل المعاني معربون، فالإعراب إذن من مضامين كتب المعاني"[1]. وساق المؤلف آراء المحدثين في علاقة الإعراب بالمعاني، فبعضهم يرى أن الإعراب أو كتب الإعراب متفرعة عن كتب المعاني، وبعضهم يرى أن الإعراب أسبق، ويرى بعضهم أن من الصعب "الحسم في أسبقية أحد النوعين على الآخر. وكل ما توصلنا إليه من استنباطات، أو ما وقفنا عليه من إشارات تؤيد أسبقية المعاني أو الإعراب، لا يفي بالمقصود، ولا يعطينا صورة واضحة عن هذه المسألة، كما أن الذين ذهبوا إلى القول بأن كتب الإعراب ما هي إلا فرع عن المعاني، وأن التأليف في إعراب القرآن، نابع من التأليف في معانيه لسبق التأليف فيها، لا يقوم حجة على أسبقية المعاني على الإعراب.....، وقد ينفع هذا الاعتقاد الشديد بأن نشأة التأليف في المعاني والإعراب كانت نشأة واحدة إلى أن استقل كل واحد منهما عن الآخر"[2].

أما **المبحث الثاني من الفصل الأول فيمتد من ص ٦٤ – ٧٩:**

وقد عقده المؤلف للحديث عن أهمية إعراب القرآن الكريم، وساق أقوالا عديدة لطائفة من العلماء تؤكد هذه الأهمية، وأن إعراب القرآن أصل في الشريعة، وأنه يبين المعاني ويوضح أغراض المتكلمين، ولهذا العلم فوائد منها دفع اللحن، وانه من مستمدات علم الوقف والابتداء، وعلم القراءات، وأنه يعين على استنباط الأحكام الشرعية، وأنه يعمل على صيانة أصول الإسلام.

أما **الفصل الثاني،** فقد عقده المؤلف للحديث عن إعراب القرآن وأصالته، وتكامل فنه، ويمتد من ص ٨٣ – ١١٧، وجعله المؤلف في أربعة مباحث:

المبحث الأول: أصالة الإعراب في القرآن الكريم، ويبين المؤلف في هذا المبحث ص ٨٣ - ٩٣:

أن الإعراب أصيل في العربية، وليس أمراً طارئاً أو منكوراً، ودفع شبهات المشككين في هذه الأصالة.

أما المبحث الثاني فيمتد من ص ٩٤ – ٩٨ وقد عقده لهذا العنوان:

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ٥٨.

2) نفسه، ص ٦٠.

علم إعراب القرآن فن مستقل. وهذه مزية من مزايا الكتاب، وقد تابع المؤلف في ذلك الزركشي، والسيوطي، وابن عقيلة، وابن حزم الأندلسي، وابن هشام الأنصاري وغيرهم[1].

أما المبحث الثالث من الفصل الثاني فيمتد من ص ٩٩ – ص ١١٢:

وقد عقده المؤلف للحديث عن حكم هذا الفن والاشتغال به. وصرح المؤلف بأن إعراب القرآن الكريم ضربان: عملي "وهو تلاوته معربا كما أنزل، على الصورة التي وصل إلينا بها متواتراً، بلسان عربي مبين"[2]. وعلمي، ويراد به "العلم بالقواعد النحوية، وإجراء الآيات القرآنية فيه عليها"[3]. أما الأول فحكمه الوجوب[4]، وأما الثاني، ففرض كفاية[5].

أما المبحث الثالث من الفصل الثاني فيمتد من ص ١١٣ – ١١٧:

وقد عقده المؤلف لحقل إعراب القرآن المعرفي. وذكر المؤلف في هذا المبحث أن بعض العلماء عد إعراب القرآن من علم التفسير، وعده آخرون من علم النحو. وقال: "(علم التفسير) و (علم إعراب القرآن) يصنفان في ضمن (علوم القرآن). فالإعراب، وسيلة من وسائل فهم القرآن، وطريق إلى تحليل تراكيبه، لإصابة المعنى الصحيح، وعدم الزيغ في تفسيره ولهذا وغيره استعان به المفسرون لتوضيح مقاصد الكتاب العزيز. فعلم التفسير موضوعه القرآن الكريم من ناحية تفسيره، وعلم (إعراب القرآن، موضوعه القرآن من جهة إعرابه، فهما يرتبطان بالقرآن من حيث الموضوع. وإذا نظرنا إلى (علم إعراب القرآن) باعتبار وضعه، وقواعده، فهو من علم النحو"[6].

أما الفصل الثالث فيمتد من ص ١٢١ – ص ١٦٩:

وقد عقده المؤلف لمصادر إعراب القرآن، ومناهجه. وجعله في مبحثين: المبحث الأول: مصادر إعراب القرآن الكريم. وقد تحدث المؤلف عن جهود الذين سبقوه في إحصاء كتب إعراب القرآن، مثل، إبراهيم عبد ا رفيدة في كتابه "النحو وكتب التفسير"، وعلي شواخ في كتابه "معجم مصنفات القرآن الكريم"، وابتسام مرهون الصفار في كتابها "معجم الدراسات

---

1) انظر، العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ٩٦ وما بعدها.
2) نفسه، ص ٩٩.
3) نفسه، ص ١٠٠.
4) انظر، نفسه، ص ١٠٠.
5) انظر، نفسه، ص ١٠٣.
6) نفسه، ص ١١٦.

القرآنية"، ورأى أن الثبت الذي ساقه رفيدة ناقص، وأن عمل علي شواخ وابتسام الصفار يتسم بعدم الدقة والشمول، والخلط بين كتب إعراب القرآن وغيرها[1]، كما أشار إلى نقد طه محسن لهذين المعجمين ونعته لهما بعدم الدقة والشمول"[2]. ورسم المؤلف بعض الأسس في إحصائية كتب إعراب القرآن فقال: "وفي سبيل جمع مصنفات إعراب القرآن بصورة أدق، ولاستدراك النقص الذي وقع فيه من قبلنا، أذكر أسسا مهمة بين يدي القارئ:

الأول: الفصل بين كتب إعراب القرآن وغيرها، حسب القصد من التأليف، فلا أذكر هنا الكتب التي اهتمت بإعراب القرآن مع مقاصد أخرى مثل "معاني القرآن"، أو كتب الاحتجاج للقراءات، أو "كتب التفسير" فموضع هذه في (مناهج إعراب القرآن الكريم)، وذلك لمناسبته هناك، ودفعاً للتكرار"[3].

الثاني: "التمييز بين الكتب التي تناولت إعراب القرآن كاملا بسوره، والكتب التي قامت على اختيار بعض السور، أو في إعراب آية، أو موضع منها"[4].

الثالث: الكتب التي تناولت إعراب القرآن موضوعياً سنذكرها في المنهج الموضوعي لإعراب القرآن[5].

الرابع: "وقفت على كثير من كتب إعراب القرآن التي هي مجهولة المؤلف، أو لا يعرف عنه شيء دقيق، وكذلك الرسائل الخاصة في إعراب سورة أو آية فما كان من هذا النوع تركته، وما ذكرته"[6].

الخامس: "سأذكر ظاهرة مهمة وهي: (استخراج إعراب القرآن) من كتب بعض العلماء"[7]. وقد أحصى المؤلف من مصنفات إعراب القرآن القديمة اثنين وأربعين مصنفا، منها عشرون مصنفا مفقوداً، ومنها: أحد عشر مصنفاً مخطوطاً، ومنها أحد عشر مصنفا مطبوعا[8].

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٢١، ١٢٢.
2) نفسه، ص ١٢٣.
3) نفسه، ص ١٢٤.
4) نفسه، ص ١٢٤.
5) نفسه، ص ١٢٤.
6) نفسه، ص ١٢٤.
7) نفسه، ص ١٢٤.
8) انظر، نفسه، ص ١٢١- ١٣٧.

ويلاحظ في هذا الثبت أنه ثبت غني، ومن أوفى ما كتب في إحصاء المصنفات القديمة في إعراب القرآن، ويلاحظ أيضاً أن هذا الثبت يضم كتبا في إعراب القرآن مختصرة أو مستخلصة من غيرها، ويلاحظ كذلك أن المؤلف أدرج ضمن هذا الثبت كتاباً اسمه "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، المتوفى ٦٤٣هـ. وقد مضى القول بأن هذا الكتاب لأبي البقاء العكبري، ولعل اتفاق الكنية بين أبي البقاء العكبري، وأبي البقاء بن يعيش قد دفعت بعضهم إلى طبعه في طهران منسوباً إلى ابن يعيش ١٨٥٦[1]، كما أن المؤلف فطن إلى أن الكتاب المطبوع بعنوان: "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن" خطأ وضع لى كتاب العكبري "التبيان في إعراب القرآن"[2].

وأحصى المؤلف من ص ١٣٧ – ص ١٤٠ المصنفات الحديثة في إعراب القرآن، وعددها أربعة عشر مصنفاً. كما ساق المؤلف مصنفات قديمة في إعراب القرآن، قائمة على انتخاب سور معينة، وقد بلغت أحد عشر مصنفا، منها كتابان مطبوعان وهما: "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" لابن خالويه ت ٣٧٠هـ، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، لتاج الدين الاسفراييني، ت ٦٨٤هـ، ومنها كتابان مفقودان[3]. وساق المؤلف أيضاً مصنفات حديثة تناولت إعراب بعض سور القرآن، وذكر منها أربعة كتب[4].

وساق الباحث أربع عشرة رسالة تناولت إعراب آية أو موضع منها[5]. كما تكلم عن كتب في "إعراب القرآن" مستخرجة من كتب أخرى قديما وحديثا[6].

أما المبحث الثاني من الفصل الثالث فيمتد من ص ١٤٩ – ص ١٦٩:

وقد عقده المؤلف للحديث عن مناهج إعراب القرآن الكريم" وأراد المؤلف بالمناهج "مجموعة الطرق التي سلكها المعربون في إعراب القرآن الكريم"[7].

---

1) انظر، الفضلي، عبد ا ادي، فهرس الكتب النحوية ا طبوعة، ص ٥٣.
2) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١١٢.
3) انظر هذا الثبت العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٤٠ -١٤٢.
4) نفسه، ص ١٤٢ – ١٤٣.
5) نفسه، ص ١٤٢ – ١٤٦.
6) نفسه، ١٤٦ – ١٤٨.
7) نفسه، ص ١٤٩.

وقال أيضاً: "وقد أشار علماؤنا – عليهم الرحمة إلى اختلاف المعربين في مسالكهم، وتباين مناهجهم، فهمنهم من أعرب مشكله وغريبه، ومنهم من أعربه كلمة كلمة"[1]. وقسم المؤلف هذه المناهج إلى أربعة أقسام:

١. المنهج الإجمالي

٢. المنهج التفصيلي

٣. المنهج التحليلي

٤. المنهج الموضوعي

فأما المنهج الإجمالي فقد شرحه المؤلف بقوله "يقف المعرب عند الآيات المشكلة – في نظره – من كل سورة فيزيل إشكال إعرابها، ويفك غريبه، أو يتوسع في إعراب غير المشكل، ولكنه يستوفي عامة سوره، ويقتصر على بعض الوجوه الإعرابية، وقد يتطرق إلى غير الإعراب للإفادة منه"[2].

ويمثل هذا المنهج – في نظر المؤلف – مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ، في كتابه "مشكل إعراب القرآن" وابو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ، في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"، وأبو البقاء العكبري، ت ٦١٦هـ في كتابه "التبيان في إعراب القرآن".

فأما المنهج التفصيلي فقد شرحه المؤلف بقوله: "تناول جميع آيات القرآن الكريم بالإعراب، وقد يفصل إعرابها كلمة كلمة، ولا يقتصر فيه على المواضع المشكلة من الآيات الكريمة"[3]. وساق الباحث عدداً من كتب الباحثين المحدثين تمثل هذا المنهج مثل "إعراب القرآن الكريم، وبيان معانيه" لمحمد حسن عثمان، و"الإعراب الكامل لآيات القرآن الكريم" لعبد الجواد الطيب، و"الإعراب المفصل لكتاب ا المرتل"، لبهجت عبد الواحد صالح، و "الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه" لمحمود صافي، و "البرهان في إعراب آيات القرآن"، لأحمد ميقري الأهدلي.

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٤٩.

2) نفسه، ص ١٥١.

3) نفسه، ص ١٥٣.

وأما المنهج التحليلي فقد شرحه المؤلف بقوله: "الأسلوب الذي يتتبع فيه المعرب الآيات حسب ترتيب المصحف، ويبين ما يتعلق بكل آية، من إعراب، ومعاني ألفاظها، أو تصريفها، أو وجوهها البلاغية، ونحو ذلك"[(1)].

ويمثل هذا المنهج السمين الحلبي، ت ٧٥٤هـ، في كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، و محي الدين درويش في كتابه "إعراب القرآن الكريم وبيانه".

وأما المنهج الموضوعي فهو نوعان – كما ذكر المؤلف –

"**الأول:** هو أن يختار المعرب موضوعا واحدا ثم يورد إعرابه على ترتيب السور"[(2)].

"**الثاني:** هو أسلوب يعرب فيه صاحبه الآيات القرآنية، بجمعها في موضوع معين، ثم تتعدد هذه الموضوعات"[(3)].

ومن علماء النوع الأول: علي بن الحسين الباقولي، ت ٥٤٣هـ، في كتابه "ماءات القرآن"، وأيمن الشوا في كتابه "الجامع لإعراب جمل القرآن"[(4)]. ومن علماء النوع الثاني علي بن الحسين الباقولي، ت ٥٤٣هـ في كتابه "الجواهر" الذي طبع خطأ بعنوان إعراب القرآن ثم نسب إلى الزجاج[(5)]، ومحمد عبد الخالق عضيمة في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم".

وتكلم المؤلف عن مناهج الإعراب باعتبار القصد و (التخصص) من ص ١٦٠ – ص ١٦٢. وقد شرح المؤلف هذا المنهج بقوله:

"**الأول:** منهج المعربين هو ما كان القصد منه بيان الإعراب، وإذا ذكر غير الإعراب، فإنما يذكر تبعا لا استقلالا"[(6)]. ويمثل هذا المنهج أبو جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ، في كتابه "إعراب القرآن"[(7)].

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٥٥.
2) نفسه، ص ١٥٧.
3) نفسه، ص ١٥٧.
4) نفسه، ص ١٥٨.
5) نفسه، ص ١٥٩.
6) نفسه، ص ١٦٠.
7) نفسه، ص ١٦٠.

"**الثاني:** منهج أهل المعاني: هم الذين يعنون ما يشكل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه. وقد تبين لنا أنّ الإعراب من مضامين كتب المعاني، فنجد فيها تقرير القواعد النحوية، وإثارة المسائل الإعرابية، وإيراد التوجيهات المختلفة"[1].

ومن علماء هذا المنهج يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧هـ في كتابه "معاني القرآن"، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، ت ٢١٠هـ في كتابه "مجاز القرآن". وأبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ت ٢١٥هـ في كتابه "معاني القرآن"، وأبو اسحق الزجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه"، وأبو الحسن علي بن فضال المجاشعي القيرواني في كتابه "نكت المعاني على آيات المثاني".

وتكلم المؤلف عن منهج أهل الاحتجاج و "هم الذين قصدوا إلى تبيين وجوه القراءات، وعللها، والإيضاح عنها، والانتصار لها. وهذه الوجوه والعلل متنوعة، فتكون نحوية أو صرفية، أو لغوية أو غير ذلك، والذي نعنيه – هنا – التوجيه الإعرابي للقراءات القرآنية"[2].

ومن علماء هذا المنهج ابن خالويه، عبد ا بن الحسين، ت ٣٧٠هـ في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها" وأبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ في كتابه "الحجة للقراء السبعة". وابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد توفى قبل ٤٠٠ هـ في كتابه "حجة القراءات". ومكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ في كتابه "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها"، وعلي بن الحسين الباقولي ت ٥٤٣هـ في كتابه "كشف المشكلات وإيضاح المعضلات"، والمهدوي أحمد عمار، ت ٤٤٠هـ في كتابه "شرح الهداية". وابو العلاء الكرماني محمد بن أبي المحاسن، ت ٥٦٣هـ في كتابه "مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني". وابن أبي مريم، نصر بن علي، ت بعد ٥٦٥هـ في كتابه "الموضح في وجوه القراءات وعللها". والرعيني أحمد بن يوسف، ت ٧٧٩هـ في كتابه "تحفة الأقران في ما قرئ بتثليث من حروف القرآن"[3].

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٦١.
2) نفسه، ص ١٦٢.
3) نفسه، ص ١٦٣-١٦٥.

وتكلم المؤلف عن منهج المفسرين، وقال: "هو إعراب الآيات القرآنية قصداً للتفسير، والإعراب تبع له، فوجوه التفسير متعددة النظر في أساليب الكتاب وبيان معانيه، واستنباط الأحكام الشرعية، وما تحتمله ألفاظه من الإعراب"[1].

وذكر المؤلف من أعلام هذا المنهج محمد بن جرير الطبري، ت ٣١٠هـ، في كتابه "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". والزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ في كتابه "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل". وابن عطية عبد الحق الأندلسي، ت ٥٤١هـ في كتابه "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". والقرطبي محمد بن أحمد ت ٦٧١هـ في كتابه "الجامع لأحكام القرآن"، وأبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، ت ٧٥٤هـ، وقيل ٧٤٥هـ في كتابه "البحر المحيط" وابن عادل الحنبلي عمر بن علي، ت ٨٨٠هـ في كتابه "اللباب في علوم الكتاب".

والشهاب الخفاجي أحمد بن محمد ت ١٠٦٩هـ في كتابه "عناية القاضي وكفاية الراضي في تفسير البيضاوي". وسليمان بن عمر الجمل العجيلي، ت ١٢٠٤هـ في كتابه "الفتوحات الألهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية". والهرري محمد الأمين عبد ا الشافعي، في كتابه "حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن".

وأما الفصل الرابع فيمتد من ص ١٧٢ – ص ٢١٤:

وقد عقده المؤلف لآداب المعرب، وجعله في ثلاثة مباحث:

١. **المبحث الأول:** آداب علمية وفكرية، وتتلخص في التبحر في علوم العربية، والتثقيف بعلوم القرآن، والثقافة الشرعية. يمتد هذا المبحث من ص ١٧١ – ص ١٩٢.

٢. **المبحث الثاني:** آداب التلقي وتقرير الأحكام. ويمتد من ص ١٩٢ – ص ٢٠٤، ويتضمن آداب الأمانة العلمية، والتواضع، وأخذ كل فن عن أهله، والإحصاء الدقيق، والاستقراء الشامل، والتأني في تقرير حكم، أو ظاهرة، وقوة النظر بما تقتضيه الصناعة الإعرابية، والتدرج في بيان الأحكام الإعرابية.

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ١٦٥.

٣. **المبحث الثالث:** آداب أسلوبية مصطلحية، تمتد من ص ٢٠٥ – ص٢١٤، ويتضمن توخي العبارات المرضية، والأسلوب الواضح، والبعد عن التكلف، والأخذ بالمصطلح اللائق بكتاب ا تعالى، والأنس بمصطلحات المعربين ورموزهم.

أما الفصل الخامس، فيمتد من ص ٢١٥ – ص ٢٦٠:

وقد عقده المؤلف لضوابط إعراب القرآن الكريم. وجعل هذه الضوابط في ثلاثة مباحث:

١. المبحث الأول: ضوابط المعنى
٢. المبحث الثاني: ضوابط الرسم والقراءات
٣. المبحث الثالث: ضوابط الصناعة الإعرابية

وتضم هذه المباحث ضوابط كثيرة. وأبرز ضوابط المبحث الأول: فهم المعنى وصحته، وأبرز ضوابط المبحث الثاني، موافقة الوجه الإعرابي رسم المصحف، وما لم يوافق فهو مردود. ومن أبرز ضوابط المبحث الثالث، مراعاة صحة المعنى، ومراعاة الوجه القوي، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل ... إلخ.

ثم أنهى المؤلف كتابه بخاتمة أوجز فيها نتائج بحثه. وتمتد من ص ٢٦٣ – ص ٢٦٥، وبعد: فهذا هو كتاب "علم إعراب القرآن" ليوسف بن خلف العيساوي، وهو ثمرة صبر طويل، ومعاناة شديدة في رصد كتب إعراب القرآن، وبيان مناهجها، ومصادرها، وغير ذلك من الأبحاث التي سبقت. ويعد هذا الكتاب – كما يقول مؤلفه حقا – أول كتاب يفرد لإعراب القرآن، تأصيلا وبيانا"[1].

ومن مزاياه أنه جعل إعراب القرآن فنا قائما برأسه مرجعه إلى النحو، لا إلى علم التفسير، كما أن من مزاياه هذه الدقة في تأطير مناهج المعربين، ومن مزاياه كذلك، غناه في ثبت مصادره، ومراجعه، التي بلغت ثلاثمائة وخمسة وستين مصدراً ومرجعاً، كما أنه قدم ثبتا بأسماء كتب إعراب القرآن على اختلاف مناهجها، وألوانها، قديما وحديثا، مما يدل على صلة المؤلف الوثيقة بهذا الفن، ومدى تتبعه واستقصائه لما تخرجه المطبعة العربية من كتب هذا

---

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص١٢.

الفن وما يتعلق به، كما كشف المؤلف عن الصلة الوثيقة بين كتب المعاني وكتب إعراب القرآن، وقد سبقه إلى بيان هذه الصلة باحثون محدثون آخرون.

الفصل الأول

منهج ابن عتيق الصديقي في كتابه:

"نتيجة الفِكَر في إعراب أوائل السور"

منهج ابن عتيق الصديقي في كتابه:
"نتيجة الفِكر في إعراب أوائل السور"

نتيجة الفِكر في إعراب أوائل السور، ضرب من التأليف في إعراب القرآن وقد ذكرنا فيما مضى أن من العلماء من أعرب القرآن كاملا، ومنهم من وقف عند مشكل الإعراب فيه، ومنهم من وقف عند غريب الإعراب، ومنهم من تناول طائفة من سور القرآن بالإعراب، ومنهم من اقتصر على إعراب سورة، أو إعراب آية. ويأتي هذا الكتاب ليقف على إعراب أوائل السور أو فواتح السور. وفواتح السور عني بها المفسرون والمعربون، وساقوا في تفسيرها أقوالا عديدة وقد عقد الزركشي في كتابه "البرهان في علوم القرآن" مبحثا واسعا سماه "في أسرار فواتح السور"[1]. قال: "وقد اختلف الناس في الحروف المقطعة أوائل السور، على ضربين: أحدهما أن هذا علم مستور، وسر محجوب استأثر ا به.....، القول الثاني: أن المراد منها معلوم، وذكروا فيه ما يزيد على عشرين وجها، فمنها البعيد، ومنها القريب"[2]. ومن هذه الأقوال التي أوردها الزركشي ما روي عن ابن عباس رضي ا عنهما "أن كل حرف منها مأخوذ من اسم من أسمائه سبحانه، فالألف من "ا " واللام من "لطيف" والميم من "مجيد" أو الألف من "آلائه" واللام من "لطفه" والميم من "مجده"[3]. ونقل الزركشي عن الزمخشري، قوله: "وإذا تأملت الحروف التي افتتح ا بها السور، وجدتها نصف أسامي حروف المعجم"[4]. وأنا أميل إلى القول الذي يقول بأن هذا علم استأثر ا به، ومن العسير الوقوف على مراد ا بفواتح السور على جهة القطع واليقين. هذا من جهة التفسير. أما من جهة الإعراب فقد ذكر الزركشي أن "هذه الفواتح الشريفة، أحدهما ما لا يتأتى فيه إعراب، نحو "كهيعص" و "ألم"، والثاني ما يتأتى فيه وهو إما أن يكون اسماً مفرداً كص، وق، ون، أو أسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كحم، و "طس" و "يس"... فالنوع الأول محكي ليس إلا وأما النوع الثاني فسائغ فيه أمران: الإعراب، والحكاية"[5].

---

1) انظر، الزركشي، بدر الدين مد بن عبد ا ، ال هان علوم القرآن، ١/ ١٦٤ – ١٨١.
2) نفسه، ١/ ١٧٣.
3) نفسه، ١/ ١٧٣.
4) نفسه، ١/ ١٦٦.
5) نفسه، ١/ ١٧١.

ونتيجة الفكر كتاب في إعراب أوائل السور، ألفه عبيد بن الصديقي الحمصي، المعروف بابن عتيق، ولد ١٠٢٠هـ وتوفى ١٠٨٨هـ.

وذكره يوسف بن خلف العيساوي في كتابه "علم إعراب القرآن" بقوله: "وهناك من أعرب أسماء سور القرآن الكريم، ومنهم من أفرد إعراب أوائل سوره بالتصنيف"[1]. وأشار في الحاشية ٢ ص ٩٩ إلى كتاب "نتيجة الفكر" بقوله: ينظر بنتيجة الفكر في إعراب أوائل السور(٣١) مقدمة التحقيق[2]، والكتاب – أي "نتيجة الفكر" حققه مصطفى عدنان محمد، وقدم له بدراسة تحدث فيها عن حياة ابن عتيق، وعن الكتاب.

أما الحديث عن حياة ابن عتيق فهو حديث قصير لم يتعد ذروا من الكلام عن اسمه ولقبه، وكنيته، وذروا آخر عن شيوخه، وذروا ثالثا عن آثاره العلمية، فضلا عن ذكر سنة دلالته، وسنة وفاته"[3].

ثم قال: "وغير ما تقدم لا يستطيع البحث أن يقدم له – يعني ابن عتيق- صورة واضحة، فلم تبين مصادر ترجمته نشأته، وأسرته، وسيرته في صباه، وعلة ذلك أن هذه الكتب تولي اهتمامها بالجوانب العلمية، وما عدا ذلك، فلم يكن من شأنها أن تذكره ببالغ الاهتمام والتفصيل كما لم تبين بعض الجوانب التي تخص حياته العلمية، إذ لم تذكر أن كان له تلامذة أو لم يكن"[4]. وتعليل المحقق بورود سيرة ابن عتيق مقتضبة نزرة، لا يعود – كما قال – إلى أن كتب مصادر ترجمته عنيت بالجوانب العلمية من غير أن تعني بجوانب حياته. هذا قول فيه نظر، لأن ابن عتيق قد أغفلت مصادر ترجمته بعض الجوانب العلمية، كما نص المحقق – فيما سلف – هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كثيراً من العلماء وآتاهم الحظ في التأليف وفي تراجم الناس لهم تراجم ضافية، من غير أن تكون جوانبهم العلمية حائلا يحول بين العلماء وبين اهتمامهم بسير حياتهم. فهذا أبو حيان الأندلسي مثلا ألف كتبا كثيرة نافعة، منها البحر المحيط، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب وغيرها. ترجم له السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" ترجمة مسهبة ضافية ٢٧٦/٩- ٣٠٧. والتفسير الذي نراه أدنى إلى الصواب، أن ابن عتيق الصديقي من هؤلاء الذين عدت عوادي الزمان على أخبارهم، فلم

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ٩٩.
2) نفسه، حاشية ٢، ص ٩٩.
3) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، مقدمة ا قق، من ص ٥ – ١١.
4) نفسه، ص ٦.

تترك غير يسير لا ينقع غُلّة، ولا يسد حاجة محتاج. ولا يعني هذا كله أن هذه الشخصية التي لم يقدر لأخبارها الذيوع، والانتشار، قليلة الشأن، خفيفة الوزن، لا ، فرضي الدين الأسترابادي، محقق مدقق، ذو قدم راسخة في علم العربية له "شرح كافية ابن الحاجب" و "شرح شافية ابن الحاجب". لم نظفر من أخباره إلا بالنزر اليسير قال السيوطي: "صاحب شرح الكافية، لابن الحاجب – الذي لم يؤلف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو مثلها، جمعا وتحقيقا، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم، ودروسهم وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها. ولقبه: نجم الأئمة، ولم أقف على اسمه، ولا على شيء من ترجمته"[1].

ومثل الرضي، محمد ضياء الدين بن العلج، صاحب كتاب "البسيط في النحو" الذي أكثر أبو حيان من النقل عنه في "شرح التسهيل" و "ارتشاف الضرب" وغيرهما، فقد صرح السيوطي بأنه لم يقف له على ترجمة[2].

وبعد أن ساق المحقق شيئا يسيراً عن حياة ابن عتيق، شرع في الحديث عن الكتاب ومباحثه، وأخذ يلخص هذه المباحث الخمسة التي أدار عليها الصديقي كتابه، كما تحدث عن اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى صاحبه. والذي استوقفني في حديث المحقق عن الكتاب بضعة أمور. منها قوله: "يعد هذا المصنف واحداً من كتب إعراب القرآن المتخصصة بإعراب ألفاظ معينة، وهي الحروف المقطعة في أوائل السور، وهو كتاب فريد في بابه، سرد الوجوه الإعرابية لهذه الحروف، وما اشتملت من المزايا والأسرار، وما تضمنته من أنواع الحروف، وهو موضوع جدير بالبحث لما فيه من الدقة والغموض على نحو ما صرح المؤلف به في الخطبة أول الكتاب"[3]. ولا ريب أن الكتاب في إعراب أوائل السور، وهو أول كتاب – في حدود علمي – يفرد لإعراب أوائل السور، وأن قيمته تكمن في جمع شتات مادة علمية منثورة في بطون الكتب، وضمها بين دفتي كتاب. وقد أقر المحقق بأن المؤلف استقى مادة كتابه من علماء آخرين فقال: "ولعل من المفيد الإشارة إلى أن المؤلف استقى مادة هذا البحث من كتاب "البرهان" للزركشي. والملاحظ أن المؤلف لم يأخذ المادة على نحو ما جاءت في كتاب

---

1) السيوطي، جلال الدين عبد الر ن، بغية الوعاة، ٥٦٧/١.

2) نفسه، ٣٧٠/٢، وعواد، مد حسن، ابن العلج وكتابه البسيط، لة مع اللغة العربية الأرد ، العدد ٤٧، ١٤١٥هـ-/١٩٩٤م، وانظر ابن قاضي، شهبة، طبقات النحوي واللغوي ، ٢٨٩/١.

3) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، مقدمة ا قق، ص ٢٤.

"البرهان" وإنما قدم وأخر، وزاد، ونقص"[1]. وقال المحقق أيضا يصف عمل المؤلف في المبحث الثالث: "وفي هذا المبحث، لخص المؤلف أقوال الإمام البيضاوي في تفسيره معاني هذه الحروف المقطعة، التي هي في أوائل السور"[2]. وقال في موضع آخر "يعد تفسير الإمام البيضاوي "أنوار التنزيل، وأسرار التأويل" المصدر الأساس الذي انطلق منه ابن عتيق في تأسيس مادة نتيجة الفكر العلمية. ومصنفه "نتيجة الفكر" أقرب ما يكون إلى حاشية على تفسير البيضاوي[3]. هذا ما رسمه محقق الكتاب من صورة الكتاب باختصار، وبقيت له أقوال أخرى تعلي من شأن الكتاب سنسوقها في مواضعها إن شاء ا ونعلق عليها.

أما ما نراه نحن من منهج لابن عتيق الصديقي في كتابه "نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور" فهو كتاب جيد من حيث إنه عقد لإعراب أوائل السور، أو فواتحها كتابا خاصا ينضاف إلى الكتب التي عنيت بإعراب القرآن كاملا، أو بسور منه، أو سورة منه والجيد في الكتاب، والجديد فيه أنه ضم بين دفتيه مادة علمية متناثرة من قبل في بطون الكتب وتضاعيفها، لا تلقاها مكتملة إلا في هذا الكتاب. غير أن الكتاب يعتمد مادة علمية منقولة عن علماء آخرين، وقد أقر المؤلف بذلك حين قص على القارئ مسألة تأليف هذا الكتاب، وتتلخص هذه المسألة في أن شيخه محمد شمس الدين البكري الصديقي الشيخ جلال الدين "البحر في جميع العلوم، الحاوي قصب السبق في مضمار المنثور والمنظوم، خصوصا علم التفسير، فإنه قد أحاط منه بالقدر الغزير، فإليه في الحقيقة تشد الرحال، ويهرع إلى أعتابه في الغدو والآصال... وهو ذو النسب الرفيع العريق، وجده صاحب رسول ا – صلى ا عليه وسلم – أبو بكر الصديق"[4]. هذا الشيخ الذي هذه صفته كان المؤلف قد قرأ عليه مع بعض الفضلاء تفسير البيضاوي ت ٧١٩هـ، وفي ٦٩١هـ ولما انتهت به القراءة إلى سورة البقرة، وقرأ "ما ذكره القاضي البيضاوي في فواتح السور، وما ذكر فيها من الأعاريب، والدرر، والغرر، وما اشتملت عليه من المزايا، والأسرار، وما تضمنته من أنواع الحروف، كالهمس والإجهار، فقال الأستاذ –

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، مقدمة ا قق، ص ٢٤.
2) نفسه، ص ١٨.
3) نفسه، ص ٢٧.
4) نفسه، ص ٤٩.

يعني شيخه – حفظه ا : إن هذا الموضوع لجدير بأن يفرد بتأليف لما فيه من الدقة والغموض، مع جنس الترصيف يوضح مبهمه توضيح الحقيقة من المجاز"[1].

ويبدو أن شواغل الشيخ شمس الدين، وفقده والديه، حالا بينه وبين النهوض بهذه المهمة، كما يقول المؤلف[2]. فنهض بهذا العمل ابن عتيق. قال: "فوقع في نفس الفقير هذا الأمر، ولم يطلع عليه زيد ولا عمرو، وكنت أصغر القوم قدرا وأقلهم فهما وحفظا، وذكرا"[3]. فتفسير القاضي البيضاوي، هو الباعث على تأليف هذا الكتاب، وهو الأساس للمادة العلمية التي تضمنها. ويدل على ذلك أن المؤلف عقد المبحث الثالث من مباحث الكتاب بعنوان: "في الكلام على ما يتعلق بالأقوال التي ذكرها القاضي البيضاوي في الفواتح"[4]. وساق عشرة أقوال للقاضي البيضاوي تمتد من ص ٦٥ – ٨١ من كتاب نتيجة الفكر كما عقد المؤلف المبحث الرابع، بعنوان "في الكلام على ما يتأتى إعرابه من هذه الفواتح، وما لا يتأتى وإن تقدم بعضه"[5]. وصدر المؤلف هذا المبحث بقوله: "قال القاضي – يعني البيضاوي – فإن جعلتها أسماء ا تعالى، أو القرآن أو السور، فيجوز حنئيذ أوجه[6]. وتمتد هذه الأوجه من ص ٨٢-٩٤. ويتردد في تضاعيف هذه الأوجه غير مرة ذكر القاضي، وما له من آراء. كذلك اعتمد المؤلف على القاضي في العنوان الذي وسمه بـ "هل يجوز الوقف على شيء من هذه الفواتح،" وامتد هذا العنوان من ص٩٤-٩٨.. كذلك اعتمد المؤلف على القاضي البيضاوي في المبحث الخامس المعقود للأسرار واللطائف الصوتية التي اشتملت عليها هذه الفواتح مثل الهمس، والإجهار، والرخاوة، والشدة وغير ذلك.

وهذا كله يؤكد ويعضد ما قاله محقق الكتاب من أن نتيجة الفكر "يكاد يكون حاشية على تفسير البيضاوي"[7]. ولم يقف النقل عند ابن عتيق على البيضاوي بل تجاوزه إلى كثيرين مثل الخليل بن أحمد، ت ١٧٥هـ، ويونس بن حبيب ت ١٨٢هـ، وقطرب، ت ٢٠٦هـ، وأبي علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، والزمخشري، ت ٥٣٨هـ، وأبي بكر بن العربي ت ٥٤٦هـ،

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٤٩.
2) انظر، نفسه، ص ٥٠.
3) نفسه، ص ٥٠.
4) نفسه، ص ٦٥.
5) نفسه، ص ٨٢.
6) نفسه، ص ٨٢.
7) نفسه، ص ٢٧.

والسهيلي، ت ٥٨١هـ، وابن يعيش ت ٦٤٣هـ، وأبو علي الشلوبين، ت ٦٤٥هـ، وابن عصفور، ت ٦٦٣هـ، وابن مالك، ت ٦٧٢هـ، وأبو اسحق إبراهيم الجعبري، ت ٧٣٢هـ، وأبو حيان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، والمرادي، ت ٧٤٩هـ، وابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ، وسعد الدين التنفتازاني ت ٧٩١هـ، والزركشي، ت ٧٩٤هـ، والأزهري، ت ٩٠٥هـ، والسيوطي، ت ٩١١هـ، وعصام الدين الاسفراييني، ت٩٤٥هـ، أو ٩٥١هـ. وجدير بالذكر أن كثيراً من هؤلاء الأعلام لم يقع المؤلف على أقوالهم في ينابيعها الأصلية أي في مؤلفاتهم، وإنما ذكرهم في سياق من نقل المؤلف عنهم من ذلك مثلا قول المؤلف "قال الزركشي في "البرهان" ينبغي البحث عن تعداد الأسامي هل هو بتوقيف؟ أو هو يما يظهر من المناسبات؟ فإن كان الثاني، فلن يعدم الفطن أن يستخرج من كل سورة معاني كثيرة تقتضي اشتقاقات أسماء لها، وهو بعيد"[1].

هذا النص حقا من "البرهان" للزركشي، وهو فيه[2]. ونقل عن الجعبري أبي اسحق إبراهيم حد السورة، فقال: قرآن يشتمل على آي ذي فاتحة، وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات"[3]. وظاهر السياق الذي ورد فيه اسم الجعبري في "نتيجة الفكر" إن المؤلف رجع إلى كتاب من كتب الجعبري، والصحيح أنه نقله عن "البرهان" أيضاً[4]. ومثل ذلك ذكره الخليل، وأبي علي الفارسي، ضمن نص منقول عن البيضاوي[5]، وذكره قطرب ضمن نص منقول عن البيضاوي أيضا[6]، وذكره يونس، وأبي علي الشلوبين ضمن نص منقول عن أبي حيان بل السيوطي قال المؤلف في اسم السورة إذا كان حرفاً واحداً "وعند الشلوبين: يجوز فيه وجهان، الوقف والإعراب....، وجوز يونس إعرابه ممنوعا، قاله أبو حيان في شرح التسهيل، ونقله الحافظ السيوطي في الاتقان"[7]. ومثل هذا كثير.

فالكتاب إذن – كما قلنا من قبل – في إفراده لإعراب أوائل السور كتاباً خاصاً أمر جيد، غير أن المادة العلمية التي ضمها بين دفتيه مادة منقولة عن كتب ألفها آخرون، وجهد

---

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٥٢.
2) الزركشي، بدر الدين مد بن عبد ا ، ال هان علوم القرآن، ١/ ٢٧٠.
3) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٥٣.
4) الزركشي، بدر الدين مد بن عبد ا ، ال هان علوم القرآن، ٣٦٤/١.
5) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٦١.
6) نفسه، ص ٦٩.
7) نفسه، ص ٥٧ – ٥٩.

المؤلف يقوم بالدرجة الأولى على الجمع والتقميش، وضم النظير إلى النظير وقد جعله في خمسة مباحث ومقدمة.

المقدمة: تناول المؤلف في المقدمة اشتقاق السورة، وأنها مأخوذة من السؤر – بالهمزة - وهو البقية، وتحدث عن اسم السورة الذي تشتهر به، وأنه ثابت بالتوقيف في الأحاديث والآثار، وأما السورة التي تتعدد أسماؤها فالراجح التوقيف[1]، وحدّ السورة كما قال الجعبري: قرآن يشتمل على ذي فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات. وقال غيره: وهي الطائفة المترجمة توقيفا"[2].

وقبل المقدمة تحدث المؤلف عن الظروف التي دعته إلى تأليف هذا الكتاب، وقد ذكرناها من قبل، فلا داعي للتكرار هنا، وخلاصة ما ذكرناه أن شيخه محمد شمس الدين البكري الصديقي أشار وهو يقرئ المؤلف وطائفة من زملائه تفسير البيضاوي إلى فواتح السور وما فيها من الأعاريب والدرر"[3].

المبحث الأول: من ص ٥٥-٥٩:

عقد المؤلف هذا المبحث للكلام على إعراب أسماء السور، ورأى أن "اسم السورة لا يخلو إما أن يكون جملة، أو فعلا لا ضمير فيه، أو اسما، أو حرفا"[4]. فإن كان اسم السورة جملة فهي مبنية في محل رفع مثل "أتى أمر ا " أو معربة بحركات مقدرة، وإن كان اسم السورة فعلا لا ضمير فيه مثل اقتربت، أعرب إعراب ما لا ينصرف، وتقلب التاء هاء عند الوقف، وتقطع ألف الوصل وإذا كان اسم السورة حرفا فقيل إنه موقوف لا إعراب له عند ابن عصفور[5]، ويجوز الوجهان الوقف والإعراب عند الشلوبين، وجوز يونس إعرابه ممنوعاً من الصرف[6]، وإن كان اسم السورة مقترنا بأل مثل الأنفال، الأنعام، صرف، وإلا منع من الصرف مثل هود، ونوح ما لم تضف إليه سورة[7].

---

1) انظر، الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٥٢ – ٥٣.
2) نفسه، ص ٥٣.
3) انظر، نفسه، ص ٤٩، وانظر ما سلف، ص ٥٣.
4) نفسه، ص ٥٥.
5) نفسه، ص ٥٧.
6) نفسه، ص ٥٧ – ٥٨.
7) انظر، نفسه، ص ٥٨.

المبحث الثاني: من ص ٦٠ – ٦٤:

وقد عقده المؤلف للكلام على فواتح السور من حيث الإعراب والبناء. وفي هذا المبحث ساق أقوال بعض العلماء في إعراب فواتح السور أو بنائها، فقد ذهب الزمخشري إلى أنها معربة وذهب إلى ذلك أيضاً ابن يعيش، وذهب ابن مالك إلى أنها مبنية، وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنها لا معربة ولا مبنية. وقال المرادي: إن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة، ولا مبنية. واختاره ابن عصفور، وحام القاضي البيضاوي حول مذهب المرادي.

المبحث الثالث: من ص ٦٥-٨١:

عقد المؤلف هذا المبحث للأقوال التي ساقها القاضي البيضاوي في تفسيره "أنوار التنزيل" في ما يتعلق بفواتح السور. وهذه الأقوال عشرة:

القول الأول: أنها أسماء مسمياتها الحروف، واعترض السيوطي على القاضي البيضاوي في اختياره هذا. وقال: "ما ذكره من ترجيحه ممنوع، لأنه قول لا دليل عليه، ولا قاله أحمد من السلف... ولا يخفى ما فيه من التكلف والتمحل"[1].

القول الثاني: أنها أسماء السور، وعليه إطباق الأكثر. ورد هذا القول، فخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ، والقاضي البيضاوي، وجلال الدين السيوطي، وحجتهم أن "أسماء السور توقيفية، ولم يرد مرفوعاً، ولا موقوفا، عن أحد من الصحابة، ولا التابعين، أن هذه أسماء للسور"[2].

القول الثالث: "إنها مزيدة للتنبيه، والدلالة على انقطاع كلام، واستئناف آخر، كما قاله قطرب، وزيفه القاضي"[3].

القول الرابع: "إنها إشارة إلى كلمات هي منها، اقتصرت عليها اقتصار الشاعر في قوله "قلت لها قفي فقالت قاف" وروي عن ابن عباس، أن "الم" أنا ا أعلم ونحو ذلك. وضعف هذا القول، بأنه لم يستعمل في اللغة، وأما في الشعر، فشاذ لا يقاس عليه"[4].

---

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٦٦.
2) نفسه، ص ٦٧.
3) نفسه، ص ٧٠.
4) نفسه، ص ٧٠.

القول الخامس: إنها إشارة إلى مدد أقوام وآجال بحساب الجُمل، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في فوائد رحلته: ومن الباطن: علم الحروف المقطعة في أوائل السور"[1].

القول السادس: أنها مقسم بها[2].

القول السابع: "أنها أسماء للقرآن، ولذلك أخبر عنها بالكتاب، والقرآن"[3].

القول الثامن: أنها أسماء ، ويدل له قول علي: يا كهيعص، يا حم، يا عسق، وقال القاضي: ولعله أراد يا منزلهما... وقد اعترض الجلال – يعني السيوطي- على القاضي بقوله: مردود، بما روي عن أنس: أن معنى "كهيعص" يا من يجير ولا يجار عليه"[4].

القول التاسع: "أن الألف من أقصى الحلق، وهو مبدأ المخارج، واللام من طرف اللسان، وهو وسطها، والميم من الشفة، وهي آخرها جمع بينها إيماء إلى أن العبد ينبغي أن يكون أول كلامه، وأوسطه، وآخره ذكر ا تعالى"[5]. واعترض بعض العلماء على ذلك منهم عصام الدين الاسفراييني ت ٩٤٥هـ، وشيخ الإسلام زكريا بن محمد زكريا ت ٩٢٦هـ[6].

القول العاشر: أنها أسرار، استأثر ا – تعالى – بعلمها. وقد روي عن الخلفاء الأربعة، وغيرهم ما يقرب منه. قال القاضي – يريد البيضاوي – ولعلهم أرادوا أنها أسرار بين ا ورسوله، ورموز لم يقصد بها إفهام غيره، إذ يبعد الخطاب بما لا يفيد"[7].

ويفهم من الأقوال التي ساقها ابن عتيق، أنه اعتمد في سوقها على القاضي البيضاوي في تفسيره "أنوار التنزيل". ويفهم أيضاً أن هذه الأقوال جمعت بين ما هو عائد إلى الإعراب، وما هو عائد إلى علم الصوت، ومنها ما هو عائد إلى التفسير. والدليل على ذلك عناية المفسرين والمعربين بالحروف المقطعة. وقد عقد الزركشي في "البرهان" مبحثا سماه "في أسرار الفواتح والسور" ذكر فيه أقوالا عديدة في تفسير هذه الفواتح منها ما ذكره المؤلف فيما

---

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٧٢، ٧٥، ٧٦.
2) نفسه، ص ٧٦.
3) نفسه، ص ٧٦.
4) نفسه، ص ٧٧ – ٧٨.
5) نفسه، ص ٧٩.
6) نفسه، ص ٧٩.
7) نفسه، ص ٨٠.

سلف[1]. ويستفاد من هذه الأقوال أن أقواها في نظري – القول العاشر الذي يقول بأنها أسرار استأثر ا تعالى بعلمها، ويؤيد ذلك ما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي أنها من علم الباطن[2]. وما روي عن أبي بكر الصديق أنه قال: "في كل كتاب سر، وسره في القرآن: أوائل السور"[3].

المبحث الرابع: من ص ٨٢ – ٩٣:

عقد المؤلف هذا المبحث في الكلام على ما يتأتى إعرابه من هذه الفواتح، وما لا يتأتى، وإن تقدم بعضه، ونقل المؤلف عن القاضي البيضاوي ثلاثة أوجه في إعراب هذه الفواتح، إن جعلتها أسماء تعالى، أو القرآن، أو السور[4].

الوجه الأول: الرفع على الابتداء أو الخبر. والأول أولى، وقيل الأولى عكسه. والرفع بوجهيه أولى من النصب[5]، كما سيأتي.

الوجه الثاني: النصب بتقدير نحو: (اذكر) [6].

الوجه الثالث: الجر على إضمار حرف القسم وقد رده ابن هشام الأنصاري، لأن الجر مختص باسم ا تعالى[7].

والحق المؤلف بهذا المبحث مسألة عنوانها: "هل يجوز الوقف على شيء من هذه الفواتح[8]؟. قال المؤلف: "قال القاضي كغيره: يوقف عليها وقف التمام، إذا قدرت، بحيث لا تحتاج إلى ما بعدها، انتهى، أي بأن جعلت وحدها أخباراً للمبتدأات المحذوفة، أو مسرودة على

---

1) الزركشي، بدر الدين مد بن عبد ا ، ال هان علوم القرآن، ١٦٤/١ – ١/ ١٨٢.

2) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٧٥ – ٧٦.

3) الزركشي، ال هان، ١/ ١٧٣. ويضاف إ ذلك أن السجاعي ذكر "الدرر إعراب أوائل السور" نقلا عن السيوطي، ص ٧٥ – ٧٦ أن علوم القرآن ثلاثة: علم استأثر ا به، وعلم خص ا به نبيه، وعلم أمر ا نبيه بتعليمه للناس.

4) انظر، الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٨٢، وانظر الزركشي، بدر الدين مد بن عبد ا ، ال هان علوم القرآن، ١٧١/١ وما بعدها.

5) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٨٣، ٨٤.

6) نفسه، ص ٨٥.

7) نفسه، ص ٨٩.

8) نفسه، ص ٩٤.

نمط التعداد، أو منصوبات بـ "اذكر ونحوه، أو أقساما محذوفات الأجوبة، فحنئيذ يكون الوقف عليها تاماً، وإلا فغير تام. قاله المولى حمزة في حاشيته على تفسير البيضاوي"[1].

وذكر المؤلف أقسام الوقف فقيل إنها ثمانية: "التام ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح... وقيل أربعة: تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك. وقيل ثلاثة: مختار: وهو التام، وجائز، وهو الكافي الذي ليس بتام، وقبيح، وهو ما ليس بتام"[2].

ثم طرح المؤلف سؤالا هل ثمة شيء من هذه الفواتح آية؟ وذكر خلافا في ذلك، فالبصريون لا يرون شيئا منها آية، والكوفيون يعدون شيئا آية وشيئا لم يعدوه[3]. وانتهى إلى القول بـ "إن هذه الفواتح آيات بلا فرق بين السور"[4].

ثم تحدث المؤلف عن الحكمة في افتتاح بعض السور بهذه الفواتح، فذكر كلاما عن القاضي مؤداه أن هذه الفواتح لها ارتباط بإعجاز القرآن. قال المؤلف نقلا عن القاضي "افتتحت السور بطائفة منها ايقاظاً لمن تحدى بالقرآن، وتنبيهاً على أن المتلو عليهم كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم، فلو كان من عند غير ا لما عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم، وقوة فصاحتهم عن الاتيان بما يدانيه، وليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلا بنوع من الإعجاز، فإن النطق بأسماء الحروف، مختص بمن خط ودرس. فأما من الأمي الذي لم يخالط الكتاب فمستبعد مستغرب"[5].

ويلاحظ أن هذا المبحث في جله منقول عن القاضي البيضاوي، ويلاحظ أيضاً أن الإعراب قد حظي بنصيب وافر في هذا المبحث، ويلاحظ كذلك أن المؤلف أدخل في هذا المبحث ما هو منسوب إلى علم إعجاز القرآن لا إلى إعراب القرآن.

المبحث الخامس: من ص ٩٩ – ١١٧:

---

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٩٤. وا و   زة هو نور الدين بن   مود القرما ، صنف حاشية على تفس البيضاوي، ت ٨٧١هـ، انظر حاشية ٦ ص ٤، من نتيجة الفكر.

2) نفسه، ص ٩٥-٩٦.

3) نفسه، ص ٩٧، وانظر الزركشي، ال هان، ١/ ١٧٠-١٧١.

4) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٩٧.

5) الصديقي، نتيجة الفكر، ص ٩٧، وانظر، الزركشي، ال هان، ١/ ١٧٥.

عقد المؤلف هذا المبحث لما اشتملت عليه فواتح السور من اللطائف، والأسرار الصوتية، فتحدث عن المهموس والمجهور، والشديد والرخو، والحروف المطبقة والمنفتحة، والمستعلية والمنخفضة، والقلقلة، وحروف الذلاقة، وحروف الحلق وغير ذلك، كما تكلم عن الإبدال، والإدغام والحق المؤلف بهذا المبحث تتمة جاءت على شكل سؤال يقول لم كتب في المصحف "ألم" و "الر" ونحو ذلك موصولا، والهجاء يكتب مقطعا، ولا يتصل بعضه ببعض؟.... يجاب بأنه لما كتبوا "الم" وما أشبهها موصولاً، لأنه ليس بهجاء لاسم معروف، إنما هو حروف اجتمعت يراد بكل منها معنى[1].

ويلاحظ أن هذا المبحث الخامس بعيد عن الإعراب، وهو مبحث صوتي عني به علماء الأصوات في العربية، وعلماء القراءات، والمعربون، والمفسرون. ومن هؤلاء الذين تحدثوا عن مثل ما تحدث به المؤلف الزركشي في البرهان[2].

الخاتمة:

وختم المؤلف كتابه بخاتمة نقلها عن الزركشي في كتابه "البرهان"[3]، وخلاصة هذه الخاتمة أن كل سورة بدأت بحروف مقطعة، فإن هذه الحروف مناسبة لها. قال المؤلف: "فحق لكل سورة أن لا يناسبها غير الوارد فيها، فلو وضع "ق" موضع "ن" لم يمكن لعدم التناسب الواجب مراعاته في كلام ا تعالى... الخ[4].

وبعد، فهذا هو كتاب "نتيجة الفِكر في إعراب أوائل السور" لعبيد بن الصديقي الحمصي، المعروف بابن عتيق، المتوفى ١٠٨٨هـ، ورأينا فيه بعد عرضه، أنه أول كتاب يفرد لإعراب أوائل السور، في حدود علمي، وهو بهذا سابق غيره وينضاف إلى ثبت الكتب التي احتفت بإعراب القرآن الكريم. وقد صدق محقق الكتاب في قوله: "يعد هذا المصنف واحدا من كتب "إعراب القرآن" المتخصصة بإعراب ألفاظ معينة، وهي الحروف المقطعة في أوائل

1) الصديقي، نتيجة الفكر، ص ١١٧.

2) انظر، الزركشي، الـ هان، ص ١٦٥ وما بعدها.

3) انظر، نفسه، ص ١٦٥ وما بعدها.

4) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ١١٨.

السور، وهو كتاب فريد في بابه، سرد الوجوه الإعرابية لهذه الحروف، وما اشتملت من المزايا والأسرار، وما تضمنته من أنواع الحروف"[1]. ومع أن الكتاب جُلة نقول عن العلماء الذين سبقوا المؤلف، وأن القاضي البيضاوي، والزركشي قد حظيا بالنصيب الأوفى من هذه النقول، وحسبك أن تعلم أن المبحث الثالث كله كان المؤلف فيه عالة على القاضي البيضاوي، والمبحث الرابع اتكأ اتكاء ظاهراً على القاضي البيضاوي أيضا، والمقدمة والخاتمة، اتكأ فيهما على الزركشي في البرهان، ومثل هذا يلحظ أيضاً في تضاعيف الأبحاث الأخرى مثل المبحث الخامس موازناً بما جاء في "البرهان". أقول مع هذا كله فإن المؤلف استطاع أن يضم بين دفتي كتابه مادة علمية جيدة، مفيدة، لطيفة، لا يتأتى الوقوف عليها بيسر في كتاب واحد، لأنها متناثرة في تضاعيف الكتب، ولكن المؤلف أطاق بخبرة تارة وبصبر تارة ثانية، ومهارة وأناة تارة ثالثة، أن يقدم هذه التفاريق مجموعة في كتاب واحد هو كتابه ليس غير. والتأليف بضرب من ضروبه ضم شيء إلى شيء كان عنه شارداً.

ويلاحظ أن المؤلف قد خالف العنوان الذي عقده لكتابه حين جعل المبحث الثالث مزيجا من علم الإعراب، وعلم التفسير، وعلم الأصوات، وخالف مخالفة أظهر من الأولى، حين عقد المبحث الخامس: مبحثاً في علم الأصوات، وعلم الأصوات غير علم الإعراب، كما زج في المبحث الرابع بأنظار في إعجاز القرآن. ومعلوم أن إعجاز القرآن غير إعراب القرآن. فالمنهجية عند المؤلف لم تكن مطردة تماما في كتابه.

---

1) نفسه، مقدمة المحقق، ص ٢٤، وانظر أيضاً ص ٣١.

الفصل الثاني

منهج أحمد السجاعي في كتابه:

"الدرر في إعراب أوائل السور"

منهج أحمد السجاعي في كتابه:
"الدرر في إعراب أوائل السور"

هذا كتاب ثان في إعراب أوائل السور، أو فواتحها، ينضاف إلى الكتاب الأول "نتيجة الفِكر في إعراب أوائل السور" وكلاهما ينضاف إلى الكتب التي ألفت في إعراب القرآن الكريم، مما يدل دلالة قاطعة على الحفاوة البالغة التي حظي بها علم إعراب القرآن الكريم. وهذا الكتاب، ذكره يوسف بن خلف العيساوي في كتابه "علم إعراب القرآن" وقال: "وهناك من أعرب أسماء سور القرآن الكريم، ومنهم ن أفرد إعراب أوائل سوره بالتصنيف"[1]. وذكر في الحاشية ٢ ص ٩٩ كتاب: الدرر.

والكتاب ألفه أحمد بن أحمد شهاب الدين بن محمد بن محمد السجاعي، المتوفى ١١٩٧هـ، وقال محقق الكتاب "لم تشر كتب التاريخ والتراجم إلى سنة ميلاده"[2]. وقام بتحقيق الكتاب حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل. وقدم له بدراسة تناولت عصر المؤلف سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافيا. ويمتد هذا الحديث من ص ١١ – ١٨. وجدير بالذكر أن العصر الذي عاش فيه المؤلف هو العصر العثماني. ثم تحدث المحقق عن ولادة المؤلف ونشأته، وأنها كانت بمصر. وتحدث عن شيوخه، وذكر منهم: حسن بن علي بن أحمد المدابغي، المتوفى ١١٧٠هـ، وإنما قيل له المدابغي – لسكنه بحارة المدابغ بالقاهرة - [3]، وأبا الفضل يوسف جمال الدين الشافعي، المعروف بالحفني، المتوفى ١١٧٨هـ[4]، وحسن الجبرتي المتوفى ١١٨٨هـ، والد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي[5]. وأبا الفيض محمد بن محمد الزبيدي الشهير بالسيد مرتضى، المتوفى ١٢٠٥هـ[6]. ومن شيوخه والده: أحمد شهاب الدين السجاعي، المتوفى ١١٩٠هـ[7]. ثم تحدث المحقق عن ثقافة المؤلف بضعة أسطر، وذكر أنها ثقافة واسعة تضم غير ضرب واحد من ضورب المعرفة: "فهو نحوي، بلاغي، عروضي، ينظم الشعر،

1) العيساوي، يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن، ص ٩٩.
2) السجاعي، مقدمة الدرر إعراب أوائل السور، ص ١٨ وحاشية ٢.
3) نفسه، مقدمة ا قق، ص ١٩.
4) نفسه، ص ٢٠.
5) نفسه، ص ٢٠.
6) نفسه، ص ٢١.
7) نفسه، ص ٢١.

ويدبج الرسائل، ويحبر الخطب، مفسر، محدث، فقيه أصولي، صوفي مؤرخ... الخ"[1]، كما تكلم عن صفاته الخلقية، وأنها صفات عليا فيها التقوى والخير والصلاح[2].

كما ساق المحقق حديثا قصيرا عن منزلة السجاعي بين علماء عصره، وذكر أن "التراث العلمي الضخم الذي خلفه السجاعي شاهد على مدى ما وصل إليه من مكانة سامية، ومنزلة رفيعة"[3]. وأشار المحقق إلى أن تلاميذ المؤلف عدد وافر ذكر منهم اثنين: هما: محمد بن عبد ربه العزيزي المالكي، ولد ١١١٨هـ وتوفى ١١٩٩هـ. وعلي بن سعد بن سعد البسيوسي، ولم يشر إلى سنة ولادته، ولا سنة وفاته[4]. ثم انتقل المحقق إلى الحديث عن مؤلفات السجاعي، وساق ثبتاً بهذه المؤلفات، وهي كثيرة، تمتد من ص ٢٥ – ٣١. منها ما هو في النحو والصرف، ومنها ما هو في البلاغة، ومنها ما هو في العروض، ومنها ما هو في الأدب، ومنها ماهو في التفسير، ومنها ما هو في الحديث، ومنها ما هو في الفقه، ومنها ما هو في الفرائض (الميراث)، ومنها ما هو في التصوف، ومنها ما هو في السير والتاريخ، ومنها ما هو في النجوم، والفلك، والرياضيات، ومنها ما هو في التوحيد، ومنها ما هو في المنطق، ومنها ما هو في أصول اللغة، ومنها ما هو في الأخلاق. ثم انتقل المحقق إلى الجانب الثاني من دراسته، وهو جانب الحديث عن الكتاب فتحدث حديثا موجزاً عن التعريف بكتاب الدرر، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، ومصادر المؤلف في كتابه، والعلماء الذين تأثر بهم في هذا الكتاب، ومنهج المؤلف في كتابه وامتد هذا الحديث من ص ٣٥ – ٣٩. ثم انتقل إلى وصف النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها، وبيان منهجه في تحقيقها. وامتد الحديث من ص ٤٠ – ٤٦.
وكتاب "الدرر في إعراب أوائل السور" شرح تولاه أحمد السجاعي لمنظومة له وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه قال: "أما بعد فيقول الفقير أحمد السجاعي الشافعي: هذا شرح لطيف للأبيات التي نظمتها في إعراب فواتح القرآن الشريف، على وجه مختص، واضح التبيان لخصته من "تفسير القاضي البيضاوي"، كأصله على طريق منيف، وزدته شيئا من حواشيه وغيرها كـ "الاتقان" وبعض خواص يتم المراد بها لمن وفقه الرحمن، وسميته "الدرر فـ ـ ـ ي

1) السجاعي، مقدمة الدرر إعراب أوائل السور، ص ٢٢.
2) انظر، نفسه، ص ٢٢.
3) نفسه، مقدمة ا قق، ص ٢٣.
4) انظر، نفسه، ص ٢٤.

إعراب أوائل السور"[1]. ويفهم من المقدمة أن كتابه – كما ذكرنا سابقا- شرح لمنظومة له في إعراب فواتح السور، وأنه اعتمد في هذا الشرح على تفسير البيضاوي، والحواشي التي قام علماء آخرون على تفسير البيضاوي. وجدير بالذكر أن تفسير البيضاوي قد حظي بحواش كثيرة أبرزها "عناية القاضي وكفاية الراضي"، لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي ت ١٠٦٩هـ[2]، وهذه الحاشية "حاشية كبيرة مطبوعة في ثمانية مجلدات"[3]. وقال إبراهيم رفيدة: "وحواشي تفسير البيضاوي كثيرة جدا، بعضها مطبوع، منها حاشية الخفاجي..، وحاشية الكازروني، .... ومنها حاشية العالم الفاضل محي الدين محمد بن الشيخ مصطلح الدين مصطفى القوجي، المعروف بشيخ زادة المتوفى ٩٥١هـ، وهي مطبوعة في ثلاثة أجزاء كبار، في أربعة مجلدات، الجزء الأول منها في مجلدين، وهي حاشية قيمة، وحاشية القنوي الحافظ إسماعيل بن محمد بن مصطفى القنوي، في سبعة مجلدات، ذكر في آخر السابع منها أنه أتمها في أوائل رجب ١١٩٤هـ، وقد توفي ١١٩٥هـ"[4]. وواضح أن المؤلف نص صراحة على أن كتابه ملخص من تفسير البيضاوي، ومن حواشيه، من غير أن ينص على هذه الحواشي بالتحديد. ويلاحظ أن المؤلف في كتابه أو رسالته في إعراب أوائل السور، قدم المادة العلمية غير مقسمة إلى مباحث أو فصول، بل أنها تسير من البداية إلى النهاية كأنها مبحث واحد أو مقالة واحدة. غير أن بالإمكان بعد قراءة الكتاب أو الرسالة قراءة متأنية أن نقسم ما أورده المؤلف إلى أقسام: قسم في الإعراب من مثل قول المؤلف "وصاد الذي في القرآن، إن قصد به اسم السورة، فممنوع من الصرف، ويجوز أن يحكى. ومثله: ق، و ن، و حم، و طس"[5].

وقوله: "وحاصله أنّ "ألم" – مثلا – إما مرفوع بالابتداء، ذلك الكتاب، خبره، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا "الم"، وهذا في غير المعنى الأول"[6].

---

1) السجاعي، الدرر إعراب أوائل السور، ص ٥٣.

2) انظر، رفيدة، النحو وكتب التفسـ ، ٢/ ١٠٤٢.

3) نفسه، ٢/ ١٠٤٢.

4) السجاعي، مقدمة الدرر إعراب أوائل السور، ٢/ ١٠٤٣.

5) نفسه، ص ٥٤.

6) نفسه، ص ٦٣، وانظر أمثلة أخرى، ص ٦٦ عن الكواشي ا فسر، ص ٦٩ عن الفيومي مد، ا صباح ا ، وانظر ص ٧١، إعراب "والراسخون العلم".

وقوله: "وقد اختلف في أن الأسماء قبل التركيب، معربة أو مبنية أو لا، والأقوال ثلاثة: النصـ ـ ـب بفعل للقسم ... أو فعل غير القسم، ... أو بإسقاط الخافض .. أو الجر بحرف القسم"[1].

وقسم الإعراب ربما يكون أقل أقسام الكتاب حظا، وثمة قسم ثان هو أوفى الأقسام حظاً وهو قسم التفسير. ومن الأمثلة على هذا القسم، قوله: "وقيل: هذه الفواتح (اسم) أي: اسم (قرآن)، أي: إن فاتحة كل سورة ابتدئت بنحو هذه الأحرف، اسم للقرآن بتمامه، ولذا أخبر عنها بالكتاب في قوله تعالى: "الر كتاب أنزلناه"، والقرآن في قوله: "الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين"، والمراد بالقرآن: مجموعة، لا القدر المشترك لاتحاد الاسم والمسمى، ولا ضرر في تعدد الاسم، لانه يدل على شرف المسمى.... أي وقيل: هذه الفواتح: أسماء سورة، أي: كل سورة بدئت بما ذكر، وهو قول أكثر المتكلمين. ونقض بأمور أحسنها، أن أسماء السور توقيفية، ولم يرد مرفوعا ولا موقوفا عن أحد من الصحابة، ولا من التابعين، أن هذه أسماء للسور، فوجب إلغاء هذا القول، ونقضه الرازي، بأنها لو كانت أسماء لوجب اشتهارها بها، وقد اشتهرت بغيرها، كسورة البقرة، وآل عمران. وقيل هذه الفواتح: اسم مولانا المصور للورى، أي الخلق. قاله ابن عباس. ويدل عليه ما رواه ابن ماجة في تفسيره أن عليا صلى ا عليه وسلم كان يدعو: يا كهيعص، ويا حمعسق، اغفر لي، قال البيضاوي: ولعله أراد: يا منزلهما. قال شيخ الإسلام زكريا: ولا ينافي هذا قول من قال: إن معناه: يا من يجير ولا يجار عليه"[2].

ومن التفسير ما نقله المؤلف عن القاضي البيضاوي من أن فواتح السور "ليس شي منها آية عند غير الكوفيين – يعني البصريين – وأما عندهم فـ "الم" في موقعها و "المص" و "كهيعص" و "طه" و "يس" و "حم" و "طسم" آية، وحم عسق آيتان والبواقي ليست بآيات، وهذا توقيف لا مجال للقياس فيه كذا قال البيضاوي. قال شيخ الإسلام يعني الشيخ زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي. والذي يفهمه "المرشد" – يعني المرشد في الوقف والابتداء للإمام الحافظ العماني الحسن بن علي بن سعيد ت ٤٠٠هـ[3] – أن الفواتح كلها آيات عندهم"[4]. ويلاحظ أن

1) السجاعي، مقدمة الدرر إعراب أوائل السور، ص ٦٤.

2) نفسه، ص ٥٩ – ٦١، وانظر: أمثلة أخرى من التفس ، ص ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٧٣، وهنا تلف التفس مع ا كمة هذه الفواتح، وانظر: الصديقي، نتيجة الفكر، ص ٧٧، ٧٨.

3) السجاعي، الدرر إعراب أوائل السور، حاشية ص ٦٧، وانظر: الصديقي، نتيجة الفكر، ص ٩٦، ٩٧.

4) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٩٦ – ٩٧.

هذا النص منقول عن البيضاوي، وما بعد البيضاوي منقول عن الحافظ العماني. وقد ورد النص بهذه الصورة في "نتيجة الفكر"[1]. مما يشير إلى أن الصديقي من مصادر السجاعي، وإن لم يشر إليه. ومن مباحث التفسير في الكتاب تفريق المؤلف بين التفسير والتأويل: "فالتفسير: بيان لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا، والتأويل: توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة أو إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة على الأول، وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني"[2].

ونقل المؤلف عن الراغب الأصفهاني تفريقه بين التفسير والتأويل فقال: "وقال الراغب: "التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ، ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الألهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها، وقيل غير ذلك"[3].

وعرج المؤلف إلى المحكم والمتشابه، وهما من مباحث المفسرين، وساق أقوالا عدة في التفريق بين المحكم والتشابه منها "المحكم: ما عرف المراد منه إما بالظهور، وإما بالتأويل. والمتشابه: ما استأثر ا بعلمه، كقيام الساعة، وخروج الدجال، والحروف المقطعة، من أوائل السور. وقيل: المحكم ما وضح معناه، والمتشابه نقيضه"[4].

ومن مباحث التفسير أن فواتح السور مزيدة للتنبيه... أو اسم أعداد لمدة أمة وآجالهم"[5]. وهو ما ذكره البيضاوي، كما نص على ذلك ابن عتيق الصديقي[6]، ولم يشر إلى ذلك السجاعي. وإن كان السجاعي قد ذكر في مقدمة كتابه إلى أن كتابه تلخيص من تفسير البيضاوي وحواش عليه أخرى. فكان حقا واجبا عليه أن يشير لنقف على النقول التي يسوقها هل هي للبيضاوي أم لأصحاب الحواشي أم لغيرهم؟

ومن مباحث التفسير ما نقله عن أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، صاحب البسيط، والوسيط، والوجيز في التفسير، ت ٤٦٨هـ. قال "ونقل الواحدي عن بعض أرباب الحقائق:

---

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص٩٦، ٩٧.

2) السجاعي، الدرر إعراب أوائل السور، ص ٦٧.

3) نفسه، ص ٦٧، ٦٨.

4) نفسه، ص ٧٠ – ٧١، وانظر أقوالا أخرى ص ٧١.

5) نفسه، ص ٦١، ٦٢.

6) انظر، الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٦٩، ٧٢.

"إن هذه الأحرف جعلها ا – تعالى – حفظا للقرآن من الزيادة والنقصان"[1]. ومن مباحث التفسير ما ذكره عن العلماء من فوائد المتشابه، وذكر من هذه الفوائد أن بلوغ المراد من المتشابه فيه مشقة، والزيادة في المشقة، زيادة في الأجر، ومنها أن القرآن لو كان محكما كله لما طابق إلا مذهبا واحدا... الخ[2]. كما زج المؤلف في كتابه بأحكام فقهية منها حكم تفسير المتشابه، أو حكم من يتصدى لتفسير المتشابه. قال: "قال الشافعي – رضي ا عنه – " لا يحل تفسير المتشابه إلا بسنة عن رسول ا صلى ا عليه وسلم، أو خبر عن أحد أصحابه، أو إجماع، نقله كله في الاتقان"[3]. وذكر المؤلف أيضا مثل هذا عن ابن حجر قال "وقال شهاب الدين المحقق ابن حجر في "شرحه على العباب": ويحرم بالاجماع تفسيره بلا علم، أي: الكلام في معانيه، لمن لم يتأهل لذلك بأن لم يجمع ما يحتاجه من الأدوات"[4].

كذلك تطرق المؤلف إلى الحكم الشرعي في التفسير فقال: "وقد أجمع العلماء على أن التفسير من فروض الكفايات، ولا يجوز بمجرد الرأي، أو الاجتهاد من غير أصل"[5]. كما ساق ما وقع في "فتاوى السبكي" نقلا عن ابن حجر من "الميل إلى حرمة المشي، والجلوس على بساط فيه أشكال حروف المعجم"[6]. وعارض المؤلف هذه الفتوى بقوله: "وهذا زعم باطل، فقد جوزوا الاستنجاء – الذي لا غاية في الامتهان بعده – بنحو الفلسفة، ويلزم من ذلك بطلان تقييدهم حرمة الاستنجاء بما كتب على اسم معظم، ولا قائل بذلك، وإذا خرج نظم القرآن عما يجب له من الاحترام والتعظيم بقصده لغير الدراسة، فما ظنك بالحروف وأشكالها؟ ... الخ"[7].

كما ذكر المؤلف في كتابه أقسام علوم القرآن، نقلا عن السيوطي، وقال: إنها ثلاثة: قسم استأثر ا بعلمه، وقسم خص ا به نبيه، وقسم أمر ا نبيه بتعليمه للناس"[8].

وفي الكتاب قليل من القراءات، وقليل من الشروح اللغوية. فمن الضرب لأول قول المؤلف: "وقرأ الحسن (البصري) صادِ – بالكسر – على أنه أمر من المصاداة بمعنى

---

1) السجاعي، أ د بن أ د، الدرر إعراب أوائل السور، ص ٧٣.
2) نفسه، ص ٧٤.
3) نفسه، ص ٧٤.
4) نفسه، ص ٧٥.
5) نفسه، ص ٦٨.
6) نفسه، ص ٥٧ – ٥٨.
7) نفسه، ص ٧٥ – ٧٦.
8) انظر، نفسه، ص ٧٥ – ٧٦.

المعارضة والمقابلة، أي: عارض القرآن بعملك. وقرئ: بالفتح، لذلك أو لحذف حرف القسم، وإيصال الفعل إليه، أو إضماره، والفتح في موضع الجر، فإنها غير مصروفة، لأنها علم السورة... وقرئ بالجر، على تأويل الكتاب"[1].

أما الضرب الثاني فيوضحه ما نقله عن الفيومي في "المصباح المنير" قال: "قال في "المصباح" ماريته أماريه مماراة، ومراء، جادلته. ويقال: ماريته أيضا إذا طعنت في قوله تزييفا للقول، وتصغيرا للقائل، ولا يكون المراد إلا اعتراضا بخلاف الجدال، فإنه يكون ابتداء واعتراضا"[2]، ومثل ما قدمناه، ما نقله المؤلف عن الفيومي في "المصباح" قال: "قال في "المصباح": سردت الحديث سردا، من باب "قتل" أتيت به على الولاء. والمعنى: بل: ائت بها معدودة"[3].

وفي الكتاب حديث عن فضل قراءة القرآن. قال: "وأما قوله: "من قرأ حرفا من كتاب ا فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: "الم" حرف، بل ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف. فقال الرازي: سماه حرفا مجازاً تسمية للاسم باسم المسمى لتلازمهما"[4].

وذكر المؤلف في هذا الكتاب شيئا من التفسير يختلط بالحكمة والإعجاز القرآني. فأما التفسير فما نقله عن البيضاوي من أن الفواتح "سر استأثر با بعلمه"[5]. وأما الإعجاز فثمة رائحة منه ذكرها المؤلف نقلا عن السخاوي "حروف التهجي ابتلاء لتصديق المؤمنين، وتكذيب الكافرين، هذا، وهي أعلام توقظ من دقدقة الغفلة بنصح التعليم، وتنشيط في القاء السمع على شهود القلب للتعظيم"[6]، كما ضم هذا الكتاب بين دفتيه نبذة في خواص هذه الفواتح منقولة عن الصحابة كأبي بكر الصديق، وعبد الرحمن بن عوف، وبعض العارفين من أهل التصوف. ويبدو أن المؤلف ميال إلى أهل التصوف بدليل أنه يسوق قصصا يسلم بها – وهي موضع نظر في نظري – من ذلك قوله: "وحصل لبعض العارفين في جاريته صرع، فقام إليها سيدها، وأمسك أذنها، وقال: بسم ا الرحمن الرحيم "المص" و "طسم" و "كهيعص"، "يس، والقرآن الحكيم، وحم عسق و ن والقلم وما يسطرون، فسرى عنها ذلك، ولم يعد إليها

---

1) السجاعي، مقدمة الدرر إعراب أوائل السور، ص ٥٤.
2) نفسه، ص ٥٧.
3) نفسه، ص ٦٦.
4) نفسه، ص ٥٦، وأنظر، حديثا للنـ عليه الصلاة والسلام آخر، ص ٦٢.
5) السجاعي، أ د بن أ د، الدرر إعراب أوائل السور، ص ٧٣.
6) نفسه، ص ٧٢، ويشبه هذا ما أورده ابن عتيق نتيجة الفكر، ص ٩٧.

الصرع"[1]. وقوله "وقد قال بعض العارفين "الرقى بالمعوذات، وغيرها من أسماء ا تعالى، هو الطب الروحاني، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء – بإذن ا تعالى – فلما عز هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجسماني"[2]. وانظر أمثلة أخرى[3]. وهذا الذي ساقه المؤلف يحتاج إلى نظر دقيق، فلا ريب أن القرآن الكريم شفاء للناس، وكتاب هداية، ومنهج حياة شامل، ولكن القرآن ليس بكتاب طب جسماني، كما أن الإسلام لا يرى وساطة بين العبد وربه، فالرقى، والتعاويذ، والتبرك بقبور الأولياء، أمور تحتاج إلى بحث من أهل العلم بالشريعة، ولا تؤخذ بالتسليم على علاتها، ويخشى أن تكون مثل هذه الأقوال مدخلا لأهل البدع، والشعوذة تحت مظلة القرآن هداية وشفاء للناس. ومع أن الكتاب الموسوم بـ "الدرر في إعراب أوائل السور" فلم ير المؤلف بأسا جريا على الاضطراب المنهجي في كتابه، أن يقدم ترجمة في تضاعيف كتابه للقاضي البيضاوي، قال: "المراد به المحقق، ناصر الملة والدين، أبو الخير عبد ا بن عمرو الشيرازي البيضاوي، نسبة إلى البيضاء – قرية من أعمال شيراز – كان إماماً في فقه الشافعي، له فيه مؤلف سماه: الغاية القصوى، وله مؤلفات كثيرة، منها التفسير، وهو المشهور، وهو أجلها، ومنها في الأصول، وشرحه مختصر بن الحاجب، وشرح المنتخب للرازي، والطوالع، والأيضاح في أصول الدين، وغير ذلك. توفي في شهر جمادى الأولى تسعة عشر وسبعمائة (كذا والصواب، تسع عشرة) تقريباً، على الصحيح، خلافا لمن قال: إنه توفي سنة خمس وثمانين وستمائة، ودفن بتبريز"[4].

كما ضم الكتاب عددا وافراً من العلماء، نذكر منهم عبد ا بن عباس، ت ٦٨هـ وأبا العالية، رفيع بن مهران الرياحي، ت ٩٦هـ، والحسن البصري، ت ١١٠هـ، والخليل بن أحمد ، ت ١٧٥هـ، والشافعي محمد بن إدريس، ت٢٠٤هـ، وابن ماجة، ت ٢٧٣هـ، وأبا بكر الأنباري، ت ٣٢٧هـ، وأبا الحسن علي بن محمد الماوردي، ت ٤٥٠هـ، وأبا الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت ٤٦٨هـ، وفخر الدين الرازي، ت ٦٠٦هـ، وأبا العباس أحمد موفق الدين الكواشي صاحب تفسير "تبصرة المتذكر، وتذكرة المتبصر" ت ٦٨٠هـ، والقاضي البيضاوي ت ٧١٩هـ، وتقي الدين السبكي، ت ٧٥٥هـ، والفيومي صاحب "المصباح المنير" ت ٧٧٠هـ، وجلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، وأبا يحيى زكريا بن محمد الأنصـاري،

---

1) السجاعي، مقدمة الدرر إعراب أوائل السور، ص ٨٠ – ٨١.
2) نفسه، ص ٨١.
3) انظر، نفسه، ص ٨١ – ٨٤.
4) نفسه، ص ٦٨ – ٦٩.

ت ٩٢٦هـ، وابن حجر شهاب الدين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حجر الهيتمي، ت٩٧٣هـ، والشهاب الخفاجي أحمد بن محمد بن عمر ت١٠٦٩، وغيرهم.

ويلاحظ من هذا الثبت أن كثيرا من العلماء الذين أوردهم لم يعد المؤلف إلى مصنفاتهم، وإنما ساقهم في سياق نقول نقلها عن غيرهم. ويلاحظ أيضا أن من هذه النقول ما نص المؤلف على المكان الذي قبس النص منه، كقوله ص ٦٣ "كما أفاده القاضي" وقوله "وهذا ما ترجاه البيضاوي" ص ٧٣، وقوله "وقد تبين القاضي توجيه ذلك في تفسيره" ص ٥٥، وقوله "قال شيخ الإسلام يعني زكريا الأنصاري ص ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٧، وقوله: قاله الماوردي، ونقله في الاتقان، ص ٧١، وقوله: ذكره في الاتقان: ص ٧٦، وقوله: "قال السيوطي في حاشيته على البيضاوي" ص ٦٥، وقوله "وقال ابن الأنباري يعني أبا بكر الأنباري .... ثم قال في أعقاب النص: كذا نقله السيوطي في حاشيته على البيضاوي. وقوله: لا شاهد له في "الاتقان".

وثمة ضرب آخر من النصوص ساقها المؤلف بلا عزو إلى أصحابها، من مثل السطور الخمسة أسفل الصفحة ٥٥، وما وقع ص ٥٥، ولا يغرنك قوله: قال الخليل. فإن ذكر الخليل هو في سياق نص منقول، ولعله من تفسير البيضاوي بدليل قوله قبل الأسطر الخمسة "وقد بين القاضي توجيه ذلك في تفسيره" كذلك لم يوثق الأسطر العشرة التي وردت ص ٥٩. وهي من كلام البيضاوي، يدل على ذلك ما ورد في "نتيجة الفكر" ص ٦٧، وقال الصديقي أيضا "قاله الجلال السيوطي"[1]، ويلاحظ أن السجاعي أغفل ذكر السيوطي[2]، ولم يوثق السجاعي قول علي بن أبي طالب "يا كهيعص ... اغفر لي، كما لم يوثقه ابن عتيق الصديقي[3]. وذكر السجاعي نقلا عن زكريا الأنصاري أن معنى كهيعص: يا من يجير ولا يجار. ولم يذكر أن هذا مروي عن أنس بن مالك، كما ذكر الصديقي[4]. كذلك لم يوثق الأسطر التسعة ص ٦١ وهي من حاشية السيوطي على البيضاوي، وحاشية الشهاب على البيضاوي، كما ذكر محقق الكتاب، حاشية ٣، ص ٦١، كذلك لم يوثق المؤلف ما قيل من أن الحروف

---

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ٦٧.

2) انظر، السجاعي، الدرر، ص ٥٩.

3) انظر، السجاعي، الدرر، ص ٦٠، والصديقي، نتيجة الفكر، ص ٧٧.

4) انظر، السجاعي، الدرر، ص ٦٠، والصديقي، نتيجة الفكر، ص ٧٨.

المقطعة مزيدة للتنبيه، وهو قول البيضاوي، كما ذكر الصديقي في "نتيجة الفكر ص٦٩. ونحو ذلك.

قد يقال: إن المؤلف ذكر في مقدمة كتابه، أن كتابه تلخيص من تفسير البيضاوي، ومن حواش عليه، ومن الاتقان، للسيوطي[1]. قد يقال ذلك، وهو صحيح، لكن النقول التي جرت في تضاعيف الكتاب توهم أحيانا أن المؤلف رجع إلى كتب غير البيضاوي، وغير حواشيه، وغير الاتقان، فكان حقا واجبا أن ينص في كل نقل نقله على المصدر الذي قبس منه، وقد فعل ذلك في مواضع كثيرة، ونكص عن ذلك في مواضع أخرى أشرنا إليها.

وبعد، فهذا هو كتاب "الدرر في إعراب أوائل السور"، لأحمد السجاعي، المتوفى ١١٩٧هـ. وهو الكتاب الثاني الذي يفرد لإعراب أوائل السور، أو فواتحها، بعد كتاب ابن عتيق الصديقي المتوفى ١٠٨٨هـ. وهو ضرب من ضروب إعراب القرآن، وضرب ثان من الاحتفاء بكتاب ا تعالى، غير أن المؤلف خلط خلطا بينا بين موضوعات شتى، فمن هذه الموضوعات ما هو عائد إلى الإعراب، ومنها ما هو عائد إلى التفسير، ومنها ما هو حكايات وقصص تروى عن العارفين من أهل التصوف، ومنها ماهو تحرير لأحكام شرعية من مثل الحكم في التفسير وأنه فرض كفاية، والحكم في المتشابه، ومنها ما هو في فوائد المتشابه، ومنها ما هو شروح لغوية، أو فتاوى... الخ. ما ذكرناه، ما يجعل الجانب الإعرابي الجانب الأقل حظا في كتاب صغير أصلا.

ويلاحظ أيضا – وهو أمر ذكرناه فيما مضى – أن المؤلف سرد المادة العلمية في الكتاب سردا كأنه مقالة لا يفصل بين أجزائها فاصل، فلم يقسمه إلى مباحث، ولا إلى فصول. ويلاحظ أيضا أن كثرة الأعلام الذين أوردهم لا تعطي الحقيقة وهو أن كتابه خلاصة كتب محدودة هي: تفسير القاضي البيضاوي، وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، والاتقان في علوم القرآن للسيوطي، وحاشية زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي، وحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي وغير ذلك من الحواشي. والكتاب إذن حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على الحواشي، أو حاشية منبثقة من تفسير البيضاوي وحواشيه، ليس غير. وا أعلم.

1) انظر، السجاعي، الدرر إعراب أوائل السور، ا قدمة، ص ٥٣.

الفصل الثالث

الموازنة بين كتابي:

"نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور"

لابن عتيق الصديقي ت ١٠٨٨هـ

و

"الدرر في إعراب أوائل السور"

لأحمد السجاعي ت ١١٩٧هـ.

الموازنة بين كتابي "نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور" لابن عتيق الصديقي، و "الدرر في إعراب أوائل السور" لأحمد السجاعي

لا يملك القارئ لهذين الكتابين من أن يقر بوجود وجوه اتفاق وافتراق بينهما. فأما وجوه الاتفاق، فكلاهما كتاب في إعراب أوائل السور، أو فواتحها، وكلا المؤلفين متأخر في الزمان نسبيا، عاشا في زمن نشطت فيه الحواشي، والاختصار، والتلخيص، والاتكاء على جهود السابقين من غير إبداع. وليس للمؤلف إلا حسن عرض المادة وتنسيقها، وتبويبها، إن أطاق ذلك وفي الوقت نفسه لا نعدم فائدة من هذه المؤلفات لأنها ضمت في تضاعيفها مادة علمية – وإن كانت منقولة – لا نراها قريبة المنال إلا فيها، وإلا فإن هذه المادة متناثرة ههنا وهناك في بطون الكتب وأثنائها، ويصعب على القارئ المنتفع أن يحيط بها خبراً بيسر واسماح. كما أن هذين الكتابين يكشفان عن طريقة من طرق التأليف شاعت في العصور المتأخرة. ويلتقي الكتابان في أنهما اتخذا من تفسير البيضاوي مصدراً لهما وأساساً، وينبوع حكمة، كما أفادا من حواشي هذا التفسير، ومن كتب علوم القرآن "كالبرهان في علوم القرآن"، للزركشي، و "الاتقان في علوم القرآن"، للسيوطي. كما يتفق المؤلفان في أن كتابيهما ليسا خالصين لإعراب أوائل السور، بل خلطا بين الإعراب ومباحث أخرى كالتفسير وغيره. فثمة اضطراب منهجي في الكتابين يلحظ، وإن كان هذا الاضطراب عند السجاعي أظهر وأقوى، كما يتفقان في توثيق كثير من المادة العلمية التي أورداها، وردها إلى مظانها الأصلية، وإن كان هذا ينخرم أحياناً، ويظهر بصورة قوية جدا عند السجاعي. كما بينا من قبل.

ويتفق الكتابان في مصادرهما الأساسية، والفرعية إلى حد كبير، ويتفقان في أن كثيراً من النصوص الواردة في تضاعيف الكتابين تكاد تكون متطابقة، أو تختلف اختلافا لفظيا يسيراً، أو تختلف بتقديم وتأخير، ونحو ذلك.

ويفترق الكتابان في أن "نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور" لابن عتيق الصديقي أسبق في الزمان من "الدرر في إعراب أوائل السور" للسجاعي. فقد توفي الصديقي ١٠٨٨هـ، وتوفي السجاعي ١١٩٧هـ. أي أن قرنا ويزيد يفصل بين الرجلين. للسابق فضله. ويفترقان في أن "نتيجة الفكر" أغزر في المادة العلمية من "الدرر"، وأحس بأنه أكثر فائدة ونفعاً. يقول محقق "نتيجة الفكر": "وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ أحمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ) ألف رسالة صغيرة سماها: "الدرر في إعراب أوائل السور" وهي شرح لمنظومته في إعراب فواتح السور،

والرسالة من حيث المادة العلمية، تمثل النصف، مقابل نتيجة الفكر، وهذا ما يجعل نتيجة الفكر تحوز السبق من جهتين، من حيث الزمان، ومن حيث غزارة المادة العلمية"[1].

كما تضمن كتاب "نتيجة الفكر" أقسام الوقف – منقولة عن زكريا الأنصاري – وهذه الأقسام مفيدة، لا نلقاها في كتاب "الدرر" قال الصديقي: "ثم إن الوقف: قطع الكلمة عما بعدها، وهو أقسام، وله مراتب: أعلاها: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح، فأقسام ثمانية. وقيل أربعة، تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك. وقيل ثلاثة: مختار: وهو التام، وجائز، وهو الكافي الذي ليس بتام، وقبيح، وهو ما ليس بتام، ولا كاف. وقيل: اثنان: تام وقبيح. وقد أوضح ذلك كله شيخ الإسلام زكريا في بعض كتبه"[2].

ويفترق الكتابان في أن كتاب السجاعي شرح لمنظومة للسجاعي نفسه، بخلاف "نتيجة الفكر" فإنه ليس شرحا لمنظومة. ويفترقان في أن "نتيجة الفكر" قد ضم مادة صوتية طيبة في المبحث الخامس، كما ضم مادة في الإبدال، والإدغام، في المبحث نفسه. وهذه المادة الطيبة خلا منها كتاب "الدرر" للسجاعي، ويفترقان في أن الصديقي في "نتيجة الفكر" اعتمد اعتماداً واضحا على "البرهان في علوم القرآن" للزركشي – بعد اعتماده على البيضاوي طبعا -، حتى أنه جعل خاتمة كتابه فصلا قصيرا منقولا عن كتاب البرهان[3]. ويضم كتاب "نتيجة الفكر" مادة نحوية إعرابية واسعة قياسا إلى "الدرر" مما يجعل "نتيجة الفكر" منسجما مع الموضوع الذي أراد صاحبه بحثه، وإن كان قد خرج عن قصده في المبحث الخامس حين عقده لمباحث صوتية، وخرج عن قصده في المبحث الثالث حين ساق عن القاضي البيضاوي عشرة أقوال تفسيرية غير أن خروج السجاعي عن عنوان كتابه الذي ارتضاه، خروج واسع. فالإعراب أقل أقسام كتابه حظاً. فقد حشا كتباه بألوان من التفسير، وألوان من الفقه، وألوان من القتاوى، وألوان من كلام العارفين من أهل التصوف، كأن الكتاب صار ساحة لما يعرف بالطب الروحاني، وساق السجاعي شيئا في فضائل فواتح القرآن، وهو خارج عن إعراب القرآن بمعناه المتفق عليه. وحسبي أن أسوق هذا النص لأبين ابتعاد السجاعي عن الغرض الأساسي الذي نصب نفسه له، وهو إعراب أوائل السور. قال السجاعي: "وفي كتاب البركة في السعي

1) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، مقدمة ا قق، ص ٣٢.

2) نفسه، ص ٩٤ – ٩٦.

3) نفسه، ص ١١٨ – ١١٩.

والحركة" قال: يعني: النبي – صلى ا عليه وسلم – من قرأها – أي: يس – في موضع نظيف خاليا أربع مرات، لا يفرق بينهن كلام، ثم قال: ثلاث مرات: سبحان المنفس عن كل مديون، سبحان المفرج عن كل محزون، سبحان من أمره بين الكاف، والنون، سبحان من أراد شيئا أن يقول له كن فيكون، يا مفرج الهموم، يا حي، يا قيوم، صلى ا على محمد وآله، وافعل لي كذا وكذا، قضيت حاجته كائنة ما كانت"[1].

أين هذا الكلام من إعراب فواتح السور؟ الجواب لا علاقة. وقد خلا كتاب "نتيجة الفكر" من هذا الضرب من النصوص الخارجة عن غرضه الأساسي. وساق السجاعي في كتابه "نبذة عن خواص هذه الفواتح" أو عن فضائلها، أو أسرارها، ونقل هذه الخواص عن أبي بكر الصديق، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، والزبير بن العوام، وبعض العارفين، والغزالي... وغيرهم[2]. وقد خلا كتاب "نتيجة الفكر" من هذا كله.

ويفترق الكتابان في أن كتاب "نتيجة الفكر" أكثر تنظيما وترتيبا، وسلاسة، وبيانا، وتنسيقا من كتاب "الدرر" فقد قسم الصديقي كتابه إلى مباحث خمسة، في حين – وهو ما ذكرته فيما مضى – سرد السجاعي المادة العلمية من غير ترتيب، ولا تنظيم، ولا تقسيم إلى مباحث. فالناظر في الكتاب يلقاه قطعة واحدة. ويفترق الكتابان في أن السجاعي قد أخل إخلالا ظاهرا في توثيق بعض المادة العلمية التي أوردها وقد رأينا ذلك من قبل، خلافاً للصديقي، الذي كان أكثر أمانة، ودقة، وحفاظاً على رد النصوص إلى أصحابها. ولم أقف عند الصديقي من مواطن الإخلال بالتوثيق إلا على موطن واحد.

قال الصديقي: "تتمة: فان قيل: لم كتب في المصحف "الم" و "الر" و "المر"، ونحو ذلك موصولا، والهجاء يكتب مقطعا، ولا يتصل بعضه ببعض، لأنك إذا قيل لك: ما هجاء زيد؟ كنت تقول: زاي، ياء، دال: تكتبه مقطعا، لتفرق بين الهجاء بالحروف، وبين قراءته. يجاب بأنه إنما كتبوا "الم" وما أشبهها موصولا، لأنه ليس بهجاء لاسم معروف، إنما هو حروف اجتمعت يراد بكل منها معنى[3]". وواضح أن الصديقي لم ينسب القول إلى صاحبه، أي لم يوثقه. في حين ورد النص نفسه في "الدرر" للسجاعي منسوبا إلى أبي بكر الأنباري نقلا عن

1) السجاعي، الدرر   إعراب أوائل السور، ص ٨٣.
2) انظر، نفسه، ص ٧٨ – ٨٤.
3) الصديقي، ابن عتيق، نتيجة الفكر، ص ١١٧.

حاشية السيوطي على البيضاوي. ولا بأس علي من إعادة النص ليقف القارئ على إخلال الصديقي في التوثيق في هذا الموطن.

قال السجاعي وقال ابن الأنباري: "إن قال قائل: كيف كتب في المصحف "الم" و "الر" و "المر" موصولا، والهجاء مقطع لا ينبغي أن يتصل بعضه ببعض، إذ لو قال قائل: ما هجاء زيد؟ لقلت له: زاي، ياء، دال. وتكتبه مقطعا، ليفرق بين الهجاء والحروف، وبين قراءته. فالجواب أنهم إنما كتبوا "الم" وما أشبهها موصولا، لأنه ليس بهجاء الاسم المعروف، وإنما هو حروف اجتمعت يراد بكل حرف منها معنى، كذا نقله السيوطي في حاشيته على البيضاوي"[1]. ومن وجوه الخلل المنهجي عند الصديقي أن النص السابق الذي نقلناه عنه عقده تحت عنوان "تتمة" في أعقاب "المبحث الخامس" كأنه لم يجد له مكاناً مناسباً في مباحثه الخمسة. كذلك أيضاً ما عقده الصديقي في أعقاب المبحث الرابع تحت مسألة، وعنوان المسألة: هل يجوز الوقف على شيء من هذه الفواتح؟ وامتد حديث الصديقي في هذه المسألة من ص ٩٤ – ٩٨. والسؤال: هل هذه المسألة منفردة لم يجد لها الصديقي مكاناً مناسباً في "المبحث الرابع" أم أنها من متعلقاته ومتفرعة عنه؟ ومثل هذين الأمرين لا نلقاهما عند السجاعي في كتابه "الدرر".

---

1) السجاعي، الدرر إعراب أوائل السور، ص ٧٧.

الخاتمة

أسفرت هذه الدراسة عن أن التأليف في إعراب القرآن قديما وحديثا، تأليف غزير، متعدد الأشكال، والمناهج، والأنماط، فمنه ما أعرب القرآن كاملاً، ومنه ما أعرب المشكل فقط، ومنه ما أعرب الغريب فقط، ومنه ما اقتصر في الإعراب على طائفة من سورة القرآن، ومنه ما اقتصر على إعراب سورة، ومنه ما اقتصر على إعراب أوائل السور، أو فواتح السور.

وقفت الدراسة بالعرض، والتحليل، والنقد، عند ثلاثة كتب تناولت كتب إعراب القرآن، وهي: "النحو وكتب التفسير" لإبراهيم عبد ا رفيدة، و "إعراب القـ ـرآن: مصادره ومذاهب النحاة فيه" لقاسم الحمد، و "علم إعراب القرآن" ليوسف بن خلف العيساوي. والكتابان الأول والثاني وقفا عند كتب إعراب القرآن التي ألفها المتقدمون. أما الكتاب الثالث: فقد ضم بين دفتيه كتب إعراب القرآن التي ألفها قدماء ومحدثون.

رأت الدراسة أن التفسير علم مستقل بذاته، ومعاني القرآن: علم قائم بذاته، وإعراب القرآن: علم قائم بذاته، وعلم القراءات القرآنية: علم قائم بذاته. صحيح أن هناك تقاطعا بين هذه العلوم، لكن هذا التقاطع لا يجعل كتب "معاني القرآن" كتب تفسير، ولا يجعل كتب إعراب القرآن متفرعة عن كتب التفسير، ولا عن كتب المعاني، كذلك يقال في كتب القراءات التي تمثل كما قلت علما مستقلا.

وقفت الدراسة عند كتاب "نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور" لابن عتيق الصديقي وعرضت منهجه بالتحليل والنقد، ورأت أنه أول كتاب - في حدود العلم – يفرد لإعراب أوائل السور، وانه ضم بين دفتيه مادة علمية منقولة عن غيره، لكن هذه المادة وإن كانت منقولة فإن لصاحبها فضلا في أنه جمع مادة متناثرة في تضاعيف الكتب المختلفة يقف عليها القارئ بسهولة في هذا الكتاب، ويقف عليها بعسر في مظانها المختلفة. كما كشفت الدراسة أن تفسير البيضاوي يعد المصدر الأساسي لهذا الكتاب، يليه كتاب "البرهان في علوم القرآن"، للزركشي، وكشفت الدراسة عن التنظيم الحسن، والترتيب الجيد في هذا الكتاب، حين قسمه صاحبه إلى خمسة مباحث، كما كشفت الدراسة عن خروج المؤلف النسبي عن مقصد كتابه الأساسي وهو الإعراب، حين ساق مبحثاً كاملا هو "المبحث الخامس" وجعله معقودا لمادة صوتية، كذلك عقد المبحث الثالث لمادة تفسيرية. لكن مع هذا الخلل المنهجي، فإن في الكتاب مادة إعرابية نحوية

طيبة تخدم عنوان الكتاب الرئيس. وكشفت الدراسة عن أمانة المؤلف العلمية، وتوثيقه إلا في موطن واحد فرط منه.

وقفت الدراسة عند منهج أحمد السجاعي في كتابه "الدرر في إعراب أوائل السور" ورأت أن هذا الكتاب مضطرب منهجيا إلى حد كبير، فلم يقسمه صاحبه إلى مباحث، أو عناوين دالة، بل سرد المادة العلمية كأنها قطعة واحدة.

وكشفت الدراسة أن الكتاب تلخيص لتفسير البيضاوي "أنوار التنزيل" وتلخيص لبعض حواشي هذا التفسير، فضلا عما أفاده المؤلف من كتاب "الاتقان" كما كشفت الدراسة عن خروج ظاهر للمؤلف عن مقصده الأساسي في كتابه، وهو إعراب أوائل السور، فساق مادة تفسيرية، وأخرى فقهية، وثالثة مادة تعتمد قصصا وحكايات عن العارفين من أهل التصوف، ورابعة مادة متعلقة بالأحكام الشرعية في بعض المسائل كحكم التفسير بأنه فرض كفاية، وحكم الخوض في علم المتشابه لمن لا يملك عدة الخوض فيه.

وقفت الدراسة عند موازنة بين كتابي "نتيجة الفكر" و "الدرر" ورأت أن صاحب "نتيجة الفكر" أغزر في مادته العلمية، وأسبق زماناً، وأكثر تنظيما وترتيبا، وأكثر التزاما بالأمانة العلمية من السجاعي في كتابه "الدرر"، مع أن كلا الكتابين ذو موضع واحد ويرميان إلى هدف واحد هو خدمة كتاب ا تعالى. وكلاهما اتخذ من تفسير البيضاوي أساساً له ومصدراً وملاذاً فضلا عن حواشي هذا التفسير.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. (١٩٩٠)، **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الاسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد. (١٩٨١)، **فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، اربد، الأردن.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن. (١٩٦٩)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد طه، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

- الباقولي، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين. (٢٠٠٤)، **ماءات القرآن**، تحقيق عبد القادر السعدي، الطبعة الأولى، دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

- الحمد، قاسم صالح. (١٩٩٧)، **إعراب القرآن، مصادره، ومذاهب النحاة فيه**، أطروحة كتوراه، الجامعة الأردنية.

- الحميري، محمد عبد المنعم. (١٩٨٤)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

- ابن خالويه، أبو عبد ا الحسين بن أحمد. (١٩٤١)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، تصحيح عبد الرحيم محمود، الطبعة الأولى، منشورات دار الحكمة، حلبوني، دمشق.

- درويش، محي الدين درويش. (٢٠٠١)، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، الطبعة الثامنة، اليمامة، دمشق، بيروت، ودار ابن كثير، دمشق بيروت.

- الذهبي، محمد حسين. (١٩٦١)، **التفسير والمفسرون**، الطبعة الأولى، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

- رفيدة، إبراهيم عبد ا . (١٩٨٠)، **النحو وكتب التفسير**، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

- الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري:
- ــــــــ. (١٩٦٣)، **إعراب القرآن المنسوب إلي الزجاج**، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، المؤسسة المصرية العامة للتأليفت والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.
- ــــــــ. (١٩٨٨)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد ا . (١٩٧٢)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة عيسى البابي وشركاه.

- الزمخشري، جار ا محمود بن عمر. (بلا تاريخ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الدار العالمية للطباعة والنشر والتزويع.

- السبكي، تاج الدين. (١٩٦٤)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي.

- السجاعي، أحمد. (١٩٩٧). **الدرر في إعراب أوائل السور**، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الطبعة الأولى، أبها، السعودية.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
- ــــــــــــ. (بلا تاريخ)، **الاتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
- ــــــــــــ. (١٩٦٤)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- ابن شهبة الأسدي. (١٩٧٣-١٩٧٤)، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق محسن غياض، الطبعة الأولى، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

- صافي، محمود. (١٩٨٦)، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، الطبعة الأولى، دار الرشيد، دمشق، بيروت.

- صالح، بهجت عبد الواحد. (١٩٩٣)، **الإعراب المفصل لكتاب ا المرتل**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الصديقي، عبيد بن عتيق. (٢٠٠٦)، **نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور**، دراسة وتحقيق مصطفى عدنان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة جيل المستقبل.

- طه، محمد علي. (١٩٩١)، **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، الطبعة الأولى، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت.

- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد ا بن الحسين. (١٩٨٧)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.

- عواد، محمد حسن. (١٩٩٤)، **ابن العلج وكتاب البسيط**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٤٧).

- العيساوي، يوسف بن خلف. (٢٠٠٦)، **علم إعراب القرآن: تأصيل وبيان**، الطبعة الأولى، مكتبة جيل المستقبل.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار:
- ـــــــــــــــــ. (١٩٧٥)، **الإغفال في إعراب القرآن**، ينسب إلى أبي علي، وليس له. تحقيق خليل أحمد عمايرة، رسالة ماجستير، دار العلوم، القاهرة، مخطوطة على الآلة الكاتبة.
- ـــــــــــــــــ. (١٩٧٤)، **الإغفال في ما أغفله الزجاج من المعاني**، تحقيق محمد حسن إسماعيل عواد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مخطوطة على الآلة الكاتبة.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:
- ـــــــــــــــــ. (١٩٨٣)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت.

- ـــــــــــــــــ. (١٩٧٢)، **معاني القرآن الجزء الثالث**، تحقيق عبد الفتاح شلبي ومراجعة علي النجدي ناصف، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الفضلي، عبد الهادي. (١٩٨٦)، **فهرس الكتب النحوية المطبوعة**، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

- القيسي، مكي بن أبي طالب. (٢٠٠٣)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الأولى، دار البشائر، دمشق.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد:
- ـــــــــــــــــ. (١٩٧٧)، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد.
- ـــــــــــــــــ. (١٤٠٩هـ)، **معاني القرآن**، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

THE COMPARISON BETWEEN IBN ATEEQ OBEID AL – SEIDEEKI'S BOOK "THE RESULT OF STUDYING IDEAS IN THE SYNTACTIC ANALYSIS OF THE BEGINNINGS OF QURANCI SOWAR" AND AHMAD AL – SAJAI'S BOOK "JEWELS IN THE SYNTACTIC ANALYSIS OF THE BEGINNINGS OF QURANIC SOWAR"

BY

FATIMA MOHAMMAD HASAN ISMAEL

SUPERVISOR

DR. ESMAEL AHMAD AMAYRAH, PROF

ABSTRACT

This study is based on the comparison Between Ibn Ateeq Obeid Al – Seideeki's book "The Result of Studying Ideas In the Syntactic Analysis of the Beginnings of Quranci Sowar" and Ahmad Al – Sajai's book "Jewels in the Syntactic Analysis of the Beginnings of Quranic Sowar" Both are books that focus on one aspect related to the syntactic analysis of the Holy Quran.

It is known that the science of syntactic analysis of the Holy Quran was highly appreciated by Arabic scholors in ancient and modern times, and they dedicated independent books for this field like Abu Ja'far Al – Nahas' "Erab Al –Quran" dating back to 338 Hejri, ibn Kalawei's "Erab Thalatheen Surah Men Al – Quran Al – Kareem" dating back to 370 Hejri, Makki ben Aby Taleb's "Moshkel Erab Al – Quran Al Kareem" dating back to 437 Jejir, Abu Al – Barakat Al – Ahbary's "Al – Bayan Fee Ghareeb Erab Al – Quran" dating back to 577 Hejri, Abu Al – Baka' Al – Akbari' "Al – Tebyan fee Erab Al – Quran" dating back to 616 Hejri, Taj Al- Deen Al-Safariyni's "Fatehat Al-Erab be Erab Al -Fateh" dating back to 684Hejri, Mhyee Al-Deen Darwish's "Erab Al-Quran Al-Kareem Wa Bayanoho", Bahjat Abd Al-Wahed Saleh's "Al-Erab Al-Mofassal Le Ketab Allah Al-Murattal" Mohammad Al Taha Al –Durra's "Tafseer Al – Quran Al – Kareem Wa Eraboho Wa Bayanoho", Mahmood Safi's "Al – Jadwal Fee Erab Al-Quran Al-Kareem" and many others.

I have noticed that the books that were written to study the syntactic analysis of the Holy Quran are too many. I have also noticed that the methods of the authors of these books are various. Some of them have analysed the Quran completely, others have stopped on the problematic side only, others have stopped on the strange part in its syntactic analysis, others have sufficed to study some parts of Quran Sowar, some have studied one surah only and others have studied the syntactic analysis of the beginnings of sowar only.

I have found that the best books that studied the syntactic analysis of the Holy Quran in modern times are three books written by modern authors and they are listed below:

1. “Al – Naho wa Kotob Al Tafseer” by Dr. Ebraheem Abd-Alla Rofaydah.
2. “Erab Al-Quran Al – Kareem, Masaderoho wa Mathaheb Al – Nohat Feehi”.
3. “Elm Erab Al – Quran, Bayan wa Ta’seel” by Dr. Yousef Ben Khaled Al-Esawi.

The introduction discusses these three books in detail, analysis and criticism. I have found that the first two books have mentioned only the books that were written by modern writers on the syntactic analysis of the Holy Quran. The third book was inclusive for all books written on the syntactic analysis of the Holy Quran in ancient and modern times.

I have come up with some results from the introduction. One is that the science of the meanings of the Holy Quran is not an interpretation in the idiomatic meaning of interpretation. Another is that the science of the syntactic analysis of the Holy Quran is an independent science in itself.

Moreover, the science of the different meanings of the Holy Quran is an independent science in it self and the sciences of different readings and interpretation are also independent fields even if there is an intersection between them. The reader will find a critical study of these three books mentioning their positive and negative sides.

The first chapter is written to discuss Ibn Ateeq Obeid Al – Seideeki’s method in his book “The Result of Studying Ideas In the Syntactic Analysis of the Beginnings of Quranic Sowar”. I have recognised that this book is the first book that was written to study the syntactic analysis of the beginnings of Quranic Sowar. It has also included a good scientific content taken from Al – Seideeki’s predecessors especially Al-Baydawi’s “Anwar Al –Tanzeel” and Al – Zrkashi’s “Al-Borhan Fee Oloom Al-Quran” dating back to 794 Hejri.

It is noticeable that Ibn Ateeq has based his book on five sections and not all of them are about the syntactic analysis of the Holy Quran. For example, the third section is an explanatory research studying the syntactic analysis of the beginnings of Quranic Sowar. The author has brought ten opinions taken from Al-Baydawi.

In addition to this, the fifth section is dedicated to “Al-Lataef” and the phonetic secrets. The reader will find this in detail each in its chapter.

Despite the fact that this book depends on a scientific material inspired from others, it has of fered – at the same time – a book that is originally a scattered scientific material. The book has facilitated for the reader to going to happen except after efforts and hard work.

I have dedicated the second chapter for discussing Ahmad Al – Sajai’s method in his book “Jewels in the Syntactic Analysis of the beginnings of Quranic Sowae”, dating back to 1197 Hejri. I have found that this book includes a scientific material taken from others especially Al-Baydawi’s “Anwar Al-Tanzeel”, “Hasheyat Al – Soyooti” dating back to 911 Hejri, “Hasheyat Aby Yahya Zakareya Ben Mohammad

Al – Ansari" dating back to 926 Hejri, "Hasheyat Al –Shehab Al – Kafaji Ahmad Ben Mohammad" dating back to 1069 Hejri, and others. I have also found that the book includes a small percentage of syntactic interpretation although it is the basic aim of the author and that it includes explanatory sections, Fekih sections, Sofik sections, explanation in religion. So, chaos in method in this book is clearer than "The Result of Idea's".

The third chapter is written to compare between these two books. I have seen that "The Result of Ideas" and "The Jewels" are two books that study the syntactic analysis of the beginnings of Sowar", and include a scientific material both inspired from others. They also depend on Al – Baydawi's interpretation and many other books.

The new thing about the two books is resenting a material that was before a scattered material. I have found in the two books aspects of difference such as that "The Result of Ideas" is older in time, more intensive in presenting a scientific content, less chaotic in method less far from the basic aim of the book, more organized, and having more scientific integrity than Al – Sajai's book.

I have also found that Al-Sajai has organized the content without division into sections as if it were one piece, in addition to the fact that Al-Sajai's book is smaller in size and less beneficial. Both books belong to later epochs that were void of creativity to a large extent.

Finally, I want to mention that I have depended on the efforts of predecessors in gathering my material.